AUIS

American University of Iraq, Sulaimani
Dhia Jafar Center
for Energy & Natural Resources

آفاق الطاقة في العراق

العدد ٢، أغسطس ٢٠٢٦

منشور فصلي

مجلة فصلية تصدر عن
مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية
في الجامعة الامريكية في العراق-السليمانية

من نحن

آفاق الطاقة في العراق هي مجلة فصلية تقدم تحليلات مستقلة وموجهة نحو سياسات قطاع الطاقة في العراق وإقليم كردستان، وتغطي التطورات الحاصلة في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة، مع التركيز على المجالات الاقتصادية والإصلاح المؤسسي ذات التأثير الاوسع نطاقا على التنمية في العراق.

وتهدف المجلة الى عرض القضايا المعقدة المتعلقة بالطاقة بطريقة واضحة وميسرة الفهم، مما يدعم النقاش المستنير بين صانعي السياسات والمتخصصين والباحثين في هذا المجال.

فريق التحرير

رئيس التحرير:
محمد حسين

المدير العام:
كولستان م. امين

المحررون:
العربية: خلود العامري
الإنجليزية: وينثروب روجرز
الكردية: جيا كريم

مشرف التحرير للنسخة الكردية:
كەڤي و. علي

التصميم والمونتاج الرقمي:
سوركيو حمه كريم عزيز

الناشر:
مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية

حول الناشر
يكرس مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الأميركية في العراق والسليمانية (AUIS) جهوده لتعزيز البحث والحوار حول السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية.

جدول المحتويات

5 **في هذا العدد**
6 **قطاع الكهرباء في العراق عالق في عاصفة من التحديات (هاري إستيبانيان)**
7 مأزق توليد الطاقة
8 قطاع كهربائي عالي الكلفة
9 الخسائر الفنية وغير الفنية
10 ارتفاع الطلب على الكهرباء يرفع الضغط على المنظومة
11 الاعتماد على الغاز وانعدام أمن الوقود
14 استيراد الغاز الطبيعي المسال: خطوة ضئيلة جداً ومتأخرة للغاية
15 تأخر مشروع الربط الكهربائي مع مجلس التعاون الخليجي (GCCIA)
16 تعليق الربط الكهربائي بين العراق وتركيا
16 الطاقة الكهرومائية يمكن أن تساعد
17 الخلاصة

18 **بعد أزمة هرمز 2026: العراق يعيد رسم خارطة تصديره النفطي (شوان جمال عزيز)**
19 الازمة الحيوية تفكك الممر الاستراتيجي
21 يوليو 2026: موعد مصيري مع خط التصدير الشمالي
23 بدائل خطوط الأنابيب الغربية: إعادة النظر والتوترات الجيوسياسية
25 السيناريوهات الاستراتيجية لجغرافية الطاقة في العراق
26 توصيات سياسية لحكومة الزيدي

28 **كسب الوقت: كيف أدارت بغداد الأزمة المالية النفطية في العراق (محمد حسين)**
29 في طريق الانتعاش، ونحو التعافي
29 انهيار عائدات النفط.. وصدمة مالية تعيد ترتيب الاوراق
31 استراتيجية بغداد.. كسب الوقت بدلا من حل الأزمة

33 **الصين في قلب النفط العراقي: شراكة استراتيجية تغير قواعد اللعبة (سردار عزيز)**
34 العلاقات الصينية-العراقية: نبذة تاريخية
36 توطيد العلاقة
37 كيف تدير الصين شؤونها في العراق؟
39 امن الطاقة الصيني وازمات الشرق الاوسط

41 **الطاقة بالأرقام تكلفة دعم الطاقة في العراق**
48 **تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث**
48 العراق يعزز تعاونه مع الشركات الأميركية في مجال الطاقة
50 حملة مكافحة الفساد تطال قطاع النفط
52 برنامج حكومة الزيدي: تحول نحو اصلاح قطاع الطاقة
54 ما وراء هرمز: العراق يسعى لتأمين عائداته النفطية

في هذا العدد

فريق تحرير (IEO)

عند طباعة العدد الأول من مجلة «آفاق الطاقة في العراق» كانت أزمة النفط والأزمة المالية في البلاد تدخل شهرها الثالث. وكان هناك أمل حذر في أن يستمر وقف إطلاق النار الهش بين إيران والولايات المتحدة، وأن تعود حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها. ومع دخول العدد الثاني مرحلة الطباعة لم يتحقق هذا الأمل إلا جزئيا. إذ تصاعدت التوترات الإقليمية وهدأت مرارا وتكرارا كما تعافت شحنات النفط بشكل متفاوت ولا يزال العراق يتحمل التداعيات الاقتصادية لصراع لا يملك القدرة على التأثير فيه.

ويعود هذا العدد إلى استكمال الأسئلة التي طرحت في العدد الأول، ولكن هذه المرة من منظور قراءة لاحقة وأكثر وضوحا. وترسم المقالات المنشورة فيه مجتمعة تأثير الصراع الإقليمي وتوقف التجارة البحرية على صناعة النفط والميزانية العامة في العراق فضلا عن تأثير تلك العوامل على الكهرباء ودبلوماسية الطاقة حيث يتضح جليا ضعف الاقتصاد القائم على سلعة واحدة وممر تصدير وحيد.

في مقاله "قطاع الكهرباء في العراق عالق في عاصفة من التحديات"، يوضح هاري إستيبانيان الضغوط التي تتراكم حاليا على شبكة الكهرباء التي تعاني في الاساس من ضغوط شديدة. فقد أدى انخفاض إنتاج النفط إلى تقلص إمدادات الغاز وأصبحت شحنات الغاز الإيراني وخطوط الربط الكهربائية الإقليمية أقل موثوقية.

وإذا أضفنا إلى ذلك البنى التحتية المتقادمة والخسائر الكبيرة في الشبكة وضعف تحصيل الفواتير والطلب المتزايد، فإن الضغوط تتفاقم بشكل أكبر. ويرى إستيبانيان أن العراق يحتاج إلى تحسين الكفاءة وتأمين إمداداته من الوقود وخفض الخسائر، وإصلاح طريقة إدارة القطاع الكهربائي— فبناء المزيد من قدرات توليد الكهرباء ليس كافيا لحل المشكلة.

تصاعدت التوترات الإقليمية ثم هدأت مراراً وتكراراً، وتعافت شحنات النفط بشكل متفاوت، ولا يزال العراق يعاني من التداعيات الاقتصادية لصراع لا يملك فيه سوى القليل من القدرة على التأثير.

ويتناول شوان جمال عزيز، وبابو بهمان جمال، ومصطفى أحمد يوسف باشنا الجغرافية العراقية ومسارات التصدير النفطي في مقالهم المعنون "بعد ازمة هرمز 2026: العراق يعيد رسم خارطة تصديره النفطي" ، ويقيّمون المسارات التي تمر عبر تركيا والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية، ثم يقدمون حجة مفادها أن تنويع مسارات التصدير أصبح شكلا من أشكال التأمين الوطني.

لكنهم يدركون جيدا أن خطوط الأنابيب وحدها لن توفر المرونة — فالأمر يتطلب توفير الامن والتمويل والاتفاقات السياسية ومؤسسات قادرة على التحرك والتنسيق بشكل فعلي.

أما مقال "كسب الوقت" فيتناول فيه محمد حسين الكيفية التي حافظت بها بغداد على دفع رواتب الموظفين والمعاشات التقاعدية وتوفير الخدمات الأساسية، حتى في ظل انهيار عائدات النفط. فقد ساهمت عمليات الاقتراض المحلي وأذون الخزانة وتأجيل الاستثمارات وإعادة توزيع الإنفاق وتأخير المدفوعات في تجنب الازمة المالية لكن هذه الإجراءات كانت مؤقتة وليست حلولا جذرية — إذ كسبت الحكومة من خلالها بعض الوقت دون أن تعالج الخلل الأساسي الكامن وراء الأزمة.

ويتتبع سردار عزيز في مقاله "الصين في قلب النفط العراقي: العراق يستدير نحو الشرق" البصمة المتنامية لبكين في مجالات إنتاج النفط وخدمات حقول النفط والكهرباء، والبنى التحتية والتجارة. ويستعرض كيف تجلب هذه العلاقة الاستثمارات والمعرفة التقنية، لكنها في الوقت ذاته تبني علاقة تبعية غير متكافئة — فقد ينتهي الأمر بالعراق باحتياجه إلى الصين أكثر مما تحتاج الصين إليه.

ويكشف مقال "الطاقة بالأرقام" التكاليف المالية والبيئية لدعم الطاقة في العراق، ويكشف كيف ان الطاقة الكهربائية التي تقدمها الشركات العامة بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية تفرض عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة وتشجع الاستهلاك غير الفعال والتلوث والهدر في استخدام الطاقة في البلاد.

ويختم العدد بمقال "تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث" الذي يتناول أربعة مواضيع رئيسية هي : تجدد الاستثمارات الأميركية في قطاع الطاقة العراقي، وتوسيع نطاق حملة مكافحة الفساد التي تستهدف كبار المسؤولين في قطاع النفط وأولويات الطاقة للحكومة الاتحادية الجديدة وجهود العراق لتنويع مسارات تصدير النفط عبر تركيا وسوريا.

قطاع الكهرباء في العراق عالق في عاصفة من التحديات

هاري إستيبانيان
مؤسس مركز تغير المناخ في العراق (IC3+) وخبير مستقل في سياسات الطاقة والمياه.

تعود أزمة الكهرباء في العراق للظهور في كل صيف تقريبا، لكن صيف هذا العام 2026 قد يمثل أحد أصعب التحديات التي يمكن ان تواجهها الحكومة حتى الآن، فمن المتوقع ان يتجاوز الطلب على الكهرباء صيفا حاجر 55 جيجاوات بينما لا يتجاوز العرض المتاح 20 جيجاوات، أي اقل من نصف ما تحتاجه البلاد وبعجز يصل الى 35 جيجاوات[1].

وتتقاطع تحديات عدة في وقت واحد في هذا المجال، مما يسبب أزمة أشد بكثير من السنوات السابقة، ومن هذه التحديات زيادة غير مسبوقة في الطلب، وانقطاع إمدادات الغاز الإيراني، وتأخيرات في مشروعات البنى التحتية الحيوية، وقلة توفر الغاز الطبيعي، فضلا عن الضعف الهيكلي المستمر، كل هذه العناصر تتحد لتشكل "عاصفة مثالية "تطيح بقطاع الكهرباء في العراق.

الحكومة الفيدرالية كانت تأمل في البداية أن تتمكن من تحسين تغطية الكهرباء بحلول عام 2026 من خلال تقديم حلول[2] "استراتيجية"، شملت زيادة البنى التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي السائل، وإكمال الربط الكهربائي مع دول الجوار الجغرافي واستقرار إمدادات الوقود لتوليد الكهرباء. ومع ذلك تم تأجيل أو تعطيل بعض هذه الحلول، وفي الوقت نفسه واصل العراق اعتماده على الغاز الإيراني مما حول أزمة الكهرباء فيه عام 2026 من مشكلة لتوليد الطاقة الكهربائية الى ازمة في الامن والوقود وكفاءة الحكم.

عامل كهرباء عراقي يعمل لدى مديرية توزيع الكهرباء الحكومية في بغداد. مصدر الصورة: قسم الإعلام، وزارة الكهرباء العراقية.

مأزق توليد الطاقة

توسع أسطول التوليد الكهربائي بشكل كبير في البلاد منذ عام 2003 حيث تعمل وزارة الكهرباء في الوقت الحالي بقرابة 251 توربين غاز وتوربين دورة مشتركة، بسعة متاحة تبلغ حوالي 21 جيجاوات. ومع ذلك يعمل حوالي 45٪ فقط من هذه التوربينات على الغاز الطبيعي فيما يعتمد الباقي على النفط الخام أو الوقود الثقيل أو الديزل.

اما القدرة التشغيلية فهي محدودة تماما حيث يُشار إلى أن حوالي 30٪ من المنظومة الكهربائية هي خارج الخدمة بسبب أعطال تقنية أو الحاجة الى الصيانة أو نقص الوقود. وكما يظهر في الجدول 1، فإن أعلى إنتاج مسجل من هذه التوربينات لم يتجاوز 17 جيجاوات، أي ما يعادل حوالي 80٪ من السعة المتاحة، وفقا لبعض التقديرات من الفنيين في قطاع الطاقة.

لا يزال التباين الهيكلي بين قدرة توليد الطاقة المركبة في العراق وتوافر الوقود المناسب أحد أكبر التحديات التي تواجه البلاد في مجال الطاقة.

يتطلب التشغيل الكامل لمحطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز والدورة المركبة أي المزدوجة التي تعمل بأكثر من نوع من الوقود في العراق مقدارا من الغاز يقدر بين 130 - 137 مليون متر مكعب يوميا، أو حوالي 47 – 50 مليار متر مكعب سنويا، ولا يزال العرض الحالي أقل بكثير من هذا الاحتياج.

وتشير التقديرات المتاحة للقطاع إلى أن الغاز المحلي المزود لمحطات توليد الكهرباء يبلغ حوالي 31.5 مليون متر مكعب يوميا، ومن هذا المجموع بلغ متوسط الواردات من إيران حوالي 24 مليون متر مكعب يوميا في عام 2025، بتكلفة تقدر بنحو 2.8 مليار دولار أميركي سنويا. ولا يُنتج محليا سوى 7.5 مليون متر مكعب.

وتوفر هذه المصادر مجتمعة حوالي 11.5 مليار متر مكعب سنويا، مقارنة بالاحتياجات المقدرة بـ 47 مليار متر مكعب. وهذا يعني وجود عجز في إمدادات الغاز بنسبة تقارب 75% لتوليد الكهرباء بالغاز، وهو ما يبرر التفاوت الهيكلي بين قدرة التوليد المركبة في العراق وتوافر الوقود المناسب.

جدول 1 : سعة محطات توليد الطاقة التي تعمل في العراق بحسب نوع الوقود ، في الربع الثالث من عام 2025

نوع الوقود	القدرة التصميمية (MW)	السعة المتاحة (MW)	الإنتاج الحالي (MW)	النسبة المئوية من الإنتاج الحالي
غاز جاف	14,306	11,479	8,239	48%
ديزل	3,080	2,315	2,020	12%
زيت ثقيل	2,442	1,700	1,538	9%
نفط خام	3,210	2,230	2,078	12%
الدورة المركبة (وقود متعدد)	4,025	3,650	3,223	19%
الاجمالي	27,063	21,374	17,098	100.00%

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل المؤلف استنادا الى البيانات الحكومية الرسمية والكشوفات الصادرة عن الشركات، وتقارير قطاع الكهرباء المتاحة للجمهور.

قطاع كهربائي عالي الكلفة

بلغت الميزانية السنوية لوزارة الكهرباء العراقية للمدة بين 2023–2025 حوالي 15.5 تريليون دينار عراقي[3]. وتتكون من 11.6 تريليون دينار عراقي للنفقات التشغيلية و3.9 تريليون دينار عراقي للنفقات الاستثمارية والمشاريع[4]. وفي عام 2024، بلغت قيمة الكهرباء التي باعتها الحكومة العراقية للزبائن من السكان حوالي 3 تريليون دينار عراقي، في حين بلغت الإيرادات التي تم تحصيلها من هذا القطاع حوالي 2.3 تريليون دينار عراقي مع وجود ديون متراكمة بذمة المواطنين بلغت ـ 9.9 تريليون دينار عراقي.

ونتيجة لذلك سجل قطاع الكهرباء في البلاد خسائر بلغت حوالي 13.2 تريليون دينار عراقي في عام 2024. وتُقدَر هذه الخسائر بما يتراوح بين 16 و18 تريليون دينار عراقي وفقا لأسعار السوق الدولية اذا استثنينا تكاليف الوقود، كما يوضح الجدول 2، بالإضافة إلى مدفوعات الفوائد على القروض الممنوحة من المنظمات الدولية والبنوك الاستثمارية.

جدول 2: استهلاك الوقود لعام 2024 وأسعار السوق والتقديرات الخاصة بقيمة توليد الكهرباء.

نوع الوقود	(m3) الحجم بالمتر المكعب	السعر التقريبي في السوق بالدولار الأميركي للمتر المكعب	القيمة التقديرية بالدولار الأميركي مليون دولار
نفط خام	10,801,364	503	5,430
زيت الوقود الثقيل	3,908,787	377	1,470
الديزل	1,174,000	754	900
زيت الغاز	267,360	691	185
الغاز الطبيعي	19,507,353,020	0.177	3,450
مزيج (نفط خام +زيت الوقود الثقيل)	2,302,054	440	1,010
الاجمالي			**12,445**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل المؤلف استنادا الى البيانات الحكومية الرسمية والكشوفات الصادرة عن الشركات وتقارير الصناعة المتاحة للجمهور

وتتفاقم التكاليف المرتفعة لهذا القطاع بسبب انخفاض معدلات الكفاءة والقدرة التشغيلية، فضلا عن ارتفاع استهلاك الوقود في المحطات القديمة، ففي عام 2024 بلغ المعدل الحراري الإجمالي لمحطات توليد الطاقة في العراق حوالي 10,000 كيلوجول/كيلوواط في الساعة، وهو ما يعادل كفاءة حرارية متوسطة تبلغ حوالي 36%. وذلك بسبب الاستمرار في الاعتماد على الوحدات القديمة، وتوربينات الغاز ذات الدورة المفتوحة، ومحطات الديزل، فضلا عن القيود المتعلقة بجودة الوقود وظروف التشغيل غير الأمثل.

وبناء على ذلك، لا يقتصر التحدي الرئيسي الذي يواجهه القطاع الكهربائي في البلاد على إضافة سعة توليد، لا سيما في الحالات التي من شأنها أن تؤدي فيها السعة الجديدة إلى زيادة الطلب على الوقود. وكما يوضح الجدول 3، فإن كفاءة النظام بأكمله أقل من مستوى أفضل الممارسات الدولية. لذلك ينبغي منح الأولوية الأكبر لتحسين كفاءة النظام وخفض معدلات استهلاك الطاقة والاستهلاك الأمثل لقدرات التوليد الحالية.

جدول 3: تقييم أداء محطات توليد الطاقة في العراق حسب التكنلوجيا المستخدمة لعام 2024

التكنلوجيا	(kJ/kWh)معدل الحرارة	(%) الكفاءة	التقديرات
محطات البخار	10,374	35%	أداء متوسط الى ضعيف وتستهلك كميات كبيرة من الوقود
محطات الديزل	10,250	35%	غير فعالة نسبيا ومكلفة في حال توليد الطاقة بكميات كبيرة
محطات الغاز	9,946	36%	أفضل من الأنظمة السابقة لكن قدرتها لا تزال منخفضة مقارنة بمحطات الدورة المركبة
جميع الانظمة	10,048	36%	لا تزال الكفاءة الاجمالية اقل من أفضل الممارسات الدولية

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل المؤلف استنادا الى البيانات الحكومية الرسمية والكشوفات الصادرة عن الشركات وتقارير الصناعة المتاحة للجمهور

الخسائر الفنية وغير الفنية

لا تزال الخسائر الفنية وغير الفنية في شبكات التوزيع في العراق تشكل تحديا هيكليا كبيرا، ولذلك يجب التعامل معها كأولوية في أي برنامج لإصلاح قطاع الكهرباء [6]. لقد تبنت حكومة إقليم كردستان هذا النهج من خلال برنامجها "روناكي"، الذي يجمع بين تحسين شبكات التوزيع والتركيب الذكي للعدادات، وتحسين تحصيل الإيرادات وتقليل الاعتماد على مولدات الأحياء السكنية الخاصة. وحتى الآن مكّن البرنامج المناطق المشاركة فيه من الحصول على كهرباء أكثر موثوقية على مدار الساعة.

في عام 2024 بلغ اجمالي الكهرباء المنتجة في العراق حوالي 166 تيراواط في الساعة (Twh) ، ولكن بعد احتساب خسائر التوليد التي تبلغ حوالي 4 تيراواط وخسائر النقل التي وصلت الى 12 تيراواط في الساعة انخفضت الكهرباء الداخلة الى نظام التوزيع الى حوالي 149 تيراواط في الساعة من هذه الكمية ثم تم بيع 67 تيراواط فقط من قبل مديريات التوزيع للمستهلكين، فيما فُقد حوالي 82 تيراواط في الساعة على مستوى التوزيع.

تتبين الأرقام في الشكل 1 أن خسائر توزيع الكهرباء وحدها تشكل ما يقرب من نصف إجمالي الكهرباء المنتجة وأكثر من 55٪ من الكهرباء التي تدخل شبكة التوزيع. ونتيجة لذلك فإن معالجة هذه الخسائر أمر مهم بقدر أهمية إضافة قدرة توليد جديدة.

شكلت خسائر التوزيع وحدها ما يقرب من نصف إجمالي إنتاج الكهرباء في العراق.

الشكل 1: خسائر توليد وتوزيع الكهرباء في العراق 2024

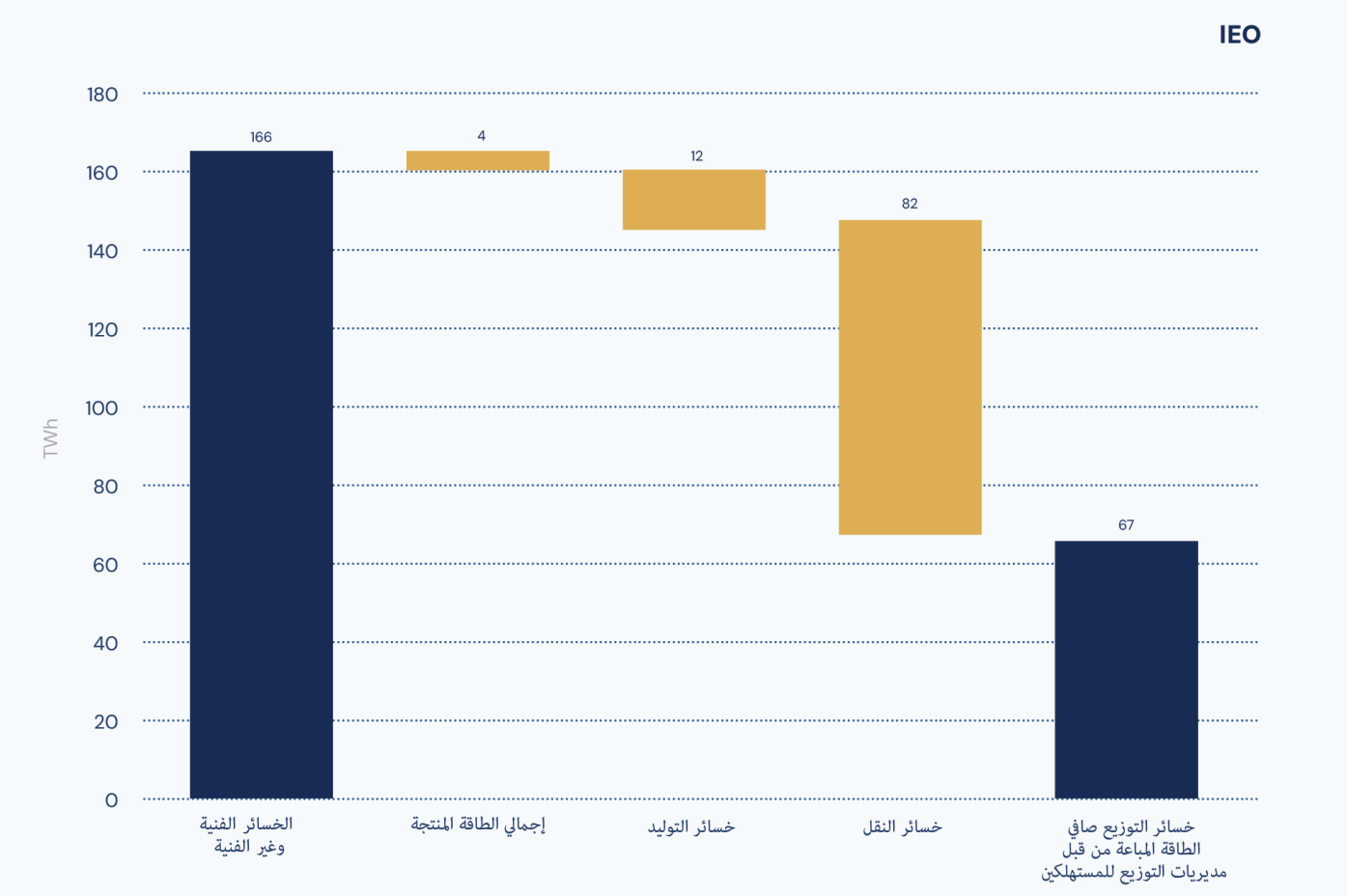

المصدر: حسابات المؤلف وتقييمه بناءا على بيانات وزارة الكهرباء

ارتفاع الطلب على الكهرباء يرفع الضغط على المنظومة

من المتوقع أن يستمر الطلب على الكهرباء في العراق في الارتفاع بسرعة على المدى الطويل بسبب نمو السكان والتحضر والتوسع الاقتصادي [7]. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية سيحتاج العراق إلى قدرة توليد تبلغ 68 جيجاوات بحلول عام 2030، حيث تعتمد هذه الحاجة على سيناريوهات النمو الاقتصادي والإصلاحات [8]. وفي الوقت نفسه يمكن للإصلاحات نفسها أن تؤثر على نمو الطلب في المستقبل، فاعتماد أنظمة فوترة افضل من الموجودة حاليا وإصلاح التعريفات وإدارة الطلب، وتقليل سرقات الكهرباء يمكن أن تحسن الكفاءة وتحد من نمو الاستهلاك في المستقبل.

ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ وزيادة الطلب على التبريد إلى ارتفاع الطلب على الكهرباء بشكل كبير، كما يوضح الشكل 3. فارتفاع درجات الحرارة يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الطلب على التبريد في القطاعات السكنية والتجارية والعامة، مما يسهم في ارتفاع استهلاك الحمل الأساسي وزيادة حدة ذروة الطلب في فصل الصيف. حيث سيصبح تغير المناخ أحد الدوافع الرئيسية لطول مدة موجات الحرارة في الصيف وارتفاع درجاتها [9].

الشكل2: ذروة الطلب المتوقع على الكهرباء في العراق بين 2010-2040

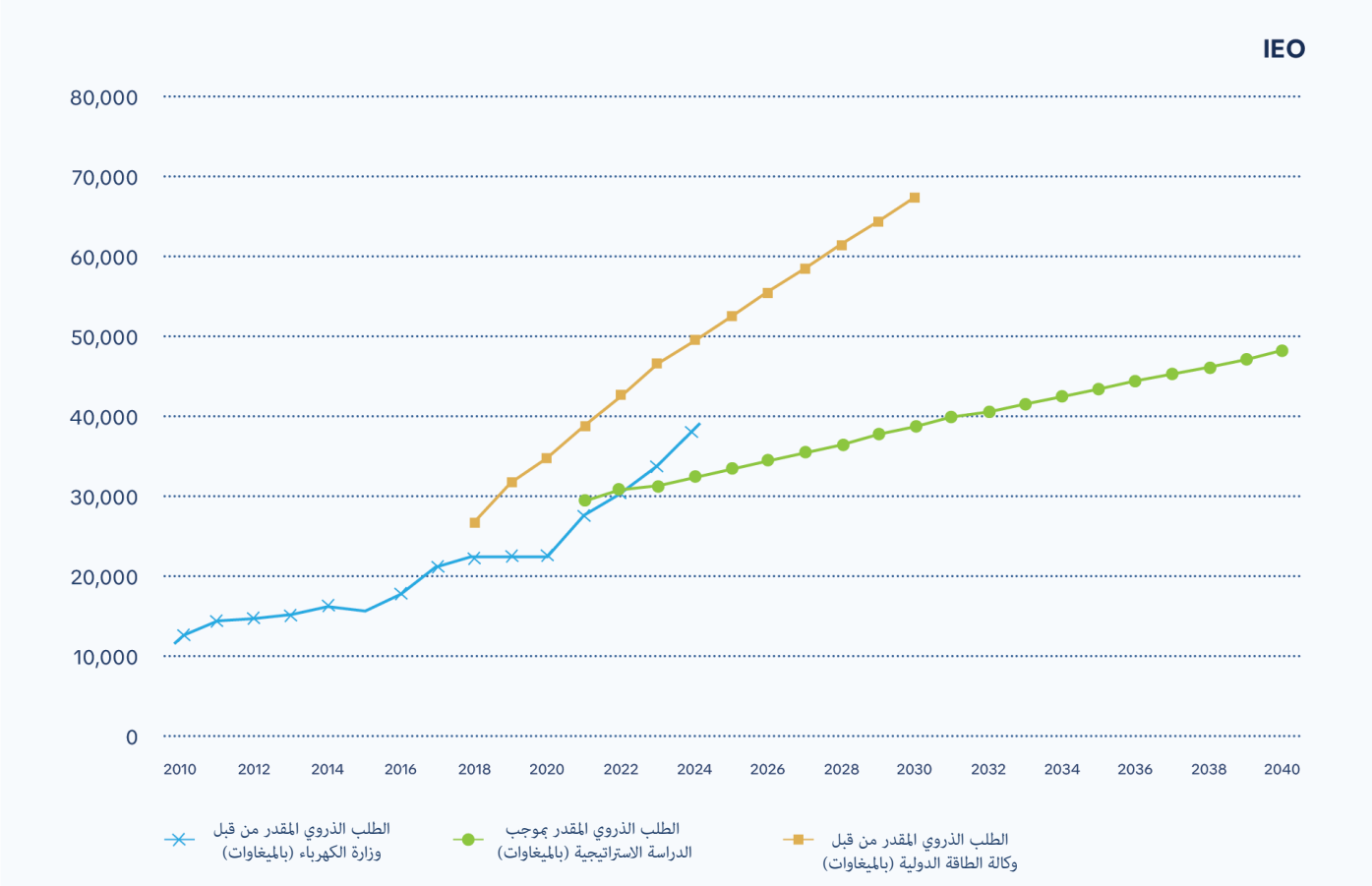

المصدر: حسابات وتقييم المؤلف

الشكل 3 : المتوسط الحسابي لدرجة حرارة الهواء السطحي وفق السيناريو الافتراضي

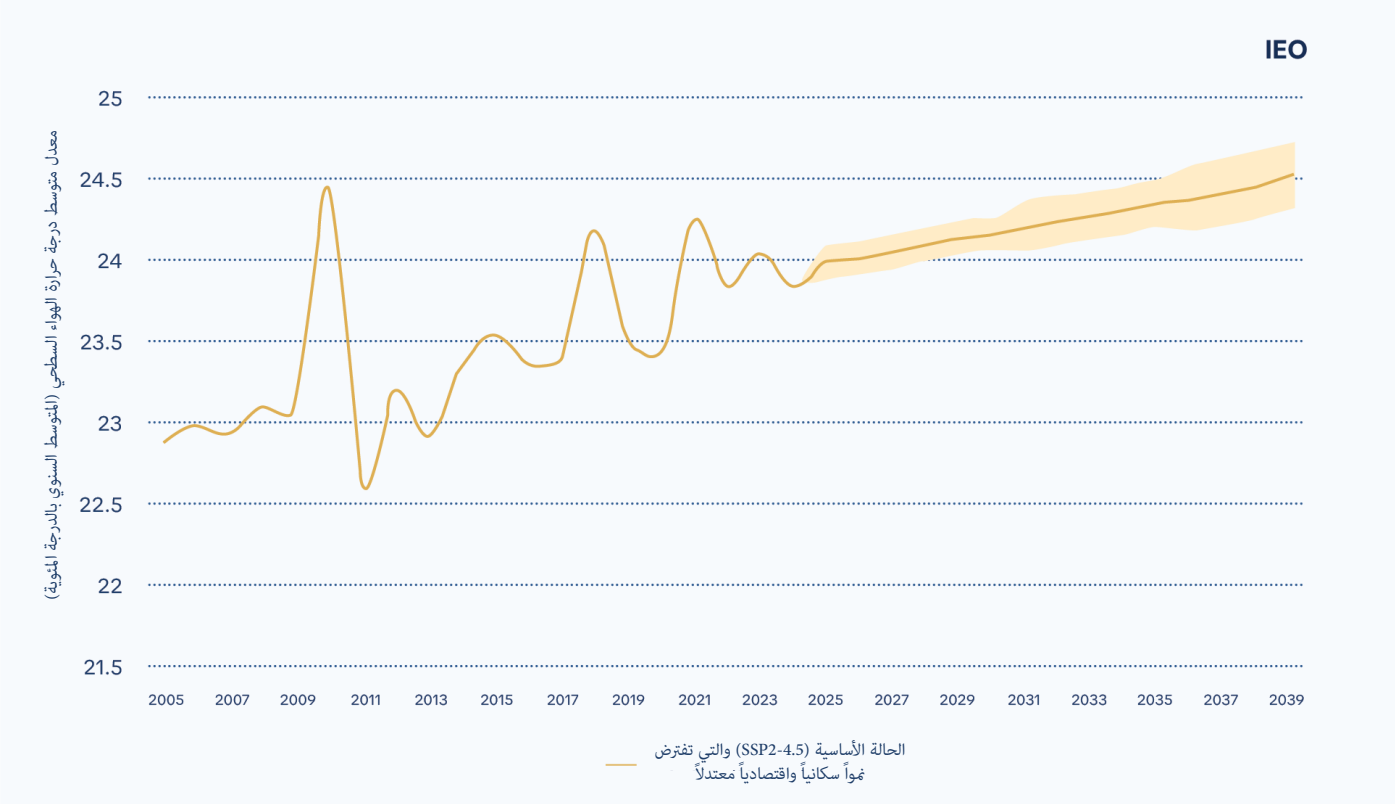

المصدر: حسابات وتقييم المؤلف

الاعتماد على الغاز وانعدام أمن الوقود

ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي الذي يُستخدم بشكل أساسي لتوليد الكهرباء من 6.8 مليار متر مكعب سنويا عام 2015 إلى 23 مليار متر مكعب سنويا في عام 2025. ولا يزال الغاز الإيراني مصدرا حيويا لتلبية هذا الطلب، حيث يمثل أكثر من 40% من الوقود المستخدم في قطاع توليد الكهرباء في العراق. ومع ذلك فقد تدهورت موثوقية هذه الإمدادات بشكل كبير في الآونة الأخيرة فبعدما بلغت واردات الغاز الإيراني ذروتها عند 10 مليار متر مكعب في عام 2023، انخفضت الشحنات في عام 2025 بسبب مجموعة من العوامل اهمها ارتفاع الطلب المحلي في إيران، وانقطاعات الإمدادات المتكررة، والقيود المفروضة على دفع ثمن الغاز بسبب العقوبات الأمريكية على المعاملات المالية الإيرانية [10] .

في مارس 2026 توقفت صادرات الغاز الإيرانية إلى العراق تماما بسبب الحرب مما أدى إلى خسارة أكثر من 3,000 ميغاواط من طاقة التوليد الكهربائي، وعلى الرغم من استئناف الإمدادات جزئيا بعد ذلك بوقت قصير، فقد ظلت التدفقات محدودة عند حوالي 5 ملايين متر مكعب يوميا، مقارنة بالمستويات السابقة قبل الحرب التي بلغت حوالي 35 مليون متر مكعب يوميا.

وبحلول أبريل 2026، أكدت وزارة الكهرباء بأن الإمدادات إلى المحافظات الجنوبية قد توقفت تماما، في حين ظلت الإمدادات إلى المنطقة الوسطى منخفضة بشكل كبير الامر الذي دفع الوزارة الى زيادة الاعتماد على أنواع الوقود البديلة من أجل الحفاظ على تشغيل وحدات توليد محددة تعمل بالغاز.

ومن غير الواضح كيف ستؤثر عملية إعادة إعمار إيران بعد الحرب على إمدادات الغاز هذه، فمن الناحية التاريخية لطالما أثرت ديناميكيات السوق المحلية الإيرانية على إمدادات الكهرباء والغاز الإيراني إلى العراق.

لا يزال الغاز الإيراني مصدراً بالغ الأهمية لتلبية الطلب على الطاقة في العراق، حيث يمثل أكثر من 40% من الوقود المستخدم في قطاع توليد الطاقة في البلاد.

الشكل 4: صادرات الغاز الإيراني الى العراق بين عامي 2017 – 2025

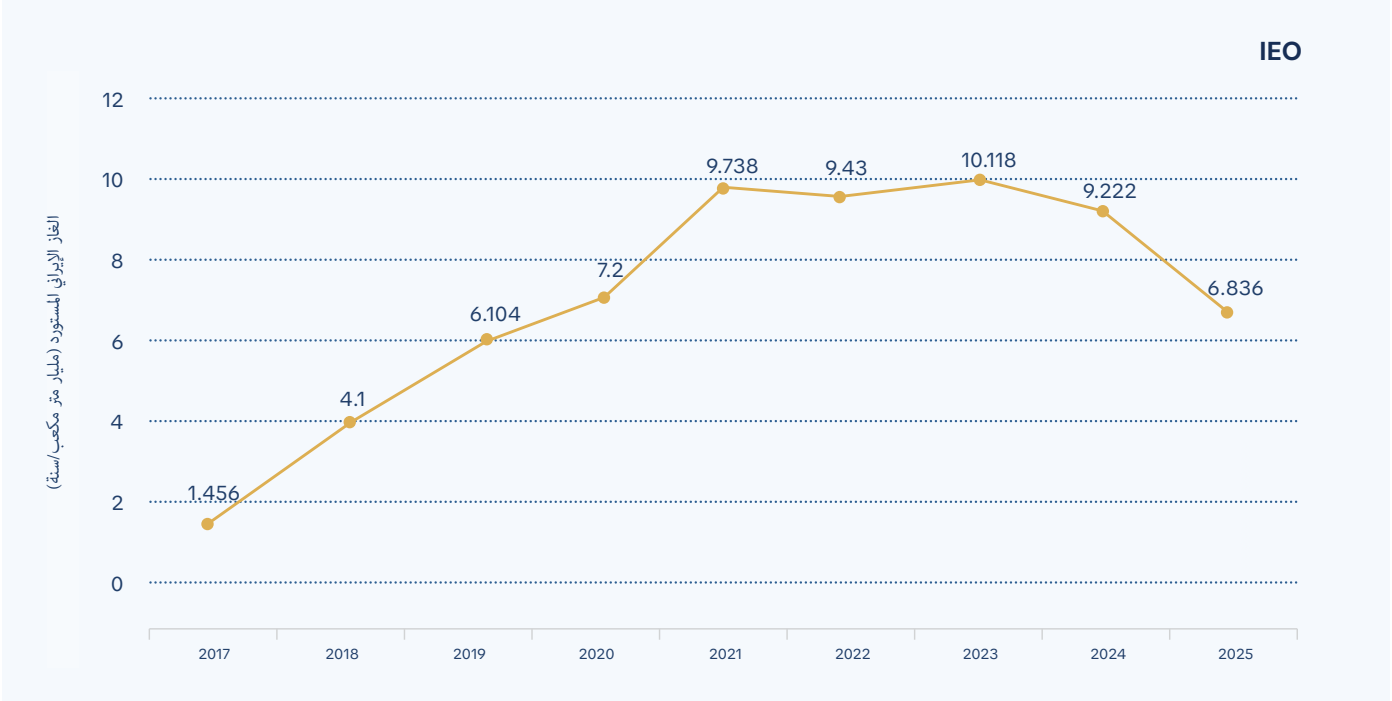

المصدر: حسابات وتقييم المؤلف

وإذا بقيت المخاطر الجيوسياسية مرتفعة قد ينخفض إنتاج الغاز داخل العراق أيضا لا سيما في حال استمرار تَعطّل الشحن عبر مضيق هرمز.

في آذار 2026 تم تقييد الملاحة عبر مضيق هرمز وهذا الاجراء اوقف صادرات العراق من النفط الخام وفرض ضغوطا كبيرة على سعة التخزين [13]. لذلك أعلن العراق حالة القوة القاهرة على الحقول النفطية التي تشغّلها الشركات الأجنبية وخفض إنتاج النفط في الجنوب مع إعادة توجيه الكميات المتاحة من الخام حيثما أمكن إلى المصافي المحلية، وبما ان جزءا كبيرا من غاز العراق ينتج كغاز مصاحب من حقول النفط، فإن انخفاض إنتاج النفط الخام أدى بدوره الى تقليل توفر الغاز المحلي.

وزارة الكهرباء الاتحادية في العراق أفادت في نيسان 2026 أن إنتاج الغاز المحلي انخفض بأكثر من 50% [14]. مما تسبب في تأثير مزدوج تمثل بانخفاض عائدات التصدير وتقليل الغاز الخام المرافق لعملية التكرير وبالتالي أثر على توليد الطاقة وزاد من صعوبة توفر الوقود لقطاع الكهرباء [15]. و لا يزال العراق اليوم واحدا من أكبر الدول التي تقوم بحرق الغاز المصاحب للنفط في العالم، رغم الاتفاقيات والمشاريع المتعاقبة التي تهدف إلى خزن ومعالجة الغاز المصاحب [16].

انخفاض إنتاج النفط الخام يعني انخفاض إنتاج الغاز، مما يزيد من تضييق نطاق توفر الوقود لقطاع الكهرباء في العراق.

وهناك العديد من المبادرات الجارية لتقليل الحرق وزيادة استرداد الغاز المحلي، بما في ذلك الجهود التي تبذلها شركة البصرة للغاز، ومشروع النمو المتكامل للغاز التابع لشركة توتال إنرجيز، فضلا عن مشاريع استرداد الغاز المرتبطة بشركة بيكر هيوز، والمشاريع الميدانية الخاصة بحقل الحلفاية ونهر بن عمر والغراف والناصرية والفيحاء [17]. ومع ذلك فإن تحقيق الهدف بالقضاء على حرق الغاز المصاحب بحلول عام 2028 يبدو طموحا جدا إذا ما نظرنا إلى حجم الحرق الحالي ومساره، فضلا عن القيود المتعلقة بالبني التحتية وصعوبات التمويل والتنفيذ التي تواجه هذا القطاع (الجدول 4)

جدول 4: المشاريع الرئيسية لاستخدام الغاز والحد من حرقه في العراق

النطاق/ السعة	الجهة	المشروع/ العقد
تقوم بجمع الغاز المصاحب من حقول النفط الجنوبية، وهي طريقة رئيسية طويلة الأمد للحد من حرق الغاز.	شركة غاز الجنوب، شركة شل، شركة ميتسوبيشي	شركة غاز البصرة(BGC)
قرض بقيمة 360 مليون دولار أميركي في عام 2021 وعقد استثمار بقيمة 500 مليون دولار أميركي في عام 2025 لتوسيع نطاق معالجة الغاز المصاحب وتقليل حرقه [18].	مؤسسة التمويل الدولية، شركة غاز البصرة	تمويل من مؤسسة التمويل الدولية لشركة BGC
يشمل المشروع محطة لمعالجة الغاز بطاقة إنتاجية تبلغ 17 مليون متر مكعب يوميا لإعادة استثمار الغاز المحروق من الحقول الجنوبية بما في ذلك حقول ارطاوي، ومجنون وغرب القرنة [19] .	العراق، توتال انيرجيز، قطر للطاقة، نفط البصرة، شركة توتال انيرجيز	(GGIP) مشروع انماء الغاز المتكامل
توجد وحدة نمطية مبكرة لمعالجة 1.42 مليون متر مكعب من الغاز المصاحب يوميا من منطقة ارطاوي حيث كان الغاز يحرق سابقا .	العراق / توتال انيرجي	ارطاوي غاز / راتاوي للغاز المبكر
اتفاقية لتحويل الغاز الى وقود بدلا من حرقه واستخدامه لتوليد الكهرباء، والهدف المعلن هو انتاج 3.4 مليون متر مكعب في اليوم ولمدة ستة أشهر بالإضافة الى 3.4 مليون متر مكعب أخرى يوميا ولمدة عام.	العراق/ سيمنس انيرجي	اتفاقية سيمنس للطاقة بشأن الغاز المشتعل
مذكرة تفاهم للاستثمار في الغاز المصاحب وتحيله الى وقود لإنتاج الكهرباء.	العراق / سيمنس انيرجي، SLB	مذكرة تفاهم بين سيمنس انيرجي وSLB
مشروع للحد من حرق الغاز المصاحب في ميسان تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 8.5 مليون متر مكعب يوميا حيث وقعت شركة بيكر هيوز مذكرة تفاهم حوله في 2024 ومن ثم اتفاقية أخرى إضافية عام 2025.	شركة الحلفاية للغاز/ بيكر هيوز وشركاءه	مشروع غاز الحلفاية
مشروع لجمع الغاز المصاحب من نهر بن عمر ، والسعة المعلنة له حوالي 8.5 مليون متر مكعب يوميا حيث تم الكشف عن خط انابيب سريع في عام 2026 لإرسال الغاز الى مجمع BNGL التابع لشركةBGC	العراق/ متعاقد مرتبط بشركة بتروشاينا وفي الواجهة شركة BGC	مشروع غاز نهر بن عمر
يشير التقرير الصادر عن المشروع انه ينتج 5.6 مليون متر مكعب يوميا.	العراق/ بيكر هيوز	مشروع غاز الغراف والناصرية
تبلغ الطاقة الإنتاجية المعلنة لمشروع الغاز حوالي 3.7 مليون متر مكعب يوميا.	العراق / مشغلين ميدانيين	مشروع غاز حقل الفيحاء

المصدر: تم تجميع المعلومات من قبل المؤلف بناءا على البيانات الحكومية الرسمية وتقارير الشركات المتاحة للجمهور

وفي كردستان وبعدما انتهى توسيع مشروع KM250 في حقل غاز خور مور وصلت الطاقة الإنتاجية المعلنة لمعالجة الغاز في الحقل المذكور الى حوالي 750 مليون قدم مكعب يوميا، أي ما يعادل حوالي 7.7 مليار متر مكعب سنويا. وإذا تم تزويد محطات توليد الكهرباء الحديثة ذات الدورة المركبة بهذا الحجم من الغاز فمن الناحية النظرية يمكن أن يدعم ذلك توليدا مستمرا للكهرباء يبلغ حوالي 4.5–5 جيجاواط، أي ما يعادل حوالي 40–44 تيراواط ساعة سنويا.

لكن الإنتاج الفعلي للكهرباء سيكون أقل من ذلك بسبب ضعف كفاءة المحطات ومدى توفرها، وقيود معالجة الغاز والنقل، وانقطاع عمليات الاستخراج في الحقل. ويدعم غاز خور مور حاليا توليد ما يقارب 2–2.5 جيجاواط من الطاقة في إقليم كردستان، لكن هذا الرقم يعكس نظام التوليد الحالي وليس الإمكانات النظرية للحقل في تحويل الغاز إلى طاقة [20].

وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يرتفع إنتاج العراق المحلي من الغاز إلى حوالي 24 مليار متر مكعب سنويا كما في (الشكل 5). وحتى في حالة تنفيذ جميع مشاريع الغاز المخطط لها، لن يفي الإنتاج المحلي إلا بنحو نصف الاحتياجات التقديرية من الوقود لقطاع توليد الكهرباء. ويُبرز ذلك فجوة واضحة ومستمرة بين قدرة العراق المتنامية على توليد الكهرباء بالغاز وتوافر إمدادات الغاز المحلي.

الشكل 6: الطلب على الغاز الطبيعي وحرق الغاز في العراق بين عامي 2015 - 2025 حيث يشير اللون الأزرق الى الطلب والخط الاصفر الى حرق الغاز

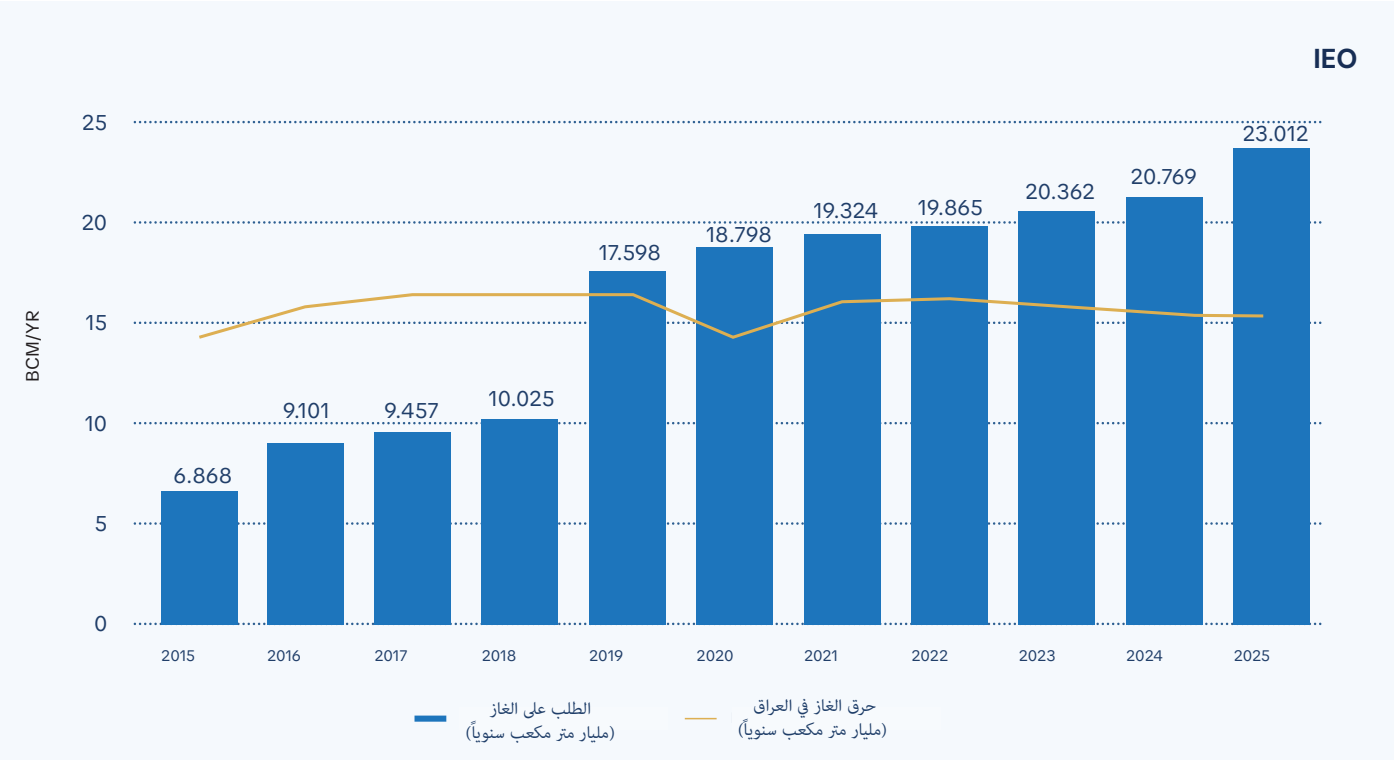

المصدر: حسابات وتقييم المؤلف

استيراد الغاز الطبيعي المسال: خطوة ضئيلة جداً ومتأخرة للغاية

في الآونة الاخيرة حدثت تأخيرات في خطط زيادة استيراد الغاز المسال (LNG) باستخدام وحدة تخزين وإعادة تسييل الغاز باستخدام محطة عائمة (FSRU) مستأجرة في خور الزبير، مما أدى إلى المزيد من القيود على قدرة البلاد على تنويع إمدادات الوقود قبل ذروة الطلب الصيفي في 2026. وكان من المتوقع أن يستورد المشروع، الذي أُعلن عنه في الأصل عام 2022 ثم أُبرم عقده لاحقا مع شركة «إكسيلريت إنيرجي»، ما يقارب 14 مليون متر مكعب من الغاز يوميا، والذي يكفي لتوليد ما بين 3,000 و3,500 ميغاواط [21] .

ومع ذلك، فقد تم تأجيل تنفيذه الآن حتى عام 2027. وأكدت شركة "إكسيلريت إنيرجي" أن وحدة "أكاديا" العائمة لتخزين وإعادة تحويل الغاز (FSRU)، التي كانت مخصصة في الأصل للعراق تم نشرها مؤقتا في الأردن بموجب اتفاقية مدتها تسعة أشهر مع شركة "نيبكو" في العقبة [22].

ومن المتوقع أن يكون الغاز الطبيعي المسال المستورد باهظ الثمن. وعلى سبيل المثال تقدَر تكلفة الغاز الإيراني بين 9.20 و9.50 دولار أمريكي تقريبا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu)، اعتمادا على سعر نفط برنت بما في ذلك تكاليف النقل عبر الأنابيب استنادا إلى أسعار شباط 2026. وبالمقارنة، فإن التكلفة الافتراضية لنفس وحدة الغاز الموردة عبر منصة إعادة التحويل العائمة (FSRU) للغاز الطبيعي المسال في البصرة لنفس الشهر قد تصل إلى حوالي 22 دولارا أميركيا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أو ما يزيد عن ضعف سعر الغاز الإيراني.

صدمات متعددة أخرى

ستتضاعف أزمة الكهرباء أثناء ذروة الطلب بسبب عدة انتكاسات كبرى تحدث في نفس الوقت تقريباً.

تأخر مشروع الربط الكهربائي مع مجلس التعاون الخليجي (GCCIA)

ويبدو ان أزمة الكهرباء خلال ذروة الطلب ستتفاقم بشكل كبير بسبب انتكاسات كبيرة تحدث في مدة متقاربة حيث أبلغت هيئة الربط الكهربائي لمجلس التعاون الخليجي (GCCIA)، التي تربط شبكات الكهرباء في جميع أنحاء المنطقة، العراق بأن مشروع الربط الكهربائي عبر الكويت لم يدخل حيز التشغيل كما كان مخططا في أوائل عام 2026. وقد تتأخر المرحلة الأولى التي من المتوقع أن توفر 500 ميغاواط، حتى أواخر عام 2026 أو ربما حتى عام 2027 [23].

لم يكن أحد يتوقع أن يحل الربط الكهربائي بين الفاو في العراق والعبدلي في الكويت ضمن آليات التعاون في مجلس التعاون الخليجي أزمة نقص الكهرباء في العراق، إلا أنه كان من الممكن أن يوفر دعما مهما لشبكة الكهرباء الجنوبية خلال فترة الذروة الصيفية، وخاصة في البصرة، حيث من المتوقع أن تتجاوز درجات الحرارة 50°C.

ويعود التأخير في تنفيذ المشروع أساسا إلى التوترات السياسية والأمنية الإقليمية، التي تؤثر على أعمال التنفيذ في العراق والكويت. وقد أشارت بعض التقارير أيضا إلى قيود السيولة المالية في العراق، بما في ذلك الحاجة لتسوية التكاليف المتعلقة بالمشروع قبل البدء بتزويد العراق بالكهرباء [24].

ضمن مشروع دول مجلس التعاون الخليجي الشكل 6: الخط الرابط بين الفاو (العراق)- والعبدلي (الكويت)

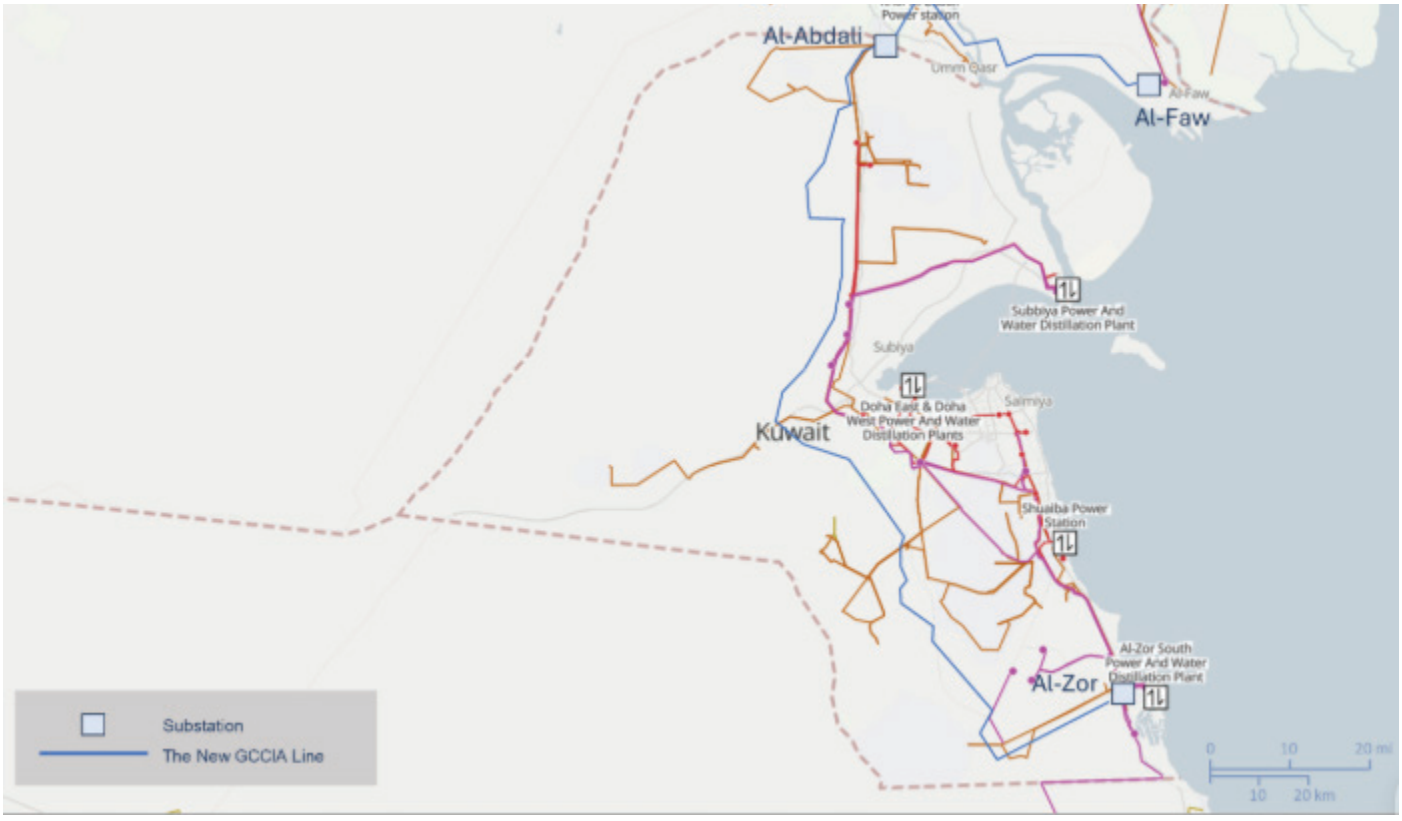

المصدر: خارطة البنى التحتية المفتوحة

تعليق الربط الكهربائي بين العراق وتركيا

بدأ تشغيل الربط الكهربائي بين العراق وتركيا في يوليو 2024 بسعة أولية تبلغ 300 ميجاوات، وكان من المتوقع أن يرتفع إلى 600 ميجاوات في المرحلة الثانية. ومع ذلك، تشير التقارير الأخيرة إلى أن الربط الكهربائي تم تعليقه منذ سبتمبر 2025، ويُقال إن السبب هو دين متأخر السداد، ولم يصدر أي اعلان رسمي حول الموضوع من الحكومة العراقية [25]. لكن تقارير غير مؤكدة اشارت إلى أن العراق اقترح تسوية جزء من دينه مقابل الكهرباء المستوردة من تركيا من خلال التبادل النفطي.

في أغسطس 2025، وصلت سفينة الكهرباء التركية كارادينيز أورهان علي خان إلى ميناء أم قصر في البصرة بموجب اتفاق قصير الأمد مع شركة كار باور-شيب لتزويد شبكة الكهرباء العراقية بالطاقة الطارئة.

وتؤكد التقارير المعلنة أن التعاقد على السفن الكهربائية كان يشمل 590 ميجاوات باستخدام سفينتين، مع الإشارة لاحقًا إلى أن أورهان علي خان أضافت حوالي 300 ميجاوات للشبكة [26]. ومع ذلك، يبدو أن التكاليف التي تم تخمينها والمتعلقة بالاتفاقية تستند إلى تقارير غير مؤكدة أو تقديرات القطاع بدلا من مستندات العقد المعلنة، وتشمل التعرفة التي تبلغ حوالي 0.15 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة، والتكلفة المقدرة بحوالي مليون دولار أمريكي في اليوم لما يقرب من 315 ميجاوات، والادعاء بأن السفن تستهلك حوالي 1400 طن من وقود الديزل الثقيل في اليوم. لذلك يجب تقديم هذه الأرقام على أنها تقديرات، وليس بنودا تعاقدية مؤكدة.

الطاقة الكهرومائية يمكن أن تساعد

يمكن للطاقة الكهرومائية أن توفر دعما موسميا مهما لنظام الكهرباء في العراق، خاصة خلال فترات ذروة الطلب عليها، فبعد سنوات من الجفاف وتراجع التدفقات من تركيا، أدى ارتفاع مستويات المياه وتحسن نوعيتها في نهري دجلة والفرات إلى زيادة القدرة المحتملة لمساهمات محطات الطاقة الكهرومائية الكبرى، والتي تشمل الأصول الرئيسية للكهرباء المائية في العراق مثل سد الموصل وحديثة و دوكان و دربندخان ومحطات أخرى أصغر. وتصل القدرة المركبة الإجمالية لها إلى أكثر من 2200 ميغاواط. ومع أن هذه القدرة لا تستطيع حل عجز الكهرباء بشكل كامل، إلا أنها يمكن أن تساعد في تقليل الضغط على محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز والوقود، شريطة أن يتم تنسيق إطلاق المياه بعناية مع متطلبات الري والمياه الصالحة للشرب والأمن المائي بشكل عام.

جدول 5: محطات الطاقة الكهرومائية في العراق

محطة الطاقة الكهرومائية	الموقع/ المحافظة	القدرة MW	الملاحظات
الموصل الرئيسية	نينوى	750	محطة الطاقة الكهرومائية الرئيسية لسد الموصل
ناظم الموصل	نينوى	60	محطة تنظيم الطاقة الكهرومائية باتجاه مجرى النهر
حديثة	الانبار	660	تختلف قدرتها بحسب المصدر، ولكن غالبا ما يشار اليها بقدرة مركبة تبلغ 660 ميغاوات
دوكان	السليمانية	400	محطة الطاقة الكهرومائية الرئيسية في إقليم كردستان
دربندخان	السليمانية	249	محطة الطاقة الكهرومائية الرئيسية في إقليم كردستان
سامراء	صلاح الدين	84	محطة توليد الطاقة الكهرومائية الجارية في سد سامراء
حمرين	ديالى	50	محطة الطاقة الكهرومائية على نهر ديالى
الهندية	كربلاء / بابل	15	محطة طاقة كهرومائية صغيرة
الكوفة	النجف	2.5	محطة طاقة كهرومائية صغيرة
المجموع		**2,271**	

المصدر: استند المؤلف في اعداد هذا الجدول الى البيانات الحكومية الرسمية وتقارير الشركات المتاحة للجمهور

الخلاصة

إن أزمة الكهرباء في العراق لم تعد تتعلق بمسألة زيادة قدرات التوليد فحسب، بل هي تعكس ضعفا هيكليا أعمق في أمن الوقود، وكفاءة النظام وخسائر الشبكة والتخطيط الاستثماري و الحوكمة المؤسسية.

لقد كشفت التقلبات الإقليمية الأخيرة عن أخطار الاعتماد على الغاز المستورد وتأجيل مشاريع البنى التحتية، وان بناء قطاع كهرباء قادر على التحمل لا يتطلب توسيع إنتاج الغاز المحلي وزيادة القدرة التوليدية فحسب، بل تحسين الكفاءة، وتقليل الخسائر، وتنويع مصادر الوقود، وتسريع الإصلاحات طويلة الأمد في السوق والحكم الرشيد، فبدون هذه الإجراءات ستستمر أزمة الكهرباء في العراق في الظهور بشكل متكرر صيفا.

المصادر والحواشي

1. Iraqi News, "Iraq Plans to Generate 30,000 Megawatts of Electricity in Summer," April 23, 2026, https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-plans-to-generate-30000-megawatts-of-electricity-in-summer.
2. Iraqi News Agency (INA) (October 2, 2025). وزير الكهرباء: خطة استراتيجية لحل مشكلة الطاقة بشكل جذري. Available at: Iraqi News Agency. https://ina.iq/ar/economie/227726-.html
3. The annual operational and investment budgets of the Ministry of Electricity during 2023–2025 accounted for 7.8% of the total federal budget, excluding fuel costs.
4. The annual operational and investment budgets of the Ministry of Electricity during 2023–2025 accounted for 7.8% of the total federal budget, excluding fuel costs.
5. Using approximate 2024 international market prices for power-generation fuels.
6. Technical and non-technical losses mean illegal connections, weak metering, billing gaps, and low collection rates, and are broadly equivalent to the net electricity sold to consumers.
7. Iraq's nominal GDP rose from about 50 billion USD in 2005 to approximately 280 billion USD in 2024, and could exceed 430 billion USD by 2040 under baseline growth assumptions.
8. International Energy Agency. (2026). Iraq: Electricity. IEA. https://www.iea.org/countries/iraq/electricity
9. Iraq's annual mean surface air temperature increased from 22.16°C in 1923 to 23.85°C in 2023. Based on projections under the SSP2-4.5 scenario, the average temperature is projected to reach 24.55°C by 2040, indicating a continued warming trend with implications for cooling loads.
10. Organization of the Petroleum Exporting Countries. OPEC Annual Statistical Bulletin 2026, 61st edition. Vienna: OPEC, 2026.
11. Kurdistan24. "Iranian Gas Exports to Southern Iraq Halted, Sparking Energy Supply Concerns." 4 April 2026. Available at: Kurdistan24 (accessed 27 May 2026).
12. In March 2024, Iraq and Iran signed a five-year gas supply agreement to extend Iranian gas exports to Iraq for use in power generation. Under the agreement, Iran is to supply Iraq with up to 50 million cubic meters of natural gas per day, depending on the requirements of Iraqi power stations, for a period extending to 2029. If mports fell from the contracted/required level of around 50 million cubic meters per day to 5 million cubic meters per day, the lost gas volume would be 45 million cubic meters per day, implying a generation loss of roughly 8–10 GW (Source: Reuters. "Iranian Gas to Iraq Resumes After South Pars Attack, Iraqi State News Agency Says." 21 March 2026. Available at: Reuters).
13. Reuters. "Iraq Declares Force Majeure on Foreign-Operated Oilfields Over Hormuz Disruption." 20 March 2026. Available at: Reuters (accessed 27 May 2026).
14. Kurdistan24. "Blackouts Loom for Iraq This Summer as Domestic Gas Collapses and Iranian Supply Falls Short." 27 May 2026. Available at: https://www.kurdistan24.net/en/story/909898/blackouts-loom-for-iraq-this-summer-as-domestic-gas-collapses-and-iranian-supply-falls-short (accessed 27 May 2026).
15. Iraq used roughly 10–11 bcm/year of treated domestic gas for power generation before the Iran-war disruption, equivalent to about 28–31 million cubic meters per day. In energy terms, this could support approximately 5–6 GW of gas-fired generation continuously, depending on plant efficiency and availability.
16. The World Bank ranks Iraq among the leading global flaring countries, while the United States Energy Information Administration estimated that Iraq flared around 625 Bcf, or 17.7 bcm, of natural gas in 2023, making it the third-largest flaring country globally (Source: U.S. Energy Information Administration. Country Analysis Brief: Iraq. Washington, DC: U.S. Energy Information Administration (EIA), last updated 14 July 2025).
17. Iraq Business News. "Iraq Expands Gas Projects to Curb Flaring." 9 June 2025. Accessed 27 May 2026. https://www.iraq-businessnews.com/2025/06/09/iraq-expands-gas-projects-to-curb-flaring/
18. Reuters. "IFC Signs $500 Million Contract with Iraq's Basrah Gas for Associated Gas, Development of Major Port." Reuters, 13 September 2025.
19. Bernstein, A., Davis, M., Mitro, T., Perrine, T. (2025). Flaring Case Study: Iraq. New York: Columbia Center on Sustainable Investment (CCSI) and Capterio, June.
20. Currently, approximately 630 million standard cubic feet of gas per day (MMscf/d) is produced and utilised at Khurmala, equivalent to about 6.5 bcm annually. In addition, around 50 MMscf/d is flared at Khurmala, while a further 18 MMscf/d is flared from other sources. Including the flared volumes, total gas production amounts to approximately 698 MMscf/d, or about 7.2 bcm annually. However, only around 6.5 bcm per year is currently available for productive use, while approximately 0.7 bcm is lost through flaring.
21. The vessel has a technical regasification capacity of approximately 30 million cubic meters per day, although Iraq's contracted import volumes are lower.
22. GIIGNL (2026). Excelerate to deploy newbuild FSRU in Jordan. Available at: GIIGNL – Excelerate to deploy newbuild FSRU in Jordan
23. Salem, A. (2026, May 12). Iraq's electrical interconnection with the Gulf States has been postponed. Iraqi News. https://www.iraqinews.com/iraq/iraqs-electrical-interconnection-with-gulf-states-postponed
24. Arabic21. "حرب إيران وتعطُّل الربط الخليجي يشعلان صيف العراق ويفاقمان العجز الكهربائي" ["Iran War and Delays to the Gulf Interconnection Inflame Iraq's Summer and Worsen the Electricity Deficit"]. 23 May 2026.
25. Reports indicate that Türkiye halted electricity exports to Iraq over unpaid dues, with one Al-Monitor report putting the outstanding bill at more than 70 million USD. However, the figure has not been publicly confirmed by Iraqi or Turkish authorities (Source: Al-Monitor. (2025, April). Türkiye stops electricity sales to Iraq after Baghdad fails to settle $70M+ bill, Al-Monitor. https://www.al-monitor.com/originals/2025/04/turkey-stops-electricity-sales-iraq-after-baghdad-fails-settle-70m-bill)
26. Reuters. (2025, August 21). Turkey's Karpowership to supply Iraq with up to 590 MW electricity. TradingView. https://www.tradingview.com/news/reuters.com%2C2025%3Anewsml_L8N3UC020%3A0-turkey-s-karpowership-to-supply-iraq-with-up-to-590-mw-electricity/

بعد أزمة هرمز ٢٠٢٦: العراق يعيد رسم خارطة تصديره النفطي

شوان جمال عزيز
يدرّس شوان جمال عزيز الدراسات الدولية في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، وهو باحث في مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية التابع لها.
يدرس بابو بهمن جمال ومصطفى أحمد يوسف بشناه العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية.

كشف الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز في 4 آذار 2026 عن نقطة ضعف هيكلية وجوهرية في الاقتصاد العراقي، فهناك 93 في المئة من صادرات النفط الخام للبلاد تمر عبر الخليج[1]. وبعد تعليق تصدير النفط من محطات التصدير الجنوبية في البصرة، انهارت مبيعات النفط الخام على الصعيد الوطني بأكثر من 90 في المئة. وانخفض التصدير عمليا من 3.567 مليون برميل إلى متوسط قدره 32 9 ألف برميل يوميا بحلول شهر أيار [2]. ومع توقف الصادرات البحرية للنفط أصبح بقاء العراق كدولة مستقلة وذات سيادة يعتمد كليا على خط الأنابيب الشمالي الوحيد والمقيّد سياسيا والممتد الى تركيا.

يقيم هذا التقرير الآثار الفنية والمالية والجيوسياسية لانهيار الصادرات عقب الازمة، ويحلل العقبات التشغيلية التي يواجهها خط أن ابيب العراق-تركيا (ITP) قبيل انتهاء مدة الاتفاقية الحالية مع تركيا في يوليو 2026، ويسلط الضوء على بدائل التنويع في غرب وجنوب العراق بما في ذلك خطوط أنابيب البصرة-حديثة، والبصرة-العقبة، وكركوك-بانياس، وخط أنابيب المملكة العربية السعودية (IPSA) . وأخيرا يقيم الخيارات الاستراتيجية المتاحة اليوم امام العراق مع استمرار التوتر في مضيق هرمز، ويقترح توصيات سياسية تهدف إلى الحد من اعتماد البلاد على المدى الطويل على ممر تصدير واحد.

ومنذ لحظة الانتهاء من إعداد هذا التقرير، شهد مضيق هرمز اضطرابات وازمات متجددة عقب إعادة فتحه لفترة وجيزة، وتؤكد هذه التطورات استمرار هشاشة نظام تصدير النفط العراقي، لأن الاستئناف المؤقت للصادرات من الجنوب لم يقضِ على الاعتماد الهيكلي للبلاد على ممر بحري واحد، بل ان تكرار الأزمة يكشف عن الحاجة الملحة لتنويع البنى التحتية للتصدير في العراق وتعزيز امنه الطاقي على المدى البعيد.

93%
من صادرات النفط الخام للبلاد تمر عادةً عبر الخليج العربي

98.3%
من كمية وقيمة صادرات النفط العراقية مرت عبر الخليج العربي، 2021-2025

90% –
انخفضت مبيعات النفط الخام على مستوى البلاد بأكثر من 90%، من 3567 مليون برميل يوميًا إلى 329 ألف برميل يوميًا

20%
من إمدادات النفط العالمية تمر عبر مضيق هرمز

الازمة الحيوية تفكك الممر الاستراتيجي

ارتفع سعر خام برنت بشكل كبير في أوائل آذار 2026، ووصلت الأسعار إلى ما يزيد عن 120 دولارا اميركيا للبرميل وذلك نتيجة للصدمة التي اصابت الإمدادات النفطية عبر الخليج[3]. وأدت القيود البحرية الإيرانية والعمليات العسكرية في أعقاب اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة اخرى إلى إغلاق مضيق هرمز (SOH) بشكل كامل، وهو يمثل ممرا رئيسيا لعبور 20% من امدادات النفط الخام الى الأسواق الدولية[4].وبحلول أواخر أبريل واجهت أسواق الطاقة العالمية خسارة متوقعة تصل إلى مليار برميل نفطي من إجمالي الإنتاج النفطي التراكمي[5].

بالنسبة للعراق شكل هذا الاضطراب البحري أكبر ازمة عانت منها الصادرات النفطية في تاريخ البلاد الحديث إذ أظهر مدى سرعة انهيار الاستقرار المالي للعراق عند انقطاع الوصول إلى الخليج العربي.

وعلى النقيض من جيرانه في المنطقة لم ينوع العراق ابدا ممرات تصديره بشكل جدي، فبين عامي 2021 و2025، صدر العراق ما يقارب 98.3% من كمية نفطه عبر الخليج[6]. وعندما استهدفت الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية ناقلات تجارية كانت تقوم بالتحميل في موانئ التصدير الجنوبية للعراق في 12 آذار الماضي، علقت الحكومة الاتحادية عمليات التصدير مما أدى إلى توقف مصدر الدخل الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في أكثر من 90% من ميزانيتها السنوية[7].

الشكل 1: خريطة لشبكة خطوط أنابيب تصدير النفط في العراق والمنطقة الأوسع، من إعداد عمر أحمد، مدير تكنولوجيا المعلومات في IEO. تشير الخطوط الخضراء إلى خطوط الأنابيب العاملة حاليًا؛ تشير الخطوط الحمراء إلى خطوط الأنابيب التي لا تعمل أو خارج الخدمة؛ يشير الخط الأصفر المتقطع إلى خط الأنابيب المقترح الذي لم يتم بناؤه بعد.

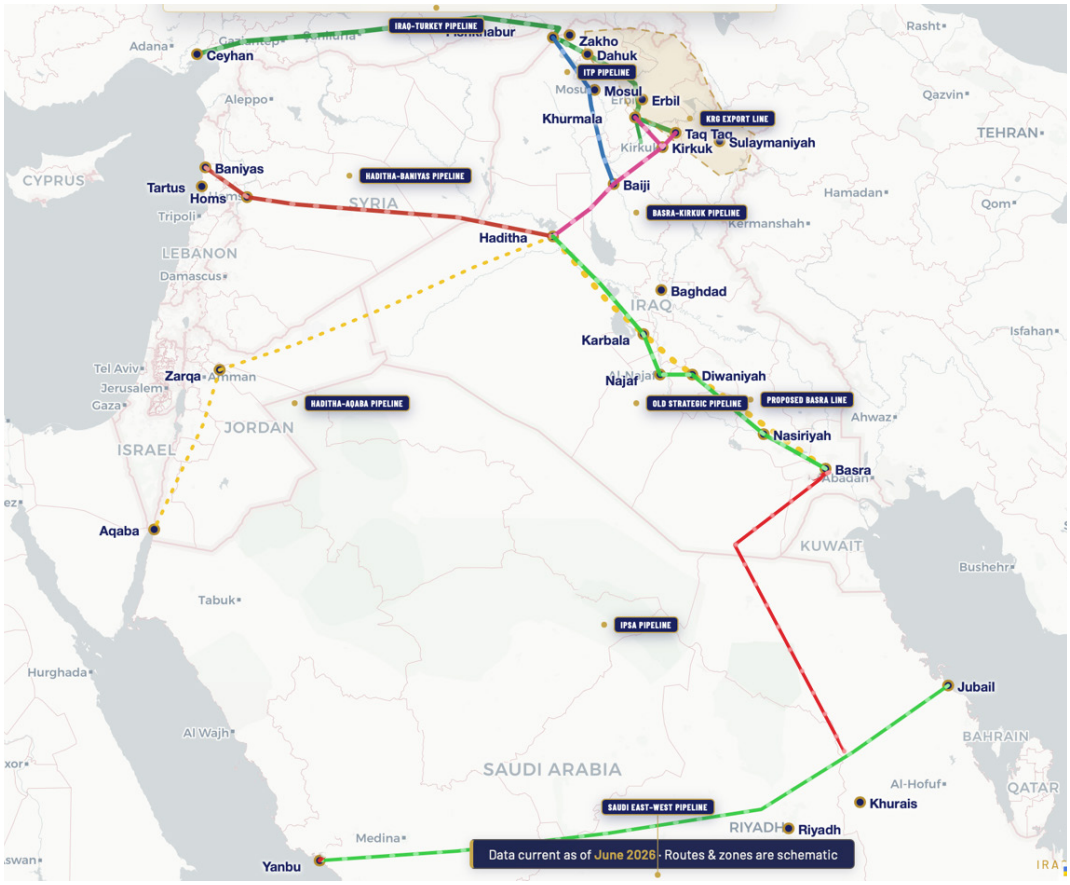

المصدر: خارطة البنى التحتية المفتوحة

ولاحظ خبراء الطاقة العراقيون منذ مدة طويلة ان "الجغرافيا تمثل السيادة"، وان وصول العراق المحدود جدا إلى المياه المفتوحة يجعل نموذجه الاقتصادي برمته معرضا لتبعات الحروب الإقليمية[8]. وقد تجلت الآثار الفنية والمالية المترتبة على هذا الاعتماد الأحادي الجانب على الفور في نقاط عدة اهمها:

1. انهيار مالي كارثي:

تراجعت مبيعات النفط على الصعيد الوطني من متوسط بلغ 3.567 مليون برميل يوميا في شباط قبل الازمة إلى متوسط قدره 329,000 برميل يوميا في نيسان وايار، وانهارت إيرادات النفط الإجمالية من 6.81 مليار دولار أميركي في شباط إلى حوالي 1 مليار دولار أميركي شهريا في نيسان وأيار[9].

وبعد خصم حصص استرداد التكاليف الخاصة بشركات النفط الدولية (IOC) والتي (تتراوح بين 17% و25%)، تصبح الإيرادات الصافية للدولة بين 750 و830 مليون دولار أميركي. وبالمقابل هناك حاجز صلب يمثل 5.45 مليار دولار أميركي من التحويلات النقدية الشهرية الإلزامية - بما في ذلك 3.88 مليار دولار أميركي لرواتب الموظفين في القطاع العام و1.22 مليار دولار أميركي للمعاشات التقاعدية- حيث يصل إجمالي النفقات التشغيلية إلى 7.2 مليار دولار أميركي[10].

2. التمويل النقدي والأزمة السيادية:

من أجل سد أزمتها المالية المتفاقمة اقترضت الدولة 8 مليارات دولار اميركي من السوق المحلية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، مما أدى إلى انخفاض سريع في احتياطها من النقد الأجنبي إلى حوالي 97 مليار دولار أميركي في نهاية نيسان 2026، وذلك لتغطية العجز التشغيلي التراكمي على مدى ثلاثة أشهر والذي اقترب من 17.5 مليار دولار أميركي[11].

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ان الدولة وسعت قدرتها المالية عن طريق ضخ 25 تريليون دينار عراقي (حوالي 19 مليار دولار أمريكي) لضمان دفع رواتب موظفي القطاع العام بعد تموز 2026، لكن البنك المركزي العراقي (CBI) أكد ان التوازن المالي تم تحقيقه من خلال إصدار سندات خزانة وليس عن طريق طباعة عملة محلية غير مدعومة.

ومع ذلك أدى استخدام البنوك التجارية كوسطاء لتحويل الديون الحكومية إلى نقود إلى استنزاف كبير في الاحتياطيات، ودفع ذلك وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) الى وضع التصنيف الائتماني للعراق تحت المراقبة السلبية، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الوطني بنسبة 6.8% في عام 2026[12].

3. الخزانات في مرحلة ما قبل الإنتاج:

نظرا لعدم توفر سعة تخزين محلية كافية، وصلت مجمعات الخزانات النفطية في البصرة إلى طاقتها الاستيعابية القصوى في غضون أيام من انقطاع التصدير مما أجبر المشغلين المشرفين على الآبار على تنفيذ عمليات إغلاق طارئة[13]. وقد يؤدي الإغلاق الطويل للإنتاج في الحقول الرئيسية في جنوب العراق مثل الرميلة، والقرنة الغربية1-، والقرنة الغربية2-، والزبير، والحلفاية، وميسان إلى ظهور تحديات في إدارة مكامن الحقول لأسباب مختلفة طبقا للظروف الجيولوجية والتشغيلية. وعلى سبيل المثال في المكامن التي تدعمها طبقات مياه جوفية نشطة، قد يؤدي الإغلاق الطويل إلى زيادة خطر تغلغل المياه، مما يقلل من كفاءة الإنتاج ومعدل الاستخراج النهائي[14]. كما قد يؤدي التوقف عن التشغيل إلى زيادة خطر التآكل بسبب المحاليل الملحية وكبريتيد الهيدروجين في الآبار المعرضة لذلك، مما يعقد عمليات الإصلاح وإعادة التشغيل لاحقا وقد يتطلب صيانة مكلفة[15].

8 مليارات دولار أميركي
مقترضة محلياً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026

97 مليار دولار أميركي
احتياطيات النقد الأجنبي في نهاية أبريل 2026

17.5 مليار دولار أميركي
العجز التشغيلي التراكمي لثلاثة أشهر

25 تريليون دينار عراقي
(حوالي 19 مليار دولار أميركي) ضُخّت من أجل دعم رواتب القطاع العام بعد يوليو 2026

6.8%
انكماش الاقتصاد الوطني المتوقع من قبل صندوق النقد الدولي في 2026

مراقبة الائتمان سلبية
وضعت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للعراق على مراقبة الائتمان السلبية

يوليو 2026: موعد مصيري مع خط التصدير الشمالي

أدت أزمة مضيق هرمز إلى تحويل ممر التصدير نحو الشمال عبر خط أنابيب العراق-تركيا (ITP) وهو المسار البديل الرئيسي للتصدير بالنسبة لبغداد على الرغم من سعته المحدودة والقيود التي يواجهها[16]. ان استخدام هذا المسار يتطلب التعامل مع مجموعة معقدة من النزاعات القانونية والمالية المتعلقة بالسيادة، إذ شكل الوصول إلى خط الأنابيب العراقي-التركي نقطة توتر رئيسية ولسنوات طويلة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان.

لقد كان النفط والغاز ولسنوات طويلة أداة رئيسية للنفوذ السياسي والمالي لحكومة إقليم كردستان، لكن الأزمات القانونية والأمنية المستمرة قيدت استقلالية الإقليم بشكل كبير مما حول قطاع الطاقة في إقليم كردستان إلى ساحة متوترة [17]. وعقب قيام حكومة إقليم كردستان ببيع النفط الخام بشكل مستقل في عام 2013، رفعت بغداد دعوى تحكيم أمام غرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس[18]. وفي آذار 2023، أصدرت الغرفة المذكورة حكما لصالح بغداد، وأمرت تركيا بدفع تعويضات بقيمة 1.47 مليار دولار أمريكي لتسهيلها تصدير النفط الخام الكردي غير المصرح به بين عامي 2014 و2018، مما دفع أنقرة إلى تعليق جميع تدفقات النفط عبر الأنابيب[19].

لكن الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بوساطة أميركية في ايلول 2025 سمح باستئناف تصدير النفط الخام من إقليم كردستان تحت إشراف شركة تسويق النفط الاتحادية (SOMO)، حيث تراوحت كميات التصدير الأولية بين 180,000 و230,000 (bpd[20]). وأدى الصراع اللاحق بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل إلى تعطيل هذه الصادرات، حيث علقت شركات النفط الدولية عملياتها في أعقاب القصف الذي تعرضت له المنطقة. وبعدما خفت حدة الاضطرابات الأمنية المباشرة، ظهر نزاع سياسي جديد في أوائل آذار 2026 عندما رفضت حكومة إقليم كردستان تسهيل تصدير خام كركوك عبر خط أنابيب كردستان، مؤكدة وجود خلافات حول عائدات الرسوم الجمركية، وتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، فضلا عن نزاعات مالية حول وصول المستوردون في إقليم كردستان إلى السيولة بالدولار الأميركي عبر البنك المركزي العراقي (CBI).

لاحقا وفي ظل ضغوط دبلوماسية أميركية متكررة توصلت بغداد وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق مؤقت في 17 آذار الماضي يسمح باستئناف تصدير ما يقارب 183,000–170,000 برميل يوميا من خام كركوك عبر المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية وباستخدام بناها التحتية[21]. وانتعش العمل أكثر في اوائل حزيران 2026، عندما استأنفت شركات النفط الدولية (IOCs) العاملة في إقليم كردستان الإنتاج تدريجيا مما أضاف ما يقرب من 150,000 برميل يوميا إلى كمية التصدير من الشمال.

1.6 مليون برميل يوميًا
الطاقة الاسمية المجمعة لخطّي 46 بوصة و40 بوصة

1.5 مليون برميل يوميًا
الحد الأدنى المنصوص عليه في المعاهدة الذي لم يلتزم العراق بتسليمه

1.25 دولار أميركي
للبرميل - سعر الترانزيت الأساسي الحالي

183,000 - 170,000 برميل يوميًا

من خام كركوك استؤنف في 17 مارس، بالإضافة إلى ما يقرب من 150,000 برميل يوميًا اعتبارًا من يونيو 2026

ومن المقرر أن ينتهي سريان الإطار القانوني الذي يحكم اتفاقية النقل والتسويق (ITP) — التي وقعت لأول مرة في عام 1973 وتم تعديلها لاحقا في عام 2010 — في 27 تموز 2026. وابلغت تركيا العراق رسميا بأنها لن تجدد الاتفاقية وفقا للشروط الحالية، واكدت إخفاق العراق في توفير الحد الأدنى المنصوص عليه في المعاهدة والبالغ 1.5 مليون برميل يوميا[22].

اليوم تطالب تركيا برسوم عبور أعلى بكثير من الاسعار الأساسية الحالية البالغة 1.25 دولار أمريكي للبرميل، بالإضافة إلى رسوم صيانة السعة غير المستخدمة التي تُدفع إلى شركة (BOTAŞ) الحكومية التركية المشغلة للأنابيب، كما تطالب بتسوية الديون المستحقة على تركيا التي فرضتها غرفة التجارة الدولية (ICC) لعام 2023 بموجب قرار التحكيم[23]. وتبين لاحقا أن المشغلين الأتراك أعادوا تخصيص أحد الخطين المتوازيين التابعين لخط أنابيب ITP -اللذين يتألفان من خط بقطر 46 بوصة وآخر بقطر 40 بوصة، وتبلغ سعتهما الاسمية الإجمالية 1.6 مليون برميل في اليوم- واستخدموه لنقل النفط الخام المحلي المنتج من جبل كابار التركية إلى جيهان دون الحصول على موافقة العراق[24].

ولتجنب التوقف التام للصادرات الشمالية، قام مجلس الوزراء العراقي بتعديل القرار رقم 254 في 27 ايار 2026، لتمديد فترة التفاوض على عقد خط الأنابيب لمدة أربعة أشهر[25]. وفي الوقت نفسه تعمل بغداد على تسريع إعادة تأهيل خط كركوك-فيشخابور، وهو الامتداد الرئيسي لخط الأنابيب داخل العراق.

ويمتد هذا الجزء الخاضع للسيطرة الاتحادية من كركوك مرورا بمحافظتي صلاح الدين ونينوى، متجاوزا شبكة حكومة إقليم كردستان بالكامل. ومع ذلك، فقد توقف عن العمل منذ عام 2014 في أعقاب سنوات من الصراع وأعمال التخريب الواسعة النطاق وسرقة النفط وتدهور البنى التحتية. وسيتطلب الأمر إصلاحات كبيرة قبل أن يتسنى استئناف تشغيله بالكامل[26].

ولتجنب توقف كامل للصادرات الشمالية، تسعى بغداد إلى إبرام اتفاقيات قصيرة الأجل وحلول طويلة الأجل للبنى التحتية.

ولا تقتصر العوائق التي تحد من إمكانات التصدير الفوري للخط على التحديات المتعلقة بالبنى التحتية والمفاوضات مع تركيا فحسب، بل تشمل الوضع الحالي للإنتاج في العراق، فالإنتاج اليومي من كركوك ومنطقة كردستان مخصص في معظمه لتلبية الطلب المحلي على التكرير، وهذا يعني ان الكمية المتاحة للتصدير محدودة جدا. ونتيجة لذلك، تبحث بغداد وأنقرة عن ترتيب استراتيجي أوسع نطاقا، مثل إمكانية إنشاء خط أنابيب يربط البصرة بكركوك، مما سيمكّن النفط الخام في الجنوب من الوصول إلى ممر التصدير التركي ويوسع الجدوى التجارية طويلة الأجل لمشروع خط أنابيب العراق-تركيا.

وفي سعيها لضمان استمرارية الإمدادات قبل انتهاء صلاحية المعاهدة في 27 تموز، توصلت وفود عراقية وتركية رفيعة المستوى إلى اتفاق مبدئي لوضع بروتوكول تنفيذي — وهو إطار انتقالي مدته سنة واحدة—يهدف للحفاظ على تدفق النفط الخام العراقي إلى ميناء جيهان التركي ريثما يتم الانتهاء من صياغة اتفاق شامل وطويل الأجل ليحل محل المعاهدة الحالية [27].

بدائل خطوط الأنابيب الغربية: إعادة النظر والتوترات الجيوسياسية

في محاولة لتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية على المدى الطويل، سارع المخططون العراقيون أيضا إلى وضع مقترحات عدة لإنشاء خطوط أنابيب برية تهدف إلى توجيه النفط الخام من الجنوب نحو الغرب عبر محافظة الانبار ، ورغم ان هذه المشاريع تواجه تحديات تقنية وعقبات جيوسياسية واضحة، لكنها ذات أهمية حاسمة لتنويع مسارات التصدير النفطي.

1. خط أنابيب البصرة-حديثة: عمود فقري استراتيجي بديل

يعد خط أنابيب بصرة-حديثة، الذي تتراوح كلفته بين 4.6 مليار و5 مليارات دولار أميركي من أكثر قطاعات النقل والتوزيع قابلية للتنفيذ في العراق من باقي المشاريع[28]. وقد صُمم هذا النظام الذي يبلغ قطره 56 بوصة وطوله بين 685 و700 كيلومتر، لنقل ما يصل إلى 2.25 مليون إلى 2.5 مليون برميل من نفط الجنوب في البصرة إلى محطة الضخ K-3 في حديثة غرب العراق والواقعة في محافظة الأنبار[29].

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لخط الأنابيب في تعدد استخداماته. فبمجرد اكتماله، سيكون بإمكانه إمداد مصافي التكرير في وسط وشمال البلاد، أو الربط بمسارات خط جيهان الشمالي أو العمل كخط رئيسي لخطوط الأنابيب البرية المقترحة إلى الأردن وسوريا.

ودخل المشروع رسميا مرحلة الإنشاء في 1 أيار 2026[30]. ووافقت الحكومة على تخصيص مبلغ أولي قدره 1.5 مليار دولار أميركي لعام 2026، ويتم تمويله من خلال اتفاقية الإطار الثنائية بين العراق والصين والتي تستخدم "النفط مقابل البنى التحتية" كآلية عمل[31] . هذا المشروع تتولى تنفيذه شركة نفط البصرة (BOC) المملوكة للدولة والشركة العامة لمشاريع النفط (SCOP)، بالاعتماد على اتفاقيات توريد المعدات الموقعة مع الشركة العامة للحديد والصلب في كانون الثاني2025[32]. وعلى الرغم من هذا الحماس المبكر لإنشاء المشروع، لم يتم الإبلاغ عن أي تقدم ملموس في أعمال البناء حتى أواخر تموز 2026.

وفي 4 تموز 2026، وافق مجلس الوزراء على اتفاقيات أولية لتقييم ممرات تصدير النفط الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك مسارات خط البصرة – حديثة – كركوك – جيهان وخط البصرة – حديثة – بانياس. ومنح مؤسسة نفط البصرة (BOC) الصلاحية للعمل مع اتحاد شركات دولي لإجراء دراسات الجدوى الفنية والمالية، والتعاقد مع شركة KBR الهندسية الأميركية كاستشاري لمشروع خط أنابيب البصرة – حديثة. ورغم أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة للشركات ماليا او تعاقديا فهي تشير إلى رغبة بغداد بالتحرك الاستباقي لضمان استمرار تصدير النفط عن طريق تنويع البنى التحتية[33].

2. خط البصرة – العقبة (الأردن)

تم التخطيط لهذا المشروع لأول مرة عام 1983 خلال الحرب الإيرانية-العراقية بهدف تجاوز الممرات البحرية الضيقة في الخليج، ودافعت عنه إدارة ريغان وشركة "بكتل" حيث قدم بنك التصدير والاستيراد الأميركي ضمانات مالية بقيمة 500 مليون دولار أميركي آنذاك. لكن المفاوضات توقفت بسبب مخاوف العراق من هجوم إسرائيلي على ميناء العقبة[34]. وعلى الرغم من الدبلوماسية المكثفة خلف الكواليس — التي شارك فيها الممول السويسري بروس رابا بورت ورئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، الذي عرض تعهدا مكتوبا بعدم الاعتداء مقابل تمويل سري لحزب العمال — رفض العراق اقتراح شركة بكتل في أواخر عام 1985، متذرعا بانها مرتفعة الكلفة[35].

واعيد إحياء المشروع في نيسان 2013 كممر نفطي يمتد على مسافة تزيد عن 1,680 كيلومترا، لكنه توقف في عام 2014 عندما استولى تنظيم داعش المتشدد على محافظة الأنبار[36]. وبلغت تقديرات تكلفة إحياء مشروع البصرة-العقبة حوالي 10.55 مليار دولار أمريكي بأسعار عام 2025 [37]. ويحذر الخبير أحمد موسى جياد من أن المشروع لا يزال يعاني من تقلبات في تقديرات التكلفة ونقص حاد في الشفافية[38].

واليوم، لا يزال خط الأنابيب في مرحلة ما قبل البناء ويواجه معارضة سياسية داخلية شديدة، حيث يجادل المنتقدون بأن هذا الخط سيجعل النفط الخام العراقي قريب جغرافيا من اسرائيل كما ان البحر الأحمر لا يزال معرضا لهجمات الطائرات المسيرة الحوثية، لذلك يعد تفعيل هذا المسار استبدال خطر لنقطة اختناق بأخرى.

3. خط كركوك-بانياس (سوريا)

تم تشييد هذا الخط بين العراق وسوريا في عام 1952 على يد شركة بكتل لصالح شركة النفط العراقية (IPC) بسعة 300,000 برميل في اليوم، ويتميز تاريخه بالصراعات السياسية[39]. وعقب تأميم شركة النفط العراقية في حزيران 1972، استولت سوريا على الجزء الواقع في أراضيها من خط الأنابيب وطالبت بمضاعفة رسوم العبور، مما دفع بغداد إلى بناء "خط الأنابيب الاستراتيجي" في عام 1975 لتوجيه خام كركوك جنوبا نحو الخليج.

وتوقف العراق عن الضخ عبر سوريا في عام 1976 [40]. وعلى الرغم من استئناف التدفق لفترة وجيزة في عام 1979، إلا أن النظام السوري أغلق خط الأنابيب في نيسان 1982 بالتنسيق مع طهران خلال الحرب الإيرانية-العراقية. وأُعيد فتح خط الأنابيب لفترة وجيزة في عام 2000 لتجاوز عقوبات الأمم المتحدة، لكنه تعرض لأضرار جسيمة جراء الغارات الجوية الأميركية في عام 2003 وظل معطلا منذ ذلك الحين[41].

وعقب الإطاحة بنظام الأسد كانت هناك مفاوضات مكثفة لاستعادة الخط، حيث تقوم اللجان الفنية المشتركة اليوم بإجراء دراسات هندسية لتحديد ما إذا كان سيتم إعادة تأهيل خط الأنابيب الحالي أم إنشاء نظام مواز مكون من خطين بسعة 1.5 مليون برميل في اليوم، بتكلفة تقديرية تزيد عن 4.5 مليار دولار أمريكي ومدة إنشاء تصل الى حوالي 36 شهرا[42]. ولقد تغيرت التوقعات الاستراتيجية في كانون الثاني 2026، عندما استعادت القوات الحكومية في دمشق السيطرة على العديد من حقول النفط في الشمال الشرقي، مما أعاد الأصول الحيوية إلى سيطرة الدولة، وسهل تهيئة بيئة مناسبة للتعاقد [43].

4 - خط أنابيب العراق عبر المملكة العربية السعودية (IPSA)

تم إنشاء خط أنابيب العراق عبر المملكة العربية السعودية (IPSA)، الذي يبلغ طوله 1,568 كيلو مترا في ثمانينات القرن الماضي. وتم تصميمه لتفادي المرور عبر مضيق هرمز خلال الحرب الإيرانية-العراقية، حيث كان ينقل ما يصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا من حقول النفط الجنوبية في العراق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر. ورغم أن هذا الممر الاستراتيجي قلل من تعرض العراق للحصار البحري الإيراني، إلا أن الرياض أغلقت الخط بشكل دائم عقب عامي 1990 و1991 حينما اندلعت حرب الخليج[44].

وفي حزيران 2001 قامت المملكة العربية السعودية بمصادرة هذا الخط رسميا وأخطرت الحكومة العراقية بأن مصادرة هذا الأصل مع محطات الضخ والمحطات البحرية التابعة له تمت كتعويض عن ديون العراق المستحقة والقروض المالية غير المسددة. لذلك فإن إعادة إبرام اتفاقية عبور ثنائية تبدو أمرا مستبعدا للغاية في ضوء الظروف الحالية [45].

لقد منحت وزارة النفط الأولوية لخط البصرة-حديثة المتجه إلى تركيا بسبب ثلاثة عوامل رئيسية تعيق استخدام الخط السعودي أولها المطالبة المحتملة من جانب المملكة العربية السعودية باستخدام الخط لنقل نفطها الخام المحلي، والتكاليف الباهظة اللازمة لاستبدال الأجزاء التالفة منه والمخاوف الأمنية المستمرة لدى الرياض بشأن الاستقرار السياسي في العراق [46].

إن تاريخ خط أنابيب كركوك-بانياس لا تحدده القيود الهندسية، بل تحدده عقود من الصراع السياسي.

السيناريوهات الاستراتيجية لجغرافية الطاقة في العراق

سيتوقف مستقبل أمن واستقرار صادرات العراق على كيفية تعامل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي مع هذه التحديات المتعلقة بالبنى التحتية والحوكمة، ومن المرجح أن تختلف قدرات الحكومة وخياراتها السياسية باختلاف السيناريوهات التالية:

السيناريو
A

استمرار الاعتماد على البصرة:

إذا أعيد فتح مضيق هرمز وعادت الأمور إلى طبيعتها، يمكن للعراق استعادة حوالي 94% من صادراته من النفط الخام عبر الموانئ الجنوبية، مما يوفر راحة مالية فورية. ومع ذلك فإن استمرار الاعتماد على ممر تصدير واحد يجعل البلاد معرضة بشدة للاضطرابات الجيوسياسية المستقبلية.

السيناريو
B

زيادة الاعتماد على الطريق التركي:

إذا لم تتحقق مشاريع خطوط الأنابيب الغربية، فسوف يعتمد العراق بشكل أساسي على خط أنابيب تركيا (ITP) عبر جيهان لتصدير النفط الخام. وسيتطلب ذلك حل النزاعات القائمة منذ فترة طويلة مع حكومة إقليم كردستان والشركات النفطية الدولية بشأن الصادرات وآليات الدفع، مع زيادة الاعتماد الهيكلي للعراق على تركيا باعتبارها الدولة الرئيسية لعبور الصادرات.

السيناريو
C

التنويع عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط:

من خلال استكمال خط أنابيب البصرة–حديثة–العقبة، وربما تمديده إلى مصر والبحر الأبيض المتوسط، وهذا السيناريو سيساعد العراق على تنويع مسارات تصديره بما يتجاوز كل من ممر هرمز وجيهان مما يعزز أمن صادراته بشكل كبير. ومع ذلك، فإن التكاليف المرتفعة، والمخاطر الأمنية في البحر الأحمر، والمعارضة السياسية الداخلية قد تقوض الجدوى التجارية للممر وموثوقيته التشغيلية.

السيناريو
D

استراتيجية التصدير متعددة المسارات:

يمكن للعراق تطوير شبكة تصدير متنوعة من خلال استكمال خط أنابيب البصرة – حديثة وإعادة تأهيل الجزء العراقي من خط انابيب النفط بين العراق وتركيا، وإنشاء وصلات أنابيب إلى تركيا وسوريا، وربما إلى المملكة العربية السعودية. هذه الخطوة ستمنح شركة تسويق النفط العراقية (SOMO) القدرة على ضخ صادرات النفط الخام عبر ممرات متعددة استجابة لأي اضطرابات جيوسياسية أو تجارية مما يعزز أمن الطاقة والاستقلالية الاستراتيجية للعراق بشكل كبير. لقد أثبتت تجربة عام 2026 أن التنويع لم يعد مجرد هدف يتعلق بالبنى التحتية، بل بات عنصرا اساسيا للأمن الاقتصادي الوطني للعراق. ومع ذلك تعتمد هذه الاستراتيجية على إصلاحات الأمن الداخلي، والاتفاقيات الإقليمية، وإدارة المنافسة الجيوسياسية المحيطة بدور تركيا كمركز إقليمي لعبور الطاقة [47].

توصيات سياسية لحكومة الزيدي

لضمان سيادتها الوطنية وبقائها الاقتصادي، ينبغي على حكومة العراق إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:

1 **تسريع إنجاز خط الأنابيب الرئيسي بين البصرة وحديثة:**
يجب الحفاظ على زخم العمل في مشروع البصرة-حديثة مع ضمان بقاء لجنة الإشراف رفيعة المستوى والتمويل الصيني بموجب مبادرة "النفط مقابل البنى التحتية" لان هاتين الخطوتين ستجعلان البلاد في مأمن من التأخيرات البيروقراطية المحلية.

2 **حل الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن الطاقة:**
وهنا من المهم صياغة قانون اتحادي شامل وطويل الأمد لإدارة موارد النفط والغاز يضع صيغة شفافة لتقاسم الإيرادات، ويعترف بشكل متبادل بعقود التنقيب والإنتاج لاستعادة ثقة الشركات النفطية الدولية، ويحدد دورا تشغيليا واضحا لهيئة تسويق النفط العراقية (SOMO) في تسويق النفط الخام الشمالي.

3 **صياغة موقف موحد في مفاوضات المعاهدة التركية:**
وهنا نؤكد على أهمية الاستفادة من التمديد الحالي للمعاهدة لمدة أربعة أشهر لتأمين اتفاقية متوازنة وطويلة الأمد تحل محل خط النقل التركي عبر جيهان (ITP). ويجب على العراق التنسيق لوضع موقف تفاوضي موحد بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمقاومة المحاولات التركية لفرض رسوم مرتفعة والاستفادة من الديون المستحقة لدى البنك الدولي.

4 **تفكيك اقتصاد التهريب وتعزيز الأمن:**
من الضروري البناء على مبادرات تسريح الجماعات المسلحة لوضع الجماعات التي تنتمي للحشد الشعبي تحت إشراف الوزارات والمؤسسات المسلحة والأمنية للدولة ويجب على العراق استهداف عمليات النقل غير القانونية بالشاحنات وعمليات خلط النفط في المحطات الجنوبية، لقطع الإيرادات غير المشروعة التي تمول بعض الجماعات المسلحة.

5 **التخفيف من أخطار الممرات البحرية الضيقة من خلال ممرات البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط:**
يجب إجراء دراسات جدوى مع الأردن ومصر لمد خط الأنابيب المقترح بين البصرة والعقبة غربا إلى البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء ممر عبور بري في إطار اتفاقية عمان-بغداد-القاهرة يتجاوز كل من مضيق هرمز والبحر الأحمر الذي يشهد تقلبات مستمرة.

وأخيرا تكشف ازمة مضيق هرمز 2026، والاضطرابات المتجددة التي أعقبتها أن اعتماد العراق على ممر تصديري بحري واحد لا يزال يمثل نقطة ضعف استراتيجية خطيرة. واذا لم ينجح العراق في تنويع خطوط تصديره، وتعزيز الحوكمة الاتحادية لقطاع الطاقة، والاستثمار في بنى تحتية احتياطية، فإن النزاعات الإقليمية المستقبلية ستظل تنطوي على عواقب اقتصادية وخيمة.

المصادر والحواشي

1. Shokri, Umud. 'Iraq's Northern Exports Return, but Supply Risks Persist'. Middle East Forum, 19 March 2026. https://www.meforum.org/mef-observer/iraqs-northern-exports-return-but-supply-risks-persist.
2. The National Context. 'Baghdad Turns to the Printing Press as Oil Revenue Holds Near $1 Billion'. Economic Intelligence. The National Context, 8 June 2026. https://thenationalcontext.com/baghdad-turns-to-the-printing-press-as-oil-revenue-holds-near-1-billion/.
3. MEXC, 'Iran War 2026: Why Oil Prices Are Surging Again — And What Smart Investors Are Doing About It'.
4. IEA. 'Strait of Hormuz - About'. IEA, February 2026. https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz.
5. MEXC, 'Iran War 2026: Why Oil Prices Are Surging Again — And What Smart Investors Are Doing About It'.
6. Merza, Taba'at Naftiyya Li-Harb al-Khalij 2026: Durus Wa-'Ibar" [Oil Implications of the 2026 Gulf War: Lessons and Insights], 7.
7. Hidayat, Muflih. 'Iraq's Oil Export Route Crisis: Collapse, Pipelines & Alternatives 2026'. Discovery Alert, 26 May 2026. https://discoveryalert.com.au/iraq-oil-export-routes-hormuz-pipeline-collapse-2026/.
8. Jiyad, 'Basra - Aqaba Crude Oil Pipeline: Economic, Legal, Geopolitical, Geostrategic and National Security Perspectives', 8.
9. The National Context, 'Baghdad Turns to the Printing Press as Oil Revenue Holds Near $1 Billion'.
10. Ibid.
11. Ibid.
12. Ibid.
13. Shafaq News. 'Iraq Ranks Lowest in Gulf Oil Storage Capacity'. Shafaq News, 9 March 2026. https://shafaq.com/en/Economy/Iraq-ranks-lowest-in-Gulf-oil-storage-capacity.
14. Sheng, James J. 'Shut-in Effect on Oil Recovery under Different Reservoir and Operation Conditions'. Petroleum Science and Technology 42, no. 8 (2024): 939–57. https://doi.org/10.1080/10916466.2022.2143809.
15. Alsubaih et al., 'A Comprehensive Review of Well Integrity Challenges and Digital Twin Applications Across Conventional, Unconventional, and Storage Wells'.
16. Iraq Oil Report. 'Iraq's Northern Exports at Risk with Imminent Expiration of Turkey Treaty'. Iraq Oil Report, 2 June 2026. https://www.iraqoilreport.com/news/iraqs-northern-exports-at-risk-with-imminent-expiration-of-turkey-treaty-47824/.
17. Azeez, Shwan Jamal. 'Oil Governance and Institutional Development in de Facto States: A Comparative Study of the Kurdistan Regional Government and Rojava'. The Extractive Industries and Society 25 (November 2025). https://doi.org/10.1016/j.exis.2025.101818.
18. Iraq Oil Report, 'Iraq's Northern Exports at Risk with Imminent Expiration of Turkey Treaty'.
19. Ibid.
20. Victoria J. Taylor and Yerevan Saeed. 'Is the Baghdad-Erbil Oil Deal a Blueprint for Settlement—or a Stopgap?' Atlantic Council, 30 September 2025. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/is-the-baghdad-erbil-oil-deal-a-blueprint-for-settlement-or-a-stopgap/.
21. Saeed |, 'Iraq's Oil Export Crisis Needs a Durable Baghdad-Erbil Deal'; Shokri, 'Iraq's Northern Exports Return, but Supply Risks Persist'.
22. Iraq Oil Report, 'Iraq's Northern Exports at Risk with Imminent Expiration of Turkey Treaty'.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. John Lee, 'Iraq-Turkey Pipeline Contract to Be Negotiated | Iraq Business News' John Lee. 'Iraq-Turkey Pipeline Contract to Be Negotiated | Iraq Business News'. Iraq Business News, 27 May 2026. https://www.iraq-businessnews.com/2026/05/27/iraq-turkey-pipeline-contract-to-be-negotiated/.
26. Toomey, Bridget. 'Iraq Is Envisioning New Oil Pipelines — But They Are Likely a Pipe Dream'. FDD, 5 May 2026. https://www.fdd.org/analysis/2026/05/05/iraq-is-envisioning-new-oil-pipelines-but-they-are-likely-a-pipe-dream/.
27. MOFA. 'A High-Level Iraqi Delegation Visits Ankara to Discuss the Iraqi-Turkish Pipeline Agreement and Strengthen Cooperation in the Energy Sector'. MOFA, 3 July 2026. https://mofa.gov.iq/2026/63121/.
28. Rudaw, 'Iraq Accelerates $5 Billion Basra-Anbar Oil Pipeline amid Push for New Exp Rudaw. 'Iraq Accelerates $5 Billion Basra-Anbar Oil Pipeline amid Push for New Export Routes: Ministry'. Rudaw, 1 May 2026. https://rudaw.net/english/middleeast/iraq/01052026.
29. Salem, Amr. 'Iraq Seeks to Revive Oil Pipeline via Saudi Arabia to the Red Sea'. Iraqi News, 15 April 2026. https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-seeks-to-revive-oil-pipeline-via-saudi-arabia-to-the-red-sea/.
30. Salem, Amr. 'Iraq Seeks to Revive Oil Pipeline via Saudi Arabia to the Red Sea'. Iraqi News, 15 April 2026. https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-seeks-to-revive-oil-pipeline-via-saudi-arabia-to-the-red-sea/.
31. Todd Riggs. 'Iraq Basra-Haditha Pipeline Push'. Oil & Gas Middle East, 28 April 2026. https://www.oilandgasmiddleeast.com/news/iraq-basra-haditha-pipeline-push.
32. Iraq to Start Receiving Bids for Basra-Haditha Oil Pipeline Project'. Iraqi News, 8 April 2026. https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-to-start-receiving-bids-for-basra-haditha-oil-pipeline-project/.
33. Reuters. 'Iraq Approves Preliminary Agreements to Study Strategic Oil Export Pipeline Projects'. Energy. Reuters, 5 July 2026. https://www.reuters.com/business/energy/iraq-approves-preliminary-agreements-study-strategic-oil-export-pipeline-2026-07-05/.
34. Ahmed Mousa Jiyad. 'Debating the Iraq-Jordan Oil Pipeline'. Iraq Business News, 12 July 2022. https://www.iraq-businessnews.com/2022/07/12/debating-the-iraq-jordan-oil-pipeline/.
35. Lefebvre, 'The Diplomacy of Imperialism'; Ahmed Mousa Jiyad, 'Debating the Iraq-Jordan Oil Pipeline'; Saeed, 'A New Opportunity for the Basra-Aqaba Pipeline?'
36. 'Iraq to Build Twin Oil and Gas Pipeline to Jordan Port City'. Rudaw, 6 February 2018. https://rudaw.net/english/middleeast/iraq/060220181.
37. 'Iraq to Build Twin Oil and Gas Pipeline to Jordan Port City'. Rudaw, 6 February 2018. https://rudaw.net/english/middleeast/iraq/060220181.
38. Jiyad, Ahmed Mousa. 'Basra - Aqaba Crude Oil Pipeline: Economic, Legal, Geopolitical, Geostrategic and National Security Perspectives'. 19 September 2022, 18
39. Karam Shaar, 'Iraq-Syria Oil Pipeline'.
40. Pipeliner. 'The Kirkuk – Banias Pipeline'. Pipeliner, 28 March 2011. https://www.pipeliner.com.au/internationalnews/the-kirkuk-banias-pipeline/.
41. Ibid.
42. Karam Shaar, 'Iraq-Syria Oil Pipeline'.
43. Ibid.
44. Salem, 'Iraq Seeks to Revive Oil Pipeline via Saudi Arabia to the Red Sea'.
45. Abdulrahman Salah. '3 مصادر: لا مفاوضات عراقية–سعودية لإعادة إحياء خط أنابيب النفط | Three Sources: No Iraq–Saudi Arabia Negotiations on Reviving the Oil Pipeline'. Attaqa, 16 April 2026. https://attaqa.net/2026/04/16/3-%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d9%84%d9%85-%d9%8a%d9%81%d8%a7%d9%88%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9/.
46. Ibid.
47. The Jerusalem Post. 'Iraq, Turkey Discuss Protocol to Keep Oil Exports Flowing, Iraqi Foreign Ministry Says'. The Jerusalem Post, 3 July 2026. https://www.msn.com/en-us/news/world/iraq-turkey-discuss-protocol-to-keep-oil-exports-flowing-iraqi-foreign-ministry-says/ar-AA278qLI.

كسب الوقت: كيف أدارت بغداد الأزمة المالية النفطية في العراق

محمد حسين
زميل باحث مقيم في مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الأمريكية في السليمانية، ورئيس تحرير مجلة آفاق الطاقة في العراق.

كشف الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز نتيجة للحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة عن إحدى نقاط الضعف الاقتصادية المستمرة في العراق والتي تتمثل باعتماد ميزانية الدولة على استمرارية تصدير النفط دون انقطاع، وفي غضون أيام من اندلاع الصراع تسبب الاغلاق في انخفاض كبير في حجم صادرات النفط الخام، مما حرم الحكومة الاتحادية العراقية من مليارات الدولارات من الإيرادات المتوقعة، وعرّض العراق لأصعب صدمة مالية منذ عام 2003. لقد كان القلق واضحا بعد توقف الصادرات والسؤال المطروح آنذاك هو: هل تستطيع بغداد الاستمرار في تمويل الدولة؟ عمليا، تشكل عائدات النفط حوالي 90% من إيرادات الحكومة الاتحادية، وتغطي هذه الإيرادات جميع النفقات العامة الرئيسية، بما في ذلك الرواتب والمعاشات التقاعدية والأمن ودعم الكهرباء والعمليات اليومية للمؤسسات الحكومية.

ولذلك فإن انقطاع الصادرات لفترة طويلة لا يهدد الوضع المالي للعراق فحسب، بل يهدد في الوقت ذاته استقراره السياسي والاجتماعي.

ويتناول هذا المقال الكيفية التي تمكنت بها الحكومة الاتحادية من التعامل مع هذه الصدمة غير المسبوقة دون أن تتعرض لانهيار مالي فوري. ويحلل آليات الطوارئ التي ساهمت في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة، ويقيّم الانتعاش المالي التدريجي للبلاد، ويحدد الشروط اللازمة كي يستعيد العراق استقراره المالي على المدى الطويل.

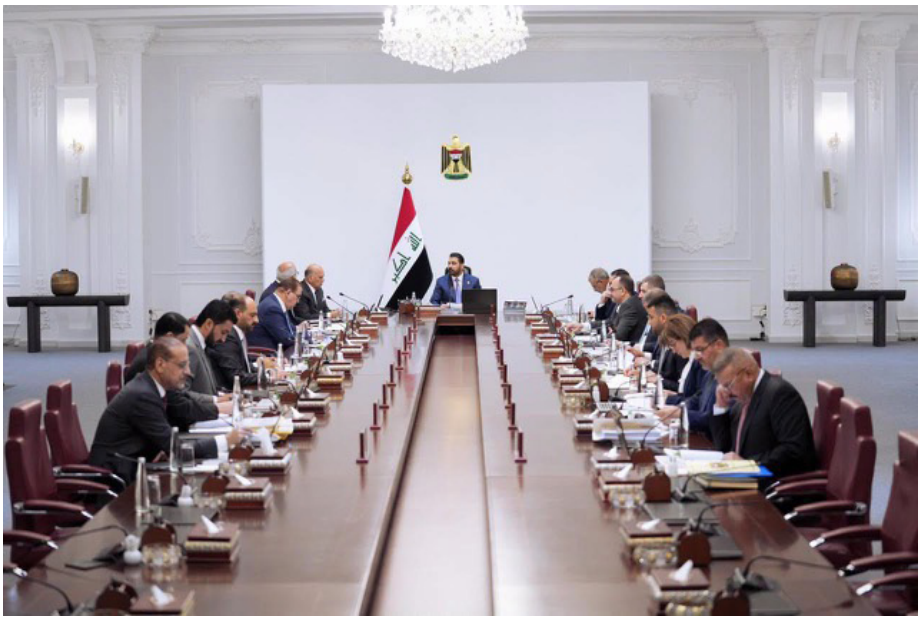

أعضاء الحكومة الاتحادية العراقية يحضرون اجتماعاً دورياً لمجلس الوزراء خلال أزمة مضيق هرمز. (مصدر الصورة: مكتب رئيس الوزراء علي الزيدي).

في طريق الانتعاش، ونحو التعافي

تصاعدت التوترات في الخليج مرات عدة ثم خفت حدتها لتتصاعد من جديد، ونتيجة لذلك اصبح الشحن عبر مضيق هرمز عالقا بين الاستئناف الجزئي والتوقف، إذ تعافت صادرات النفط العراقية تدريجيا في حزيران مما خفف بعض الضغوط المالية الناجمة عن الأزمة، لكنها تراجعت مرة أخرى في تموز حيث أدى تزايد المخاطر الأمنية إلى تقويض حركة ناقلات النفط وثقة المشترين.

وتواصل الحكومة الاتحادية تمويل الرواتب والمعاشات التقاعدية والوظائف الحكومية الأساسية الأخرى من خلال مزيج من الإجراءات مثل الاقتراض المحلي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والاسترداد الجزئي لعائدات تصدير النفط[1].

ولا ينبغي الخلط بين هذا الوضع والعودة إلى الوضع الطبيعي قبل الازمة، فالعراق لا يحصل سوى على جزء ضئيل من عائدات النفط التي كان يحصل عليها قبلها، ولا يزال بعيدا جدا عن الوضع المالي المطلوب الذي يسهل تمويل ميزانيته لان الانتعاش الحقيقي هو عودة عائدات النفط إلى المستويات التي سُجلت قبل شباط 2026 على الأقل، وعلى الرغم من التحسن الاخير لا يزال تحقيق هذا الهدف مستبعدا.

ان الانتعاش المالي الكامل يتطلب أمرا أكثر صعوبة يتمثل بإعادة صادرات النفط الخام إلى حوالي 3.5 مليون برميل يوميا مع الحفاظ على أسعار النفط الدولية اعلى من 84 دولار اميركي للبرميل[2]. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في ظل تلك الشروط فقط يمكن لبغداد الوفاء بسهولة بالتزاماتها المتكررة — الرواتب والمعاشات التقاعدية والنفقات التشغيلية — دون الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض المحلي أو التدابير المالية الاستثنائية. ومع ذلك من غير المرجح أن يتحقق هذا الانتعاش المالي بحلول نهاية عام 2026.

انهيار عائدات النفط.. وصدمة مالية تعيد ترتيب الاوراق

أدى الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز إلى تحويل أزمة أمنية إقليمية إلى صدمة مالية غير مسبوقة للعراق. وفي غضون أيام انهارت صادرات النفط العراقية إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ حقبة العقوبات الدولية في التسعينيات، مما حرم بغداد من مصدرها الرئيسي للإيرادات العامة[3].

ولأن النفط يمثل حوالي 90% من إيرادات الحكومة الاتحادية، فإن كل برميل يُفقد بسبب تعطل الصادرات يؤدي الى انخفاض مباشر في القدرة المالية. ويوضح الشكل1 كيف تطورت الأزمة خلال النصف الأول من عام 2026، وماهية تأثيرها على صادرات العراق النفطية وإيراداته وميزانيته العامة.

في شباط 2026 صدر العراق أكثر من 107 ملايين برميل من النفط الخام، وهو ما يعادل حوالي 3.5 مليون برميل يوميا، عبر موانئ الجنوب المطلة على الخليج وخط الأنابيب بين العراق وتركيا. وحققت هذه الصادرات إيرادات نفطية شهرية بلغت قرابة 6.8 مليار دولار أميركي.

وفي غضون شهرين من بدء الصراع انهارت الصادرات بنسبة تزيد عن 90%. وبحلول شهر أيار لم يصدر العراق سوى 8.9 مليون برميل من النفط الخام، أي ما يقارب 287 ألف برميل يوميا في حين انخفضت عائدات النفط الشهرية إلى حوالي 900 مليون دولار أميركي — أي اقل من ثُمن الكمية التي صدرها قبل الازمة.

وكان السبب الرئيسي لهذا الانهيار هو توقف التصدير الجنوبي للعراق عبر البصرة، حيث شلت الاضطرابات في حركة الشحن التجاري عبر مضيق هرمز عمل تلك المحطات التي تتولى اخراج ما يقارب 93% من صادرات النفط الخام العراقية. وانخفضت الصادرات الجنوبية من أكثر من 101 مليون برميل في كانون الثاني إلى أقل من 3.5مليون برميل في أيار. ومثل هذا الانخفاض الحاد أحد أكثر الانخفاضات التي سُجلت على الإطلاق في صناعة النفط العراقية الحديثة.

أما ممر التصدير الشمالي عبر خط أنابيب العراق-تركيا، فقد أثبت مرونة أكبر بكثير، ومع ذلك عمل بأقل بكثير من طاقته الفنية، لأن جزءا كبيرا من إنتاج إقليم كردستان ظل متوقفا طوال تلك الفترة بسبب المخاوف الأمنية من الغارات الجوية.

وتقلبت الصادرات عبر جيهان بين ما يقارب 4 ملايين و7 ملايين برميل شهريا خلال الأزمة، مما جعلها منفذا وحيدا للتصدير العراقي في أصعب أشهر الاضطراب الأمني، غير أن قدرتها المحدودة لم تسمح لها بتعويض سوى جزء ضئيل من الخسائر الناجمة عن توقف التصدير من البصرة.

وبحلول شهر حزيران بدأت تظهر أولى بوادر الانتعاش بعد تحسن الأوضاع الأمنية في الخليج تدريجيا وعودة الثقة التجارية ببطء حيث استؤنفت حركة ناقلات النفط عبر المضيق. وانتعشت الصادرات الجنوبية لتصل إلى حوالي 26 مليون برميل خلال الشهر، مما رفع إيرادات العراق النفطية الشهرية المقدرة إلى حوالي 2.7 مليار دولار أميركي.

الشكل 1: صادرات النفط العراقية وعائداته في اثناء ازمة مضيق هرمز بين (كانون الثاني- حزيران 2026)

المصدر: تم تجميع البيانات وتقديرها من قبل المؤلف باستخدام بيانات من الشركة العراقية لتسويق النفط (SOMO) للفترة من كانون الثاني إلى حزيران 2026.

ورغم أن هذا الحراك يمثل تحسنا ملموسا مقارنة بشهري نيسان وايار إلا أن الإيرادات بقيت أقل بكثير من المستويات المطلوبة للوفاء بالتزامات العراق المالية دون التعرض للضغوط.

وتسلط هذه الأرقام الضوء على فرق مهم بين انتعاش الإيرادات والانتعاش المالي، فانتعاش الإيرادات يعني أن صادرات النفط قد بدأت في الانتعاش من المستويات المنخفضة التي سُجلت في ذروة الأزمة. أما الانتعاش المالي فيتطلب شيئا أكثر صعوبة للوصول اليه.

اما الحكومة الاتحادية فلم تعتمد قانون الميزانية لعام 2026، بل قامت بإدارة الموازنة العامة بموجب قاعدة " الواحد على اثني عشر،" والتي تسمح بنفقات شهرية تصل إلى حد أقصاه واحد من أصل اثني عشر من نفقات العام السابق في الشهر الحالي. إذ يخضع مستوى الإنفاق هذا للإيرادات المتاحة.

وطبقا لإطار ميزانية العراق لعام 2025، تحتاج الحكومة إلى ما يقارب 11.769 تريليون دينار عراقي[4] (حوالي 8.98 مليار دولار أميركي)[5] شهريا لتمويل نفقاتها التشغيلية الجارية. وللمقارنة، بلغت عائدات النفط العراقية المقدرة في حزيران 1.4 مليار دولار أميركي فقط، أو ما يعادل حوالي سدس المبلغ اللازم لتغطية النفقات التشغيلية الشهرية[6].

ويفسر هذا الفارق السبب وراء تمكن بغداد من تجنب الانهيار المالي الفوري مع السماح في الوقت ذاته بتراكم الضغوط المالية الكامنة، وخفف انتعاش صادرات النفط من الصدمة المالية الفورية، لكنه لم يستعيد حتى الآن الاستدامة المالية للعراق.

استراتيجية بغداد.. كسب الوقت بدلا من حل الأزمة

وكشف رد فعل الحكومة الاتحادية على الصدمة المالية المرتبطة بالنفط عن استراتيجية مالية متماسكة وإن كانت محفوفة بالمخاطر، فبدلا من الشروع في إجراءات التكيف الهيكلي اختارت بغداد الحفاظ على الوظائف الأساسية للدولة انطلاقا من الافتراض بأن الاضطراب الحالي في صادرات النفط سينتهي قريبا. وتشير سياساتها على مدى الأشهر الأربعة الماضية إلى أن الحكومة تسعى إلى تحقيق الصمود المالي بدلا من الإصلاح وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاث افتراضات ضمنية.

الأول هو ان أن الأزمة مؤقتة إذ يشير استمرار اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي وأذون الخزانة وأدوات التمويل قصيرة الأجل الأخرى إلى أن صانعي السياسات يتوقعون انتعاش صادرات النفط عبر مضيق هرمز قبل استنفاد العراق لاحتياطه المالي.

اما الافتراض الثاني فهو أن الاستقرار السياسي يجب أن يحظى بالأولوية على الاستدامة المالية. ومن حيث المبدأ عندما تواجه الحكومات عجزا حادا في الإيرادات تعمل على تقليص النفقات لاستعادة التوازن المالي اما في العراق سيواجه هذا الخيار قيودا سياسية.

لقد بلغ متوسط الإنفاق على رواتب القطاع العام والمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية حوالي 7.2 تريليون دينار عراقي (5.5 مليار دولار أميركي) شهريا في عام 2025[7]. وتشكل هذه النفقات شبكة الأمان الاجتماعي الأهم في البلاد، كما أنها تدعم الشرعية السياسية للدولة نفسها، وسيؤدي خفضها إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية واسعة النطاق.

وأخيرا فالافتراض الثالث يشير الى ان الوقت بحد ذاته أداة سياسية، فكل إجراء رئيسي تم اتخاذه منذ بدء الأزمة يخدم الهدف نفسه وهو كسب الوقت. وعلى سبيل المثال فإن إصدار سندات الخزانة يكسب الوقت من خلال تعويض عائدات النفط المفقودة بالاقتراض المحلي.

كما ان تأجيل مشاريع البنى التحتية يكسب الحكومة الوقت من خلال تخفيف ضغوط الإنفاق الفوري، وتأخير السداد يكسبها الوقت أيضا من خلال تأجيل الالتزامات المالية، ولكن في النهاية لا يجلب أي من هذه الإجراءات إيرادات جديدة أو يقلل من اعتماد العراق على النفط.

اختارت بغداد الحفاظ على الوظائف الأساسية للدولة على افتراض عملي مفاده أن الاضطراب الحالي في صادرات النفط سينتهي قريباً.

هذه الاستراتيجية التي اتبعها العراق دفع ثمنها من احتياطه النقدي، فوفقا لأحدث البيانات الرسمية انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي (CBI) إلى حوالي 90 مليار دولار أميركي[8]، أي ما يعادل 118 تريليون دينار عراقي بسعر الصرف الرسمي. ورغم أن هذا المبلغ لا يزال يمثل احتياطيا ماليا كبيرا، فإن استمرار استنزاف الاحتياطيات سيحد من قدرة البنك المركزي العراقي على الدفاع عن سعر الصرف وتمويل الواردات ودعم الاستقرار المالي[9].

لقد انتهجت الحكومة الفيدرالية الطريقة ذاتها اثناء أزمة أسعار النفط عام 2014 والانهيار الناجم عن جائحة كوفيد19- عام 2020، وذلك عن طريق الاقتراض وتأجيل الاستثمارات وانتظار تحسن أوضاع سوق النفط. والفرق الجوهري اليوم هو أن الأزمات السابقة كانت مدفوعة بانخفاض الأسعار في حين استمرت الصادرات دون انقطاع، أما الأزمة الحالية فتنبع من تعطل مسارات التصدير نفسها.

لقد اثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها — ولكن فقط إذا صحت الافتراضات التي تستند إليها — فإذا عادت حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها وانتعشت صادرات النفط خلال النصف الثاني من العام، فقد تتمكن الحكومة تدريجيا من سد فجوتها التمويلية وتجنب إجراء تعديلات مالية قاسية.

ورغم أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي حتى رجوع عائدات النفط الى سابق عهدها قد تثبت أنها المسار الأكثر عقلانية المتاح في ظل هذه الظروف، وتكشف في الوقت نفسه عن نقطة الضعف الأساسية في الاقتصاد السياسي[10].

الخلاصة

نجحت الحكومة الاتحادية حتى الآن في منع تحول الأزمة المالية إلى أزمة دولة. فقد حافظت على الوظائف الأساسية للدولة على الرغم من الانهيار غير المسبوق في عائدات النفط. واتخذت تدابير مثل الاقتراض المحلي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتأجيل المدفوعات والانتعاش التدريجي لصادرات النفط، لكن تلك التدابير لم تؤدِ بأي شكل من أشكال الى الاستدامة المالية.

ويعتمد تعافي البلاد الى حد كبير على استئناف الصادرات النفطية اليومية عبر موانئ البصرة الجنوبية ومضيق هرمز. وقد أظهرت الأزمة مرة أخرى أن أعمق نقاط الضعف المالية في العراق تكمن في اعتماد الدولة المفرط على مسار تصدير واحد ومصدر دخل واحد. وما لم يتم معالجة هذا الاعتماد الهيكلي، فمن المرجح أن تؤدي الاضطرابات الجيوسياسية المستقبلية إلى صدمات مالية مماثلة بغض النظر عن مدى فعالية إدارة الأزمة الحالية.

المصادر والحواشي

1. The New Region. “Central Bank of Iraq Denies Printing Money to Combat Financial Crisis.” 7 June 2026. https://thenewregion.com/posts/5572/cbi-denies-printing-money-to-combat-financial-crisis
2. IMF Country Report No. 25/183. “2025 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND INFORMATIONAL ANNEX.” July 2025. https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2025/07/11/iraq-2025-article-iv-consultation-press-release-staff-report-and-informational-annex-568569
3. Editorial Team, Iraq Energy Outlook. “Iraq’s WartimeOil Revenue Crisis.” 14-19. May 2026. Print.
4. Ministry of Finance of the Republic of Iraq. State Accounts through December 2025 for the Federal Budget (حساب الدولة لغاية شهر كانون الأول 2025 للموازنة الاتحادية). Baghdad: Ministry of Finance, 2026. https://www.mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive.aspx
5. IQD–USD conversions are based on the official exchange rate of 1,310 IQD per 1 USD, which is used for budget preparation and execution. The parallel market exchange rate differs and has generally fluctuated above 1,510 IQD per 1 USD.
6. In 2025, the Iraqi Federal Government actually spent 141.23 trillion IQD (approximately 107.8 billion USD), equivalent to an average of 11.77 trillion IQD (9.0 billion USD) per month. During the same year, the government collected 124.19 trillion IQD (approximately 94.8 billion USD) in total revenues, averaging 10.35 trillion IQD (7.9 billion USD) per month. The figures indicate that, even before the Strait of Hormuz crisis in 2026, Iraq’s public finances were characterized by a sizeable gap between expenditures and revenues, highlighting the government’s heavy reliance on sustained oil exports and its limited fiscal flexibility in the face of external shocks.
7. Ministry of Finance of the Republic of Iraq. State Accounts through December 2025 for the Federal Budget (حساب الدولة لغاية شهر كانون الأول 2025 للموازنة الاتحادية). Baghdad: Ministry of Finance, 2026. https://www.mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive.aspx
8. Amer Salem. “Central Bank of Iraq’s foreign reserves drop in Q2 2026.” June 18, 2026. https://www.iraqinews.com/iraq/central-bank-of-iraqs-foreign-reserves-drop-in-q2-2026/
9. There are several methods for assessing reserve adequacy. The IMF primarily uses prospective import coverage; for Iraq, reserves of approximately 50–55 billion USD would cover about five months of imports, implying a significantly weaker external buffer and reduced policy space for the Central Bank.
10. Hadley Gamble. “US companies will be ‘top priority’ in Iraq, new PM says.” June 25, 2026. https://www.thenationalnews.com/news/mena/2026/06/25/us-companies-will-be-top-priority-in-iraq-new-pm-says/

الصين في قلب النفط العراقي: شراكة استراتيجية تغير قواعد اللعبة

سردار عزيز
مستشار أول في مؤسسة فريدريش إيبرت في العراق ومستشار أول سابق لبرلمان كردستان، ويركز بحثه على العلاقات العراقية الصينية.

تاريخيا، لم يكن الشرق الأوسط من الأولويات الكبرى للصين، لكن الوضع تغير لاحقا وزاد نفوذ الصين بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي في البلاد، ويبدو ان هذا التوجه سيستمر مستقبلا، فالعراق يشكل عنصرا حاسما في استراتيجية الصين اليوم، فهو يتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة وإمكانات تنموية هائلة، فضلا عن قدرة بغداد في التأثير على جيرانها. والأهم من ذلك بروزه عن غيره من دول المنطقة بفضل اقتصاده ومشهده السياسي المفتوحين نسبيا ووضعه الاجتماعي والسياسي المعقد والمنقسم.

تتيح هذه السمات مجتمعة للصين التوغل في المجال السياسي وتطوير العلاقات بين الأحزاب والتفاعل المباشر مع المنظمات المحلية. وعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت الصين أيضا من بناء علاقات مع الشركات المحلية والشركاء الاقتصاديين الفاعلين في جميع أنحاء البلاد.

رسم توضيحي للعلاقات الاقتصادية والطاقة بين العراق والصين، من إنتاج الفريق التقني لمشروع توقعات الطاقة في العراق باستخدام تقنية توليد الصور بمساعدة OpenAI

10 من 13
حصص الشركات الصينية في جولتي التراخيص الخامسة والسادسة في العراق في أيار 2024

الفرضية

وتنطلق هذه المقالة من فرضية مفادها أن سياسة الصين في مجال الطاقة في العراق لا يمكن فهمها من خلال إحصاءات إنتاج النفط أو تجارته فحسب، ففي السابق كانت سياسة الصين الإقليمية في الشرق الأوسط تستند على حاجتها إلى الطاقة وأولويات الأمن القومي. اما اليوم فهي تتبنى استراتيجية أوسع نطاقا بكثير تجمع بين الاستثمار التجاري، وتطوير البنى التحتية، والمشاركة الدبلوماسية، والشراكات المؤسسية، وشبكات النخبة. وتعمل هذه الأنشطة المترابطة مجتمعة على تعزيز مكانة الصين على المدى الطويل في العراق.

العلاقات الصينية-العراقية: نبذة تاريخية

إن فهم الاستراتيجية الصينية المعاصرة في البلاد يتطلب دراسة دقيقة حول كيفية تطور هذه العلاقة عبر التاريخ، فالموقف الصيني الحالي في العراق لم يظهر فجأة بعد انتهاء الدكتاتورية البعثية في عام 2003، بل تطور عبر عدة مراحل متميزة، وساهمت كل مرحلة منها في توسيع نطاق الانخراط الصيني داخل البلاد.

عمليا، بدأت العلاقات السياسية الصينية-العراقية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي عندما انتقل النظام السياسي العراقي من نظام ملكي إلى جمهوري. ومع ذلك لم تنخرط الصين بشكل جدي مع العراق على الصعيد الاقتصادي إلا بعد ذلك التحول بوقت طويل من خلال صفقة أسلحة كان لها أهمية جيوسياسية خلال الحرب الإيرانية-العراقية في ثمانينات القرن الماضي قبل أن تبدأ مشاركتها في قطاع الطاقة خلال فترة العقوبات التي فرضت على العراق في التسعينات.

في ذلك الوقت، كان للصين دافعان اساسيان هما: بيع الأسلحة للحكومات الأجنبية ومواجهة الاتحاد السوفيتي. حيث بدأ الكرملن في تلك الحقبة يتحول عن بغداد ويتجه نحو طهران. وانطلاقا من تفكيره البراغماتي، كان الزعيم الصيني آنذاك دنغ شياو بينغ مستعدا لتسليح بغداد سرا كنوع من التوازن مع الاتحاد السوفيتي ولانتزاع العراق من دائرة نفوذه[1].

ولعبت شركة الصناعات الشمالية الصينية (NORINCO)، وهي تكتل صناعي لإنتاج الذخائر ووكيل رئيسي لبيع الأسلحة وتربطها علاقات وثيقة بجيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) دورا كبيرا في توطيد تلك العلاقة التي جلبت لاحقا عملة صعبة لبكين[2]. فمن خلال بيع الأسلحة للعراق تمكنت الصين من احتواء الاتحاد السوفيتي وفتح سوق جديدة والحفاظ على التوازن بين دولتين متعاديتين آنذاك هما العراق وإيران[3].

لم تكن هذه الروابط العسكرية المبكرة مهمة فقط لأنها أرست قواعد مهمة لعلاقات ثنائية بين البلدين، بل لأنها أظهرت سلوكا متكررا في الانخراط الصيني: فالمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية كانت تميل إلى تعزيز بعضها البعض بدلا من العمل بشكل منفصل، وأصبح هذا النهج المتكامل أكثر وضوحا في قطاع الطاقة مع مرور الوقت.

من خلال بيع الأسلحة للعراق، تمكنت الصين من احتواء الاتحاد السوفيتي، وفتح سوق جديدة، والحفاظ على التوازن بين العراق وإيران.

في منتصف التسعينيات بدأت الصين تدخل بنشاط في قطاع النفط العراقي. وفي ذلك الوقت كانت بغداد تعاني بشدة من عقوبات الأمم المتحدة، وفي إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" سمحت الأمم المتحدة للعراق آنذاك ببيع نفط بقيمة 2 مليار دولار أميركي في مدة لم تتجاوز 180 يوما في عام 1996 [4].

وفي حزيران 1997، تمكنت شركة نورينكو (NORINCO) من خلال علاقاتها مع نظام صدام حسين من توقيع عقد لتقاسم الإنتاج النفطي مدته 22 عاما مع العراق، شاركت فيه شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وكان الهدف تطوير حقل الأحدب خاصة وان عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على بغداد آنذاك تم رفعها جزئياً [5]. إذ قامت كل من شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وشركة نورينكو (NORINCO) بتأسيس شركة جديدة هي شركة "الواحة" وكان هدفها الأساسي تطوير ذلك الحقل [6].

وتزامنت هذه الخطوة مع التحول الاستراتيجي في سياسة الصين، حيث بدأت في الاستثمار بشكل مكثف في الاقتصاد الأجنبي خارج الحدود، وعرفت هذه الإستراتيجية آنذاك باسم "إستراتيجية الخروج او "走出去战略" باللغة الصينية والتي أوصى بها مؤتمر الخطة الخمسية التاسعة عام 1995. ومن هذا المنظور لم يكن دخول الصين الى قطاع النفط العراقي مجرد قرار تجاري اتخذته شركات فردية، بل هو انعكاس لأولويات وطنية أوسع انطاقا استخدمت الاستثمارات في قطاع الطاقة خارج حدود البلاد كأدوات لتوسيع الوجود الجيوسياسي والاقتصادي الصيني على المدى الطويل في الخارج.

بين صفقات الأسلحة في الثمانينيات وصفقات النفط في التسعينيات تراكمت على العراق ديون ضخمة مستحقة للصين. وبعد سقوط النظام البعثي حثت الحكومة الأميركية "نادي باريس" الذي يضم الدول الدائنة على الموافقة على إصلاح يقضي بشطب 80% من الديون العراقية. وأعربت الحكومة الصينية عن استعدادها لإعادة تقييم الديون المستحقة على بغداد بما في ذلك جميع الديون الحكومية [7]. وفي حين استخدمت بكين شروط نادي باريس لإعادة جدولة الديون وبأهداف محددة، فقد فضلت إعادة هيكلة الديون بشكل سري على أساس ثنائي، مما منحها القدرة على تكييف برامجها وفقا لحالات محددة والاستفادة من الأوضاع السياسية العراقية.

وعملت الصين لاحقا على تطوير علاقاتها مع النخبة السياسية بعد مرحلة حكم البعث، ففي عام 2007 دُعي الرئيس العراقي آنذاك جلال طالباني لزيارة بكين. وقبل الزيارة قال طالباني ان هناك ديون بقيمة 8 مليارات دولار أميركي مستحقة للصين على العراق وانه يرغب في طرح الموضوع امام بكين لشطبها [8]. ووفقا لجون لي أندرسون وهو صحفي استقصائي ومراسل حربي أميركي، كان طالباني معروفا بحبه للصين ومعجبا صريحا بمفهوم ماو للحرب الشعبية والذي ينطوي على خوض معارك في الجبال ضد الأنظمة القمعية [9].

وقد ساعد هذا النهج الناجح والقائم على "الدفع والجذب" الذي أخذ في الاعتبار اختلاف صانعي القرار الجدد في العراق على إعادة ترسيخ العلاقة مع الصين. وفي وقت لاحق دعت بغداد الشركات الصينية إلى التقدم بعطاءات للحصول على عقود التنقيب عن النفط، وأعادت إحياء اتفاق حقل "الاحدب" الذي تم توقيعه في عهد نظام البعث. وواصل العراق حث الصين على إعفاء العراق من ديونه [10]، وانتهى الأمر ببكين إلى شطب الغالبية العظمى من تلك الديون.

لقد ساعد تخفيف عبء الديون في تحقيق هدف هام يتجاوز إعادة الهيكلة المالية الى إعادة بناء الثقة السياسية بين بغداد وبكين، مما أوجد ظروفا سهّلت عودة الصين إلى قطاع الطاقة العراقي وفتحت آفاقا لتعاون اقتصادي أوسع حيث ازدادت هذه الديناميكية في السنوات الأخيرة.

وفي أيار 2024، عقد العراق جولة مشتركة لترخيص النفط والغاز شملت "الجولة الخامسة +" والجولة السادسة. ويجسد هذا الحدث، أكثر من أي شيء آخر طبيعة العلاقة النفطية الصينية-العراقية المعاصرة. واستمرت الجولة ثلاثة أيام دعت خلالها الحكومة العراقية شركات النفط الدولية لتقديم عطاءات على 29 مشروعا. إذ تفوقت شركات النفط الصينية في عروضها على العديد من منافسيها، بما في ذلك الشركات الغربية وفي النهاية، تم منح ثلاثة عشر حقلا من حقول النفط للشركات ذهبت عشرة منها إلى شركات صينية، مما وسع نطاق وجودها في العراق [11]. ولم تقتصر قائمة الفائزين بالتراخيص على الشركات الكبيرة المدعومة من الدولة مثل سينوبك (Sin-opec) والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC)، بل شملت أيضا شركات خاصة أصغر حجما مثل جيو جيد (GeoJade) وزينهوا (Zhenhua).[12]

ورغم أن دخول الصين الأولي لقطاع الطاقة العراقي كان قائما على استغلال الفرص واستكشاف نقاط الضعف السياسية [13]، فإن التغييرات في السياسة الداخلية الصينية التي تجسدت في "استراتيجية الانفتاح على الخارج" فضلا عن الطلب المتزايد على النفط ادى الى تعميق هذا الانخراط بمرور الوقت.

يحتاج العراق إلى إعادة بناء شاملة البنى التحتية وغيرها من المرافق، مما يسمح للصين بتعزيز علاقتها مع العراق بشكل لا مثيل له مع أي دولة أخرى في الشرق الأوسط.

توطيد العلاقة

منذ بدايتها توسعت العلاقة بين العراق والصين عاما بعد آخر، فقد انتقلت الصين من كونها لاعبا هامشيا في قطاع النفط العراقي إلى لاعب رئيسي في غضون ما يزيد قليلا عن عقد من الزمن. وأدى ذلك إلى ظهور تصور خاطئ مفاده أن العلاقة الشاملة مع العراق مدفوعة في المقام الأول بالمصالح المتعلقة بالطاقة، لكن هذا الرأي محدود وصحيح جزئيا فقط. فالعراق لديه سوقا استهلاكية رئيسية للسلع الصينية، لذلك هناك رأيان لفهم هذا التوسع.

الأول يتمثل بالنظر إلى الصين كدولة تمر بمرحلة انتقالية نحو نمط الإنتاج الرأسمالي، وهي عملية بدأت في أواخر السبعينيات واستمرت حتى اليوم، ولتحقيق ذلك تحتاج الصين إلى موارد واسواق ومستهلكين. ومن مظاهر هذا الانتقال مبادرة "الحزام والطريق" التي تستقطب الدول الأجنبية بعلاقات تجارية وثيقة مع بكين، وتمنح الاخيرة القدرة على تسويق سلعها في الخارج وتأمين موارد جيدة لاستيرادها إلى الداخل [14]. وغالبا ما تحقق الصين ذلك من خلال الشركات المملوكة للدولة مما يجعل من الصعب التمييز بين قطاعات الدولة، والجيش، والشركات، وغيرها. وفي هذا الصدد يرى العديد من الباحثين ان الصين اليوم هي دولة تتبنى سياسة مركانتيلية جديدة.

الرأي الثاني هو أنه لكي تضمن الصين حصولها على النفط، عليها أن تتجاوز النفط نفسه. فأنشطة الصين في العراق مترابطة وتهدف إلى تأمين الطاقة، والوصول إلى الأسواق، وممارسة النفوذ في المجتمع. وهذا النهج هو امتداد للمركانتيلية الجديدة ايضا، حيث يتم الجمع بين أمن الطاقة، والجيش، والدبلوماسية، والتجارة. وينطبق هذا الأمر على كل من الشركات المملوكة للدولة والشركات المستقلة اسميا، التي تتمتع بحرية محدودة في العمل بمفردها.

ان هذه الديناميكية ليست أحادية الجانب، فالنفط بالنسبة للعراق قضية وطنية، بل إن الدستور ينص على ذلك صراحة، حيث تنص المادة 111 على أن "النفط والغاز ملك لجميع أبناء العراق في جميع المناطق والمحافظات" [15].

ولا يمكن التقليل من أهميته الاقتصادية لأنه المصدر الرئيسي لدخل الدولة والمجتمع. كما أنه يلعب دورا سياسيا رئيسيا من خلال الدولة الريعية التي تشكل نمط الحوكمة.

لقد ساهم التاريخ والسياق الخاصان بالعراق في تكوين ثقافة الشك تجاه شركات النفط الدولية الغربية، وهو ما يمنح الصين — بأيديولوجيتها وتاريخها المناهض للاستعمار — ميزة هائلة. ويظهر هذا الأمر بقوة خاصة بين النخبة الشيعية العراقية الجديدة، التي تعرضت لضغوط من إيران لاستبعاد شركات النفط الأميركية الكبرى [16]. ولذلك ليس من المستغرب أنها فضلت منذ البداية الشركات البعيدة عن الغرب مثل الشركات الصينية.

وفضلا عن الصفقات النفطية المباشرة، اعتمدت الحكومة العراقية على الصين للحصول على قروض لتسهيل تمويل التنمية. فقد أدركت الحكومة العراقية أنها لا تستطيع بناء البلاد بمفردها، لأن 61.7% من ميزانيتها يتم صرفها على النفقات التشغيلية مثل الرواتب، والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، والإعانات [17]. لذلك لجأت إلى بكين للحصول على قروض لبناء مشاريع البنى التحتية الكبرى.

وتواصل الصين اليوم تحديد النخب الصديقة والتعاون معها. ووفقا لمظهر محمد صالح، المستشار الذي عمل في عدة حكومات عراقية مختلفة فإن الشخص المسؤول عن ازدهار العلاقات الصينية-العراقية في العقد الماضي هو عادل عبد المهدي، الذي أحب الصين مثلما أحبها طالباني وخلال فترة توليه منصب وزيرا للنفط ثم رئيسا للوزراء، طوّر عبد المهدي برنامجا باسم "النفط مقابل البنى التحتية" [18].

وبمجرد أن أصبحت الصين شريكا مقبولا في مجال الطاقة امتد التعاون بطبيعة الحال ليشمل تمويل البنى التحتية وتطويرها أيضا. وجسد هذا الامر تحولا نوعيا في العلاقة، فلم يعد النفط مجرد موضوع للتعاون، بل أصبح الآلية التي يتم من خلالها تمويل علاقات

لم يعد النفط مجرد موضوع للتعاون، بل أصبح الآلية التي يتم من خلالها تمويل العلاقات الاقتصادية الأوسع.

اقتصادية أوسع نطاقا.

ويعد قرار العراق في عام 2015 بالانضمام إلى مبادرة "الحزام والطريق" مثالا على هذا التبادل، إذ قال عبد المهدي آنذاك: "بالتعاون مع أصدقائنا الصينيين، حاولنا اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتنمية العراق واقترحنا فكرة استخدام النفط في أعمال البناء لأن العراق بحاجة إلى إعادة إعمار شاملة للبنى التحتية والمنشآت الأخرى" [19]. وسمح ذلك للصين بترسيخ علاقتها مع العراق ——— بشكل لا مثيل له مع أي دولة أخرى في الشرق الأوسط — وبطريقة تسمح بتحقيق منافع متبادلة.

كيف تدير الصين شؤونها في العراق؟

إذا كانت الطاقة تمثل بوابة الدخول إلى المصالح الصينية في العراق، فإن السؤال التالي المطروح هو: كيف تحافظ الصين على هذه المصالح وتحميها على المدى الطويل؟ وتكمن الإجابة في استراتيجية متعددة المستويات تجمع بين الدبلوماسية، والمشاركة المؤسسية، والوجود التجاري، والقوة الناعمة.

عمليا تملك الصين سفارة في بغداد وقنصليتين. إذ افتتحت قنصليتها في أربيل عام 2014 [20]، لضمان مصالح الصين من خلال توطيد العلاقات مع النخب المحلية. ثم القنصلية الثانية في البصرة التي تم افتتاحها عام 2023[21]، وتركز أنشطتها بشكل أساسي على النفط والغاز. إن توطيد العلاقات مع النخب والتركيز على القطاعات الاقتصادية الحيوية ليسا أمرين متعارضين؛ بل إنهما في الواقع متوافقان، وتقوم جميع البعثات الدبلوماسية الصينية في العراق بتنفيذ هاتين المهمتين معا.

وتعمل الصين على إقامة شبكات علاقات مع الموظفين العراقيين من الرتب الدنيا والمتوسطة والعاملين في قطاع النفط وتدريبهم من خلال برامج واسعة النطاق، وهو نهج تتبعه منذ العقدين الماضيين، وبذلك توسع شبكتها وتسمح للعراقيين من مختلف شرائح المجتمع بالتعرف على الصين. ومع ذلك، نادرا ما يسمح هذا البرنامج المنظم للعراقيين الزائرين برؤية ما وراء الدعاية الرسمية وهو خلل يؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقة.

ومن السمات المميزة الأخرى لنهج الصين دمج الجهات التجارية الفاعلة في الأهداف الأوسع للدولة. فغالبا ما تعمل شركات النفط الصينية وشركات الهندسة ومقاولو البناء وموردو المعدات والمؤسسات المالية والبعثات الدبلوماسية الصينية بشكل متواز مما يعزز أنشطة بعضها البعض حتى عند السعي وراء أهداف تجارية مختلفة.

على سبيل المثال، تؤدي الاستثمارات الضخمة في قطاع التنقيب والإنتاج إلى خلق طلب على الخدمات الهندسية الصينية، والتي غالبا ما تتزامن مع انشاء البنى التحتية والتعاون في مجال الاتصالات، والتدريب التقني، وتوسيع نطاق التجارة. ويتيح هذا النموذج المترابط للصين بناء منظومة اقتصادية متكاملة تعمل بشكل استراتيجي، بدلا من اعتمادها كمجموعة من المشاريع المنعزلة. ونتيجة لذلك يتجاوز الاعتماد العراقي على الصين كسوق لتصدير النفط الخام ويتنوع ليشمل البنى التحتية، والتكنولوجيا، والأسواق الاستهلاكية، والكهرباء، والتنمية الصناعية. ونتيجة لذلك زاد النفوذ الاستراتيجي للصين على المدى الطويل في العراق.

يكمن الحل في استراتيجية متعددة المستويات تجمع بين الدبلوماسية، والمشاركة المؤسسية، والتواجد التجاري، والقوة الناعمة.

وتتضح هذه الاستراتيجية في تنوع الجهات الفاعلة من الشركات الصينية العاملة في العراق. حيث تعمل الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة وشركات الهندسة ومقدمو الخدمات يدا بيد على تكوين منظومة تجارية واسعة ومتكاملة.

جدول 1: الشركات الصينية العاملة في مجال النفط العراقي حسب القطاع 2026

الشركة	نوع الملكية	القطاع الرئيسي	الأنشطة الرئيسية في العراق
شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)	مملوكة للدولة	الاستكشاف والانتاج	المجموعة الام: وتعمل في العراق بشكل أساسي من خلال شركة بتروشاينا (انظر ادناه) والعديد من أذرع الخدمات التابعة لشركة النفط الوطنية الصينية.
بترو تشاينا	مملوكة للدولة (تابعة لشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)	الاستكشاف والانتاج	مشغل حقل القرنة 1- (تولت المسؤولية من اكسون موبيل في يناير 2024) وأيضا مشغل مشترك لحقل الرميلة عبر شركة البصرة للطاقة المحدودة (BECL) ولديها مشروع مشترك بنسبة 50/50 مع شركة BP ، ومتعاقد في حقل الحلفاية النفطي.
شركة النفط البحرية الوطنية (CNOOC)) الصينية	مملوكة للدولة	الاستكشاف والانتاج	المتعاقد الرئيسي وصاحب حصة 63.75% ، حقول نفط ميسان (منذ TSC 2010) ، فازت بالقطاع 7 (الديوانية) في أحدث جولة تراخيص.
سينوبك (شركة الصين للبترول والكيماويات	مملوكة للدولة	الاستكشاف والإنتاج/ التكرير والتوزيع	الاستكشاف والتطوير والتعاون في مجال التكرير والبتروكيمياويات، فازت بقطاع سومر (المثنى) في جولة التراخيص الأخيرة.
زينهوا للنفط	مملوكة للدولة	الاستكشاف والانتاج	الاستكشاف والإنتاج، حصل على حقل أبو خيمة في جولة الترخيص الخامسة وما بعدها
جيو جيد للبترول	خاصة	الاستكشاف والانتاج	الاستكشاف والإنتاج
مجموعة يونايتد انيرجي	خاصة	الاستكشاف والانتاج	مشغل حقلي سيبا والقطاع 9 (الفيحاء) وقطاعات السندباد والفاو – وجميعها في محافظة البصرة جنوب العراق
مجموعة تشونغمان للبترول والغاز الطبيعي (ZBEC)	خاصة	الاستكشاف والانتاج	الاستكشاف والحفر وتطوير الحقول
مجموعة هيلونغ القابضة	خاصة	خدمات الاستكشاف والإنتاج	الحفر، انابيب حقول النفط، تطوير الحقول
مجموعة أنتون لخدمات حقول النفط	خاصة	خدمات حقول النفط	خدمات حقول النفط المتكاملة ودعم الإنتاج منحت الشركة حقل الظفرية في واسط اثناء جولة التراخيص الخامسة ومابعدها
مجموعة جيريه	خاصة	خدمات النقل والتوزيع /	معالجة الغاز، الهندسة والمشتريات والانشاء، مرافق التخزين، دعم المصافي
شركة بوهاي لهندسة الحفر (BOD)	مملوكة للدولة	خدمات حقول النفط	متعاقد حفر
شركة سور الصين العظيم للحفر (GWDC)	مملوكة للدولة	خدمات حقول النفط	خدمات الحفر والآبار
BGP شركة	مملوكة للدولة	خدمات حقول النفط	المسح الزلزالي والمسوحات الجيوفيزيائية
شركة الصين لهندسة وبناء البترول (CPECC)	مملوكة للدولة	خدمات النقل والتوزيع	خطوط الانابيب، أنظمة التجميع، مرافق التخزين، الهندسة والمشتريات والانشاء والمصافي
شركة هندسة خطوط انابيب البترول الصينية (CPP)	مملوكة للدولة	خدمات النقل	هندسة وبناء خطوط الانابيب
مكتب خطوط انابيب البترول الصيني (CPPB)	مملوكة للدولة	خدمات النقل	بناء خطوط انابيب النفط والغاز
شركة الصين هوانكيو للمقاولات الهندسية (HQCEC)	مملوكة للدولة	خدمات النقل والتوزيع	مصافي التكرير ومحطات معالجة الغاز
شركة داتشينغ لهندسة حقول النفط	مملوكة للدولة (CNPC)	خدمات حقول النفط	خدمات فنية وهندسية
شركة كيروي للبترول	خاصة	خدمات النقل والتوزيع	المرافق السطحية، معدات خطوط الانابيب
مجموعة هونغوا	خاصة	خدمات حقول النفط	تصنيع منصات ومعدات الحفر
الشركة الصينية لخدمات حقول النفط المحدودة (COSL)	مملوكة للدولة (CNOOC)	خدمات حقول النفط	خدمات حقول النفط الفنية (أنشطة محدودة في العراق)
بترو تشاينا الدولية، العراق FZE	مملوكة للدولة	تجارة	تسويق النفط الخام والشراء والخدمات اللوجستية
يونيبيك (شركة سينوبك الدولية لاستكشاف وإنتاج البترول)	مملوكة للدولة	تجارة	تجارة وتسويق النفط الخام
شركة النفط الصينية	مملوكة للدولة	تجارة	تجارة النفط الخام الدولية والخدمات اللوجستية

المصدر: تم تجميعها بواسطة مساعدي البحث في مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية، استنادًا إلى بيانات ترخيص وزارة النفط العراقية، وتقارير الشركات، والتقارير السنوية، والإعلانات العامة.

امن الطاقة الصيني وازمات الشرق الاوسط

يثير توسع الوجود الصيني في العراق سؤالا كبيرا وهو أي الشريكين يعتمد في النهاية على الآخر بشكل أكبر؟ إذ تفترض الرؤية السائدة أن الصين تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط العراقي، وبالتالي فهي إلى حد ما تحت رحمة بغداد. غير أن التطورات التي شهدها العقد الماضي تشير إلى أن العلاقة أصبحت غير متكافئة بشكل متزايد في الاتجاه المعاكس أي ان بغداد تعتمد على الصين بشكل أكبر. ولسنوات طويلة كان اعتماد الصين على الشرق الأوسط في مجال الطاقة يمثل نقطة ضعف حقيقة لها، لا سيما في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ومحدودية قدرة بكين في بسط نفوذها على الأحداث الدائرة في المنطقة [22]، وعلى عكس ما قد يبدو بديهيا، أظهر الصراع الأخير بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران أن هذه النظرة لم تعد دقيقة، وأن الدول المنتجة للطاقة تتمتع بنفوذ كبير على الصين.

في الواقع يعتمد العراق على الصين أكثر مما تعتمد الصين عليه، فإلى جانب كونها أكبر وجهة لتصدير النفط العراقي، هي المصدر الرئيسي للسلع ذات الأسعار المعقولة للعراقيين منذ سنوات مضت. علاوة على ذلك تمثل الشركات الصينية قوى فاعلة ومهمة في قطاعات المقاولات والطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك تُطرح تساؤلات جدية حول ما إذا كان العراق يعتمد على الصين بشكل مبالغ فيه، وما إذا كان سيتعين عليه إجراء تغييرات هيكلية لضمان تحقيق اكتفاءه الذاتي.

تشير التطورات التي شهدها العقد الماضي إلى أن العلاقة أصبحت غير متكافئة بشكل متزايد في الاتجاه المعاكس.

وترغب بعض الأطراف الفاعلة في العراق ولا سيما النخب الحاكمة والجماعات السياسية الشيعية، في أن تلعب الصين دورا يوازن الهيمنة الاميركية في منطقة الشرق الأوسط، لكن الصين لا تشاطرهم هذا الهدف الاستراتيجي، وهي ترى أن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية من قبل دول المنطقة والتنافس غير المبرر بينها، والتدخلات الجيوسياسية المتكررة، هي الأسباب الرئيسية للتقلبات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

ان المؤشرات الحالية للعلاقات العراقية – الصينية تكشف عن المسار المستقبلي لهذه العلاقة، فالصين ستسعى الى ترسيخ وجودها بشكل اكبر في الاقتصاد السياسي في العراق، وهي اليوم بالفعل تمثل اكبر اللاعبين الدوليين في قطاع الطاقة في البلاد[23]. وتتمتع بمكانة أفضل من منافسيها في العديد من القطاعات الحيوية الأخرى، بما في ذلك الاتصالات والبنى التحتية وأسواق السلع الاستهلاكية اليومية وهو ما يتيح لها فرصا أكبر ونفوذا اضافيا مرتبط بقوتها الناعمة، ما يعزز مكانة الصين مستقبلا سواء مع النخبة الحاكمة او مع المجتمع العراقي ككل.

الاستنتاجات

تشير الأدلة التي عُرضت في هذه الورقة إلى أن صعود الصين في العراق لا يمكن تفسيره بمجرد الزيادة الإحصائية في واردات النفط أو جولات المناقصات الناجحة، فالعراق يدرك ان الصين تستخدم أمن الطاقة كأساس لبناء شبكة شاملة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والدبلوماسية التي تعزز بعضها البعض بمرور الوقت.

إن "تحويل كل محافظة إلى مدينة نفطية"، كما قال وزير النفط في حكومة علي الزيدي باسم محمد خضير في احدى خطاباته هو مؤشر على رغبة العراق في الاعتماد بشكل أكبر على النفط [24]. وهذه الاستراتيجية تجعل العراق أكثر ارتباطا بسوق الطاقة وتقلباته، وهو رهان محفوف بالمخاطر في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية [25].

لذلك، فإن تنويع العلاقات بين العراق والصين بما يتجاوز قطاع الطاقة يمثل انعكاسا لكل من التفكير الاستراتيجي للصين والنظام السياسي في العراق وهو نظام فريد من نوعه في المنطقة، وهو ما يسمح لبكين بالتغلغل في البلاد على مستويات متعددة والتأثير على النخب والمجتمع ككل. ورغم أن قطاع الطاقة لا يزال يشكل الجزء الرئيسي من هذه العلاقات، إلا أنه ليس الجزء الوحيد المهم في الوقت الحالي.

المصادر والحواشي

1. Jon B. Alterman and John Garver, The Vital Triangle: China, the United tates, and the Middle East (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2008). https://www.csis.org/analysis/vital-triangle-0
2. Razoux, Pierre. The Iran-Iraq War. Harvard University Press. 2015. 86.
3. NORINCO Group. Brief of NORINCO Group. (no date) http://en.norincogroup.com.cn/col/col432/index.html
4. Razoux, Pierre. The Iran-Iraq War. Harvard University Press. 2015. 87.
5. Office of the Iraq Programme Oil-for-Food. 2023.
6. Downs, Erica Strecke. China's quest for energy security. Rand. 2026. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1244.html
7. Al-Waha Petroleum. Our history. 2024. https://www.petroalwaha.com/portal/portlets/informationissues/manage/content/show.php?id=110
8. Acker, Kevin, Deborah Brautigam, and Yufan Huang. Debt Relief with Chinese Characteristics. 2020. Working Paper No. 2020/39. China Africa Research Initiative, School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, http://www.sais-cari.org/publications.
9. Qin Jize. 2007. China to substantially forgive Iraq's debt. (China Daily)https://www.chinadaily.com.cn/china/2007-06/22/content_899832.htm
10. Jon Lee Anderson. 2007. Mr. Big. Where is Jalal Talabani taking Iraq? The New Yorker. https://www.newyorker.com/magazine/2007/02/05/mr-big
11. Wikileaks. China-Iraq Oil Contract Highlights Pressure in CNPC. 2008. https://wikileaks.org/plusd/cables/08BEIJING3575_a.html
12. Yesar Al-Maleki. Iraq Bidding: Chinese Firms Dominate. Middle East Energy Survey. 2024. https://www.mees.com/2024/5/17/oil-gas/iraq-bidding-chinese-firms-dominate/c82ba250-1452-11ef-a899-9dc8d011780e
13. Iraq Oil Report. Iraq awards 7 new projects in first day of 5-plus/6th licensing round. 2024. https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-awards-7-new-projects-in-first-day-of-5-plus-6th-licensing-round-46518/
14. Downs, Erica Strecker. China's quest for energy security.. Rand. 2000. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1244.html#:~:text=China%20thus%20is%20having%20to,the%20motivations%20behind%20those%20measures
15. Charles E. Ziegler, Rajan. Menon Neomercantilism and Great-Power Energy Competition in Central Asia and the Caspian. Strategic Studies Quarterly, 2014. Vol. 8, No. 2 (SUMMER). https://www.jstor.org/stable/26270802?seq=1
16. Iraqi Constitution. 2005. Article 111. Available on https://iq.parliament.iq/en/wp-content/uploads/sites/3/2024/04/Constitution-of-the-Republic-of-Iraq.pdf
17. Iraq Oil Report. New details emerge in Iraqi oil deal with China. 2008. https://www.iraqoilreport.com/news/new-details-emerge-in-iraqi-oil-deal-with-china-283/
18. Ahmed Tabaqchali. Iraq's 2024 budget is not what it appears when it first meets the eye. 2024. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2024/11/Iraqs-2024-Budget-Not-What-It-Appears.pdf
19. Mazhar Muhammad Saleh. Discusses the reality of the agreement with China and Iraq's joining. 2023. WTV. the Belt_and_Road initiative. https://www.youtube.com/watch?v=qeUsSnch-3s WTV. (2023). د.مظهر محمد صالح: يتحدث عن حقيقة الاتفاق مع الصين والتحاق العراق بمبادرة
20. Adil Abdul-Mahdi. China's modernization is enlightening for Iraq. China Daily. 2022. https://www.chinadaily.com.cn/a/202211/22/WS-637c0741a31049175432b0e3.html
21. Anadolu Agency. China opens consulate in northern Iraq. 2014. https://www.aa.com.tr/en/politics/china-opens-consulate-in-northern-iraq/88226
22. CGNT Official Opining of the Chinese General Consulate Basra. 2023. افتتاح القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية في البصرة رسميا. https://arabic.cgtn.com/news/2023-10-17/1714231650309967874/index.html
23. Ministry of Foreign Affairs, PRC. Chinese Consul General in Erbil Liu Jun Attends Launch Ceremony and Networking Event of the Great Wall Association. 2025. https://www.fmprc.gov.cn/eng/xw/zwbd/202512/t20251211_11770814.html
24. Oxford Analytica. China will dominate Iraq's energy sector. 2023. https://www.emerald.com/expert-briefings/article-abstract/doi/10.1108/OXAN-DB281733/479181/China-will-dominate-Iraq-s-energy-sectorIRAQ-China?redirectedFrom=fulltext
25. Iraqi Ministry of Oil. Oil and Gas are the People's Resources. 2026. النفط والغاز قوت الشعب ج2https://www.youtube.com/watch?v=TBYUtP_XDq0
26. Bloomberg News. China's Declining Appetite for Oil Laid Bare by Iran War. 2026. https://www.bloomberg.com/news/articles/2026-05-28/china-s-declining-appetite-for-oil-laid-bare-by-iran-war

الطاقة بالأرقام

تكلفة دعم الطاقة في العراق

فريق تحرير IEO

يُعد نظام دعم الطاقة في العراق أحد أكبر الأنظمة وأكثرها استمرارية في الشرق الأوسط. فعلى مدى عقود — وبإلحاح متجدد منذ تغيير النظام في عام 2003 — دار نقاش متكرر بين صانعي السياسات والاقتصاديين والمؤسسات الدولية حول تكلفة هذا النظام ومدى عدالته وتأثيره المقصود، لكن ذلك النقاش لم يسفر عن إصلاحات حقيقية.

تخصص الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان حصة كبيرة من الموارد العامة لدعم منتجات الوقود والكهرباء. والسبب الرسمي معروف وهو الحفاظ على أسعار الطاقة في متناول الجميع وحماية ميزانيات الأسر متوسطة الدخل وتوفير عائد ملموس للمواطنين من ثروة النفط في البلاد. وهذه أسباب مشروعة، لكن النظام بالشكل الذي يعمل به اليوم ليس كفؤا ولا عادلا.

وتتميز إعانات الطاقة في العراق بطابعها الشامل والثابت بشكل كبير فهي تُمنح للأفراد والمؤسسات بغض النظر عن مستوى الدخل أو القطاع الاقتصادي أو الحاجة الاجتماعية، وهو ما جعل الأسرة الميسورة التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود والكهرباء تتلقى دعما أكبر بكثير نسبيا من الأسرة ذات الدخل المنخفض والتي تتميز باستهلاكها المنخفض، ولا يوجد استهداف لفئة محددة او شفافية واضحة لذلك الدعم، كما أن الآليات المتاحة لإعادة توجيهه نحو من هم في أمس الحاجة إليه ضعيفة جدا.

لكن لماذا نطرح هذه المسألة الآن في الوقت الذي يتعرض فيه الاقتصاد العراقي لضغوط حادة ناجمة عن الصراع الإقليمي؟ الجواب هو بالضبط بسبب هذا التحدي، إذ ان مسألة الدعم الحكومي ليست جديدة، لكن لا ينبغي الخلط بين الإلمام بها وعدم اهميتها. فعندما تنخفض عائدات النفط بأكثر من 80% في شهر واحد فقط حينها يتعين على الحكومة أن تواجه التقلص السريع في خياراتها المالية، التي تعيقها جزئيا تكاليف الإعانات الضخمة وغير الموجهة فاتورتها [1].

ويمثل نظام الدعم الحكومي تعبيرا أكثر دقة عن الضعف الهيكلي ذاته الذي كشف عنه الصراع الإقليمي المستمر: فالعبء المزمن يزيد من الضغط المالي في الوقت الذي تكون فيه الدولة أقل استعدادا لاستيعابه. وللحفاظ على الوضع الراهن، تضطر الحكومة إلى الاقتراض لشراء الكهرباء والغاز والبنزين عالي الجودة ثم تبيعها بعد ذلك بأسعار مخفضة لا تتوافق مع أسعار السوق. وسيستمر هذا النظام في استنزاف الموارد الوطنية وخلق أرضية خصبة للهدر والفساد ما لم يتم إجراء إصلاح حقيقي يستهدف المستفيدين من الدعم بشكل أفضل، ويعزز المساواة، ويعيد توجيه الدعم نحو القطاعات المنتجة للوظائف بدلا من الاستهلاك العشوائي.

تستعرض الأرقام التالية حجم وهيكل إعانات الطاقة في العراق: ما تكلفه هذه الإعانات للميزانية وللاقتصاد ككل، وكيف يقارن العراق مع نظرائه في المنطقة. ويعتمد هذا التحليل على قاعدة بيانات [2] صندوق النقد الدولي الخاصة بإعانات الوقود الأحفوري، التي تغطي أكثر من 160 دولة وتجمع بين بيانات أسعار الطاقة والاستهلاك والضرائب والتكاليف البيئية. وهناك تمييز رئيسي يظهر في جميع أجزاء التحليل، حيث يعكس "الدعم الصريح" التكاليف المالية المباشرة، أو الأموال التي تنفقها الحكومة أو تتنازل عنها لإبقاء أسعار الطاقة أقل من تكلفة العرض الحقيقية، بينما يعكس "الدعم الضمني" التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا والتي لا تظهر أبدا في الميزانية، بما في ذلك الأضرار البيئية، والتأثيرات الصحية، ونقص الضرائب المفروضة على الوقود الأحفوري. ويكشف هذان النوعان من الدعم معا عن عبء أكبر بكثير مما تشير إليه أرقام الإنفاق الرسمية.

الشكل 1: دعم الوقود الاحفوري في العراق بين عامي 2015 – 2025 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) [3]

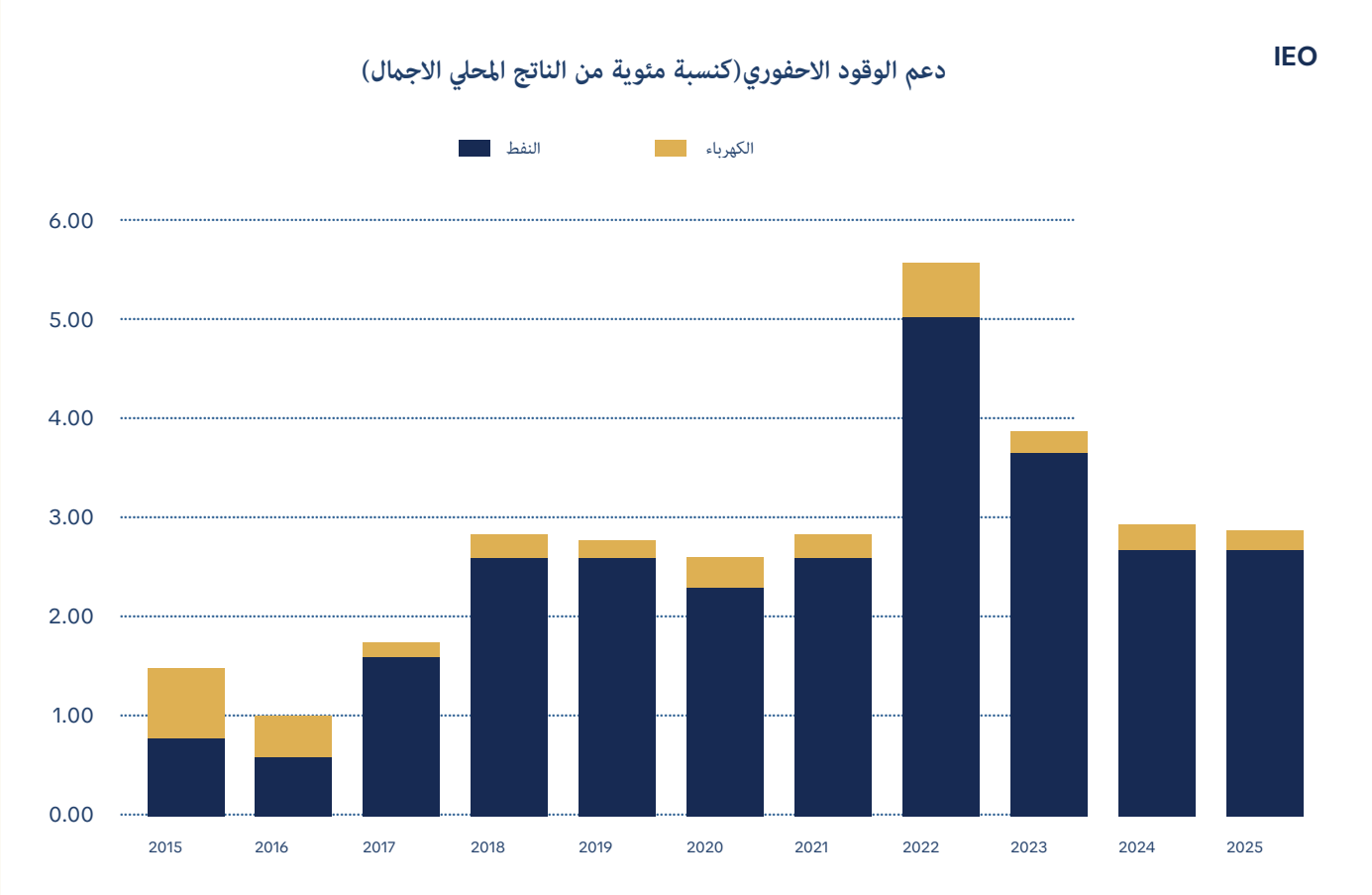

المصدر: الشكل اعلاه مقتبس من صندوق النقد الدولي الخاصة بدعم الوقود الاحفوري ،بيانات عام 2024 و 2025 ، ويشير الى توقعات متوسطة المدى وليست ارقاما تاريخية ، بحسب الموقع الالكتروني https://climatedata.imf.org/datasets/d48cfd2124954fb0900cef95f2db2724_0/about

لم يكن الإنفاق العراقي على الدعم الصريح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بندا هامشيا على الإطلاق. فعلى مدار العقد الماضي، تقلبت هذه النسبة تبعا لدورات أسعار النفط، لكنها نادرا ما انخفضت إلى مستويات يمكن وصفها بأنها انحراف عن المعدل المعتاد. وهي تمثل مؤشراً على الأولويات الثابتة لحكومة تواجه ضغوطا مزمنة على الأجور والبنى التحتية والخدمات العامة.

وبين عامي 2017 و2022، تضاعف الدعم الحكومي الصريح للوقود الأحفوري ثلاث مرات تقريبا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من حوالي 1.5% إلى أكثر من 5.5% ، وهو أكبر ارتفاع حاد في السلسلة المبينة بالشكل1 لأسباب تتعلق ببلوغ عائدات النفط ذروتها في عام 2022، لكن هذه النسبة تراجعت لاحقا واستقرت عند حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2024 و2025. ويشير بقاء الإعانات فوق مستويات ما قبل عام 2018 حتى خلال المدة التي كانت فيها وفرة نسبية في العائدات إلى ترسيخ هيكلي وليس إلى تقلبات دورية: فالتخفيف المالي عندما حدث لم يترجم إلى إصلاح هادف لاحقا.

إن حقيقة أن الإعانات ظلت أعلى من مستويات ما قبل عام 2018 حتى خلال فترة وفرة الإيرادات النسبية تشير إلى ترسيخ هيكلي بدلاً من تقلبات دورية.

الشكل 2: دعم الوقود الاحفوري في العراق بين عامي 2015-2025 (بالدولار الأميركي بحسب أسعار 2021) [4]

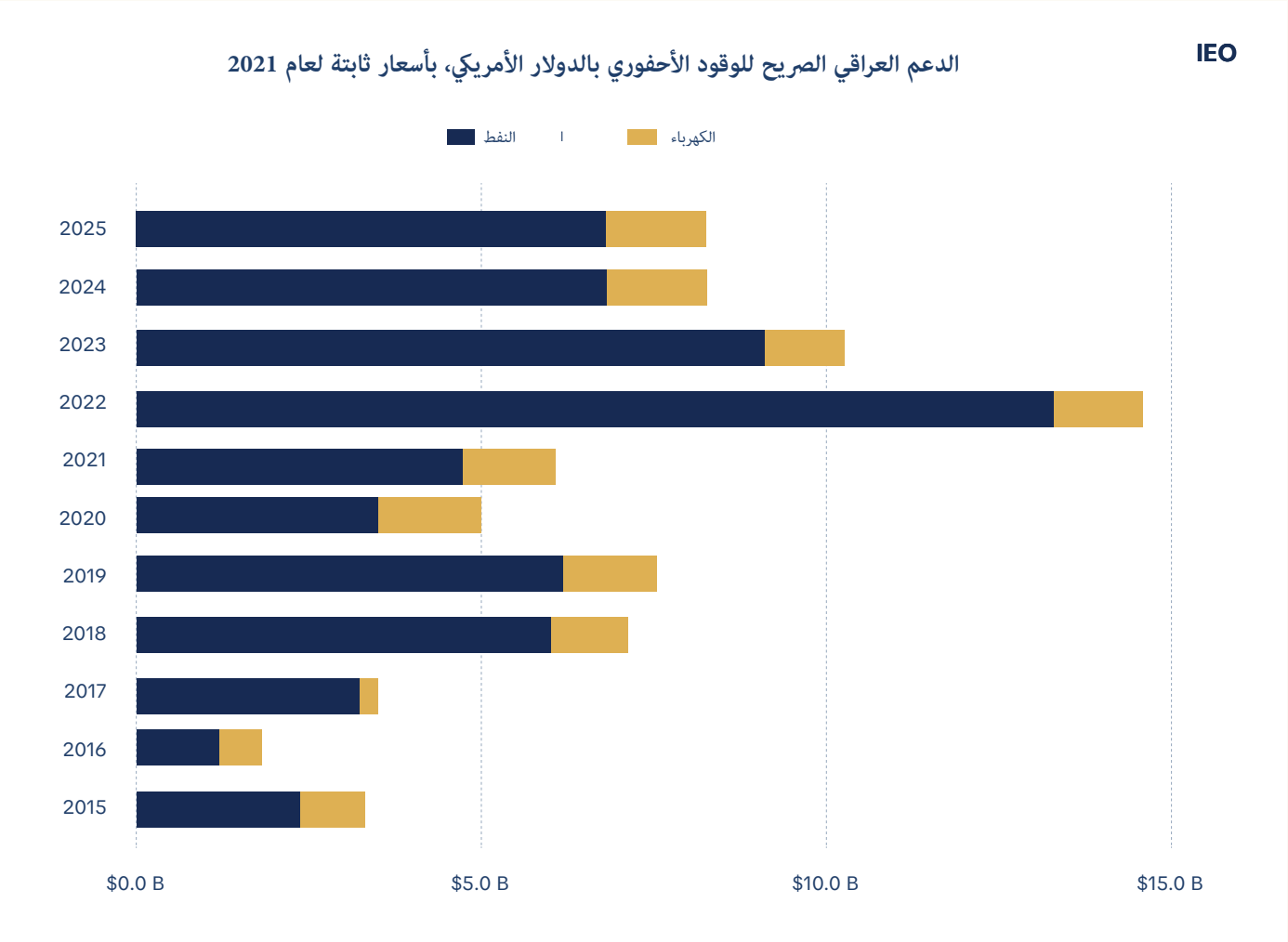

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بدعم الوقود الاحفوري ،الحسابات والرسم البياني من اعداد فريق تحرير المجلة، اما البيانات الخاصة بعامي 2024 و2025 فهي توقعات متوسطة الاجل ، وليست ارقاما تاريخية.

وباستخدام القيمة الحقيقية للدولار، يُظهر الإنفاق العراقي على الدعم الصريح نمطا كلاسيكيا متوافقا مع الدورة الاقتصادية: حيث يتوسع الإنفاق خلال فترات ارتفاع عائدات النفط — لا سيما في الفترة بين 2018–2019 ثم توسع مجددا في الفترة بين 2022–2024 — بدلا من أن يظل ثابتا أو على الأقل ينخفض عندما يتحسن الوضع المالي. وبدلا من توظيف الإيرادات غير المتوقعة التي زادت في الأعوام المذكورة لبناء مدخرات أو دفع عجلة الإصلاح الهيكلي، سمحت الحكومة للإنفاق على الدعم بأن يتزايد مع ارتفاع الدخل، مما رسخ نظاما أصبح من الصعب التخلص منه سياسيا كلما طال أمده.

وقد بلغ الدعم الصريح للطاقة في العراق حوالي 14.5 مليار دولار أميركي في عام 2022 ، ثم تراجع إلى حوالي 8 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2025، أي قرابة ثلاثة أضعاف مستوى عام 2016 البالغ 1.8 مليار دولار أميركي. وتشكل إعانات النفط باستمرار الحصة الأكبر من الدعم، بينما يلعب دعم الكهرباء دورا ثانويا، ولكنه ليس تافها. إن فشل هذا الإنفاق في العودة إلى مستويات ما قبل عام 2018 على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الفترة 2023–2025 يؤكد مدى صعوبة التراجع عن دعم الأسعار بمجرد اقراره بسبب حساسية الموضوع سياسيا.

بدلاً من استخدام عائدات النفط لبناء القدرة على الصمود، سمح العراق بنمو الإنفاق على الدعم مع نمو الإيرادات، مما أدى إلى تعميق الاعتماد المالي على المدى الطويل.

الشكل 3: اجمالي الدعم للوقود الاحفوري الصريح والضمني مجتمعان (بعملة الدولار الأميركي، وبأسعار عام 2021)

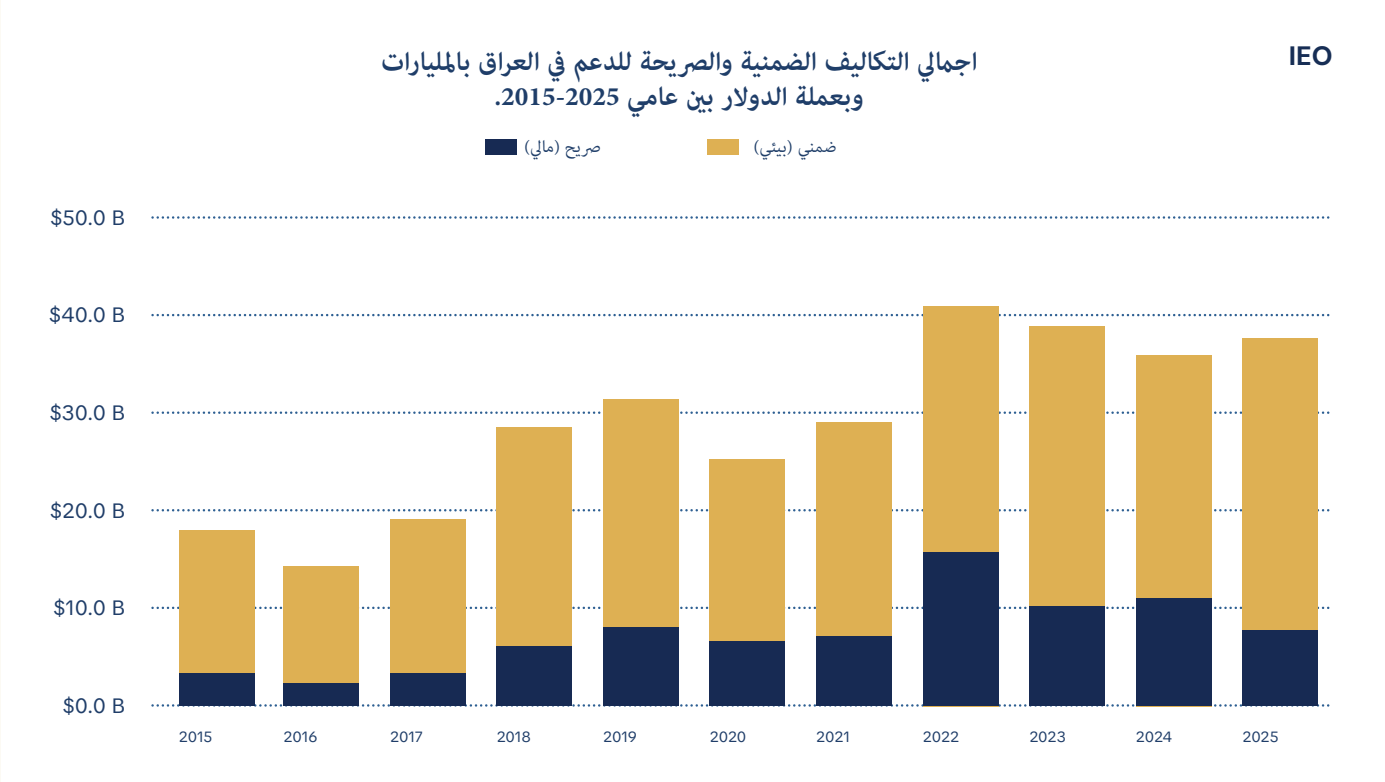

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بدعم الوقود الاحفوري، الحسابات والرسم البياني من اعداد فريق تحرير المجلة اما البيانات الخاصة بعامي 2024 و2025 فهي توقعات متوسطة الأجل ، وليست ارقاما تاريخية.

ويبدو ان أرقام الميزانية وحدها تقلل بشكل كبير من التكلفة الحقيقية لنظام تسعير الطاقة في العراق. اما في حال إضافة عبء الدعم الضمني — أي التكاليف البيئية والاجتماعية غير المحسوبة — إلى النفقات المالية الصريحة، فإن الرقم الإجمالي يفوق بكثير ما يظهر في الحسابات الحكومية، وكما يوضح الشكل 3. إذ تبقى التكاليف الضمنية باستمرار أكبر بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف من الإنفاق الصريح طوال الفترة بين عامي 2015–2025 بأكملها.

وحتى في عام 2016، الذي كان أدنى عام من حيث الدعم الصريح بقيت التكاليف الضمنية أعلى من 11 مليار دولار أمريكي. وبحلول عام 2025، اقتربت هذه التكاليف من 30 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى فاتورة الدعم الصريح التي بلغت حوالي 8 مليارات دولار أمريكي. وبالنسبة لصانعي السياسات، لا يعد هذا مجرد عملية محاسبية بحتة، فهذه التكاليف حقيقية وتقع نتائجها على عاتق المجتمع العراقي بأشكال مختلفة مثل تلوث الهواء، وأعباء على الصحة العامة، وتآكل البنى التحتية، واستثمارات ضائعة في بدائل أنظف. وبهذا المعنى، فإن الطاقة الرخيصة لها ثمن إلا أن هذا الثمن يُدفع في مكان آخر.

إن التكلفة الحقيقية لدعم الطاقة في العراق تتجاوز بكثير الميزانية، حيث تتجاوز التكاليف الاجتماعية والبيئية الخفية باستمرار الإنفاق المالي المباشر.

الشكل 4: الدعم الضمني للوقود الاحفوري حسب الفئة بين 2015 2025- بالدولار الأميركي وبأسعار ثابتة لعام 2021.

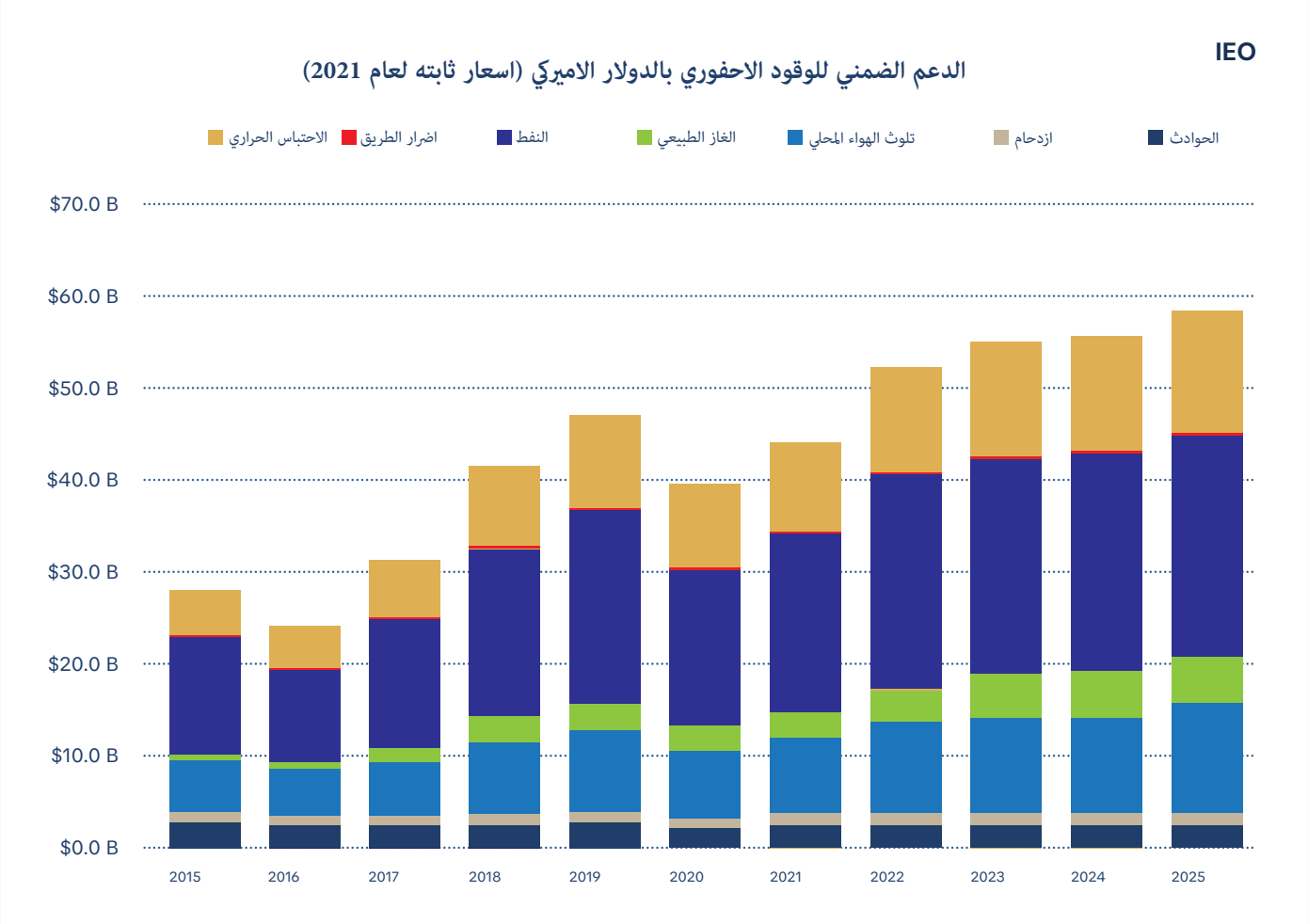

المصدر: قاعدة بيانات دعم الوقود الاحفوري التابعة لصندوق النقد الدولي ، الحسابات والتصورات من اعداد فريق تحرير المجلة،اما البيانات الخاصة بعامي 2024 و2025 فهي من توقعات متوسطة المدى.

ليست جميع تكاليف الدعم الضمني متماثلة. فلا يظهر أي من مكوناتها الرئيسية — مثل تلوث الهواء، والاحتباس الحراري، وازدحام الطرق، وحوادث المرور، وتلف الطرق، والتقصير الفعلي في فرض الضرائب على منتجات الوقود — في أسعار الطاقة، ومع ذلك تتحملها جميعها الأسر العراقية والشركات والمؤسسات العامة. وهذا الأمر مهم عند تصميم السياسات، حيث تتطلب الفئات المختلفة استجابات متنوعة فيما يتعلق بتنظيم الانبعاثات، وفرض الضرائب على الوقود، والاستثمار في النقل، والإنفاق على الصحة العامة. وإذا ما نظرنا إلى هذه العوامل مجتمعة، فإنها تبين أن عواقب انخفاض أسعار الطاقة تتجاوز نطاق وزارة المالية بكثير.

ويوضح الشكل 4 أن الآثار الخارجية المرتبطة بالنفط وتكاليف الاحتباس الحراري تشكل معظم عبء الدعم الضمني الذي تقدمه الحكومة في العراق، حيث وصل كل منهما بين 10 مليار دولار أمريكي إلى 23 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2025، بينما كان تلوث الهواء المحلي ثالث أكبر فئة وأسرعها نموا. وهذا الارتفاع في استخدام المركبات وتوليد الطاقة في العراق أدى الى تلف الطرق وازدحامها، و في الواقع تبقى هذه العوامل هامشية نسبيا حيث تشير هيمنة الفئتين الأوليين إلى أن مشكلة الدعم الضمني في العراق في جوهرها تمثل فجوة في تسعير الكاربون: فالبلد لا يفرض فعليا أي رسوم على الأضرار المناخية المترتبة على استهلاكه للوقود.

ان أرقام الدعم الضمني هي تقديرات تستند إلى نماذج مستمدة من قاعدة بيانات "دعم الوقود الأحفوري" التابعة لصندوق النقد الدولي، وليست بيانات مالية [5] تمت ملاحظتها بشكل مباشر، وهي تتضمن تقديرات الصندوق نفسه للتكلفة الاجتماعية للكاربون، والأضرار الناجمة عن التلوث المحلي، وتكاليف الازدحام المروري — وجميعها أمور قابلة للنقاش بشكل معقول — وبالنسبة للعراق تهيمن نقطتي الاحتباس الحراري والتقصير في فرض الضرائب على المشهد، مما ينتج عنه أرقام إجمالية قد تبدو كبيرة جدا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 5 : دعم الوقود الاحفوري الصريح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في العراق والدول الإقليمية

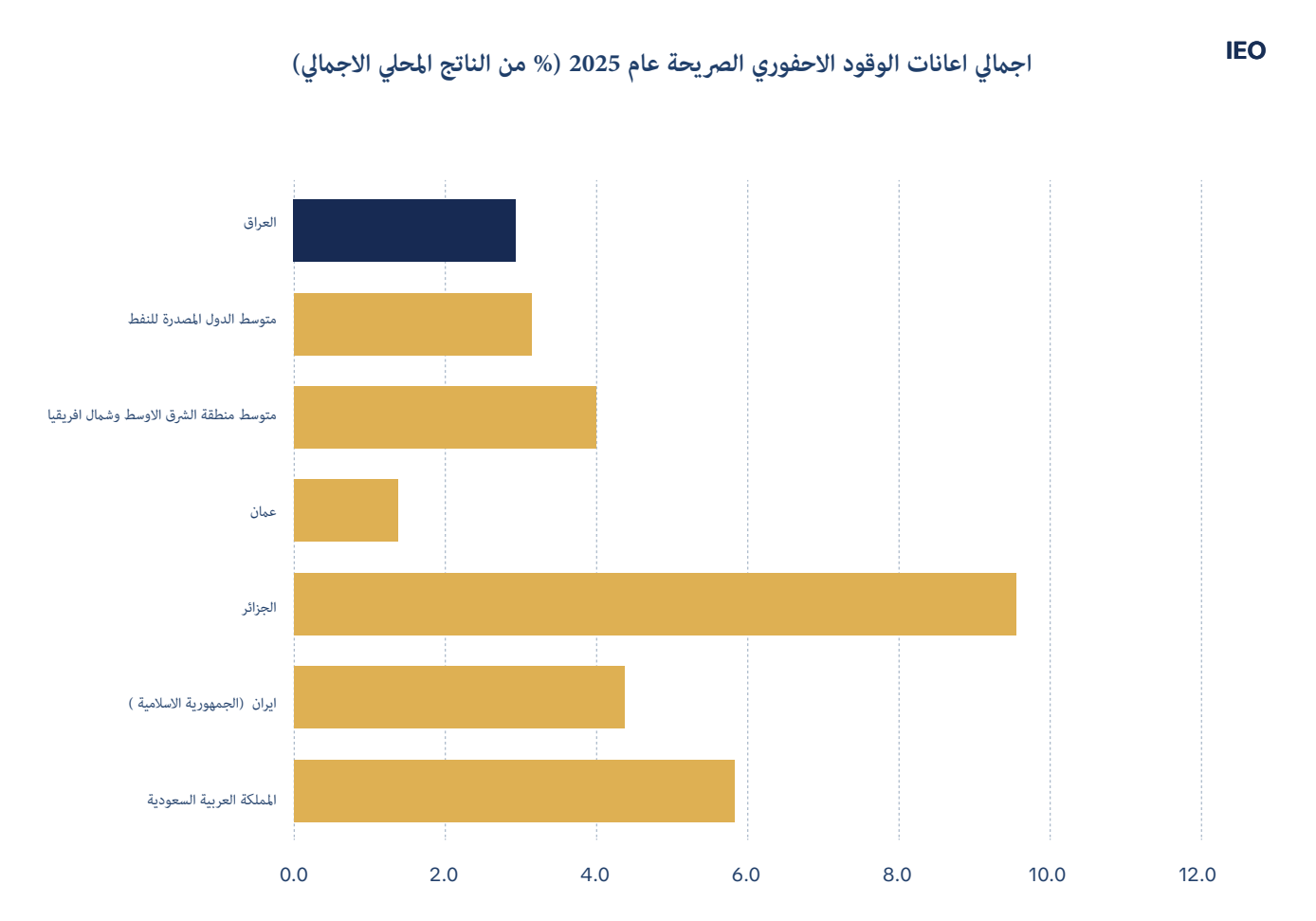

المصدر: قاعدة بيانات اعانات الوقود الاحفوري التابعة لصندوق النقد الدولي ، الحسابات والتصور من اعداد فريق تحرير المجلة، اما بيانات عامي 2024 و2025 فهي توقعات متوسطة المدى

وبالمقارنة مع جيران العراق والدول المصدرة للنفط والمماثلة له في المنطقة يقع عبء الدعم الصريح في البلاد في الترتيب ضمن مجموعة مزدحمة. فهو يتجاوز عبء الدعم في عُمان، لكنه أقل من عبء الدعم في إيران والجزائر والمملكة العربية السعودية، وبنسبة تبلغ حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. ويقل عن متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ حوالي 4%، وعن متوسط الدول المصدرة للنفط الذي يبلغ حوالي 3.1%، كما أنه أقل بكثير من الرقم الاستثنائي للجزائر البالغ 9.5 % . قد يبدو هذا الموقف النسبي مطمئنا لكنه معيار ضعيف ايضا، فقرب العراق من المركز المتوسط في منطقة تتسم بوجود إعانات مالية ضخمة لا يبعث على الارتياح ابدا، أما القراءة الأكثر فائدة فهي تلك التي تركز على إمكانات الإصلاح: فقد نفذت عدة دول مجاورة للبلاد برامج لترشيد الدعم وبدرجات متفاوتة من النجاح وهو ما يمثل سوابق توضح ما الذي يمكن ان ينجح او يفشل وما هي الشروط السياسية اللازمة لاستدامة التغيير.

إن المقارنة الحقيقية لا تكمن في مكانة العراق اليوم، بل في قدرته على اتباع مسارات الإصلاح التي سبق أن اختبرها نظراؤه الإقليميون.

المصادر والحواشي

1. IEO Editorial team. “Iraq’s Wartime Oil Revenue Crisis.” Print. Page 14-18.
2. International Monetary Fund, Fossil Fuel Subsidies, ArcGIS Online, accessed June 8, 2026, URL. https://climatedata.imf.org/datasets/d48cfd2124954fb0900cef95f2db2724_0/about
3. Ibid
4. Ibid
5. Parry, Ian, Simon Black, and Nate Vernon. Still Not Getting Energy Prices Right: A Global and Country Update of Fossil Fuel Subsidies. IMF Working Paper WP/21/236. Washington, DC: International Monetary Fund, 2021.

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

العراق يعزز تعاونه مع الشركات الأميركية في مجال الطاقة

فريق تحرير IEO

وزير النفط العراقي باسم محمد خضير يوقع مذكرة تفاهم بين وزارة النفط العراقية وشركة بي بي وشركة كونوكو فيليبس خلال زيارة وفد من الحكومة العراقية الى واشنطن في تموز 2026 . مصدر الصورة: الحساب الرسمي لوزارة النفط على انستغرام

ماذا حدث؟

اتخذ العراق خطوة جديدة نحو تنويع قاعدة الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة خلال زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى واشنطن، إذ وافقت شركة كونوكو فيليبس على الاستثمار بنسبة 42٪ في شركة بي بي انيرجي المحدودة والعاملة في كركوك، وبهذه الخطوة انضمت إلى بي بي في إعادة تطوير أربعة حقول نفطية منتجة في كركوك هي: قبة بابا وقبة أفانا في حقل كركوك، بالإضافة إلى باي حسن وجمبور، وخباز.
ويستهدف المشروع انتاج أكثر من 3 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، مما يجعله أحد أكبر الاستثمارات في مرحلة الاستخراج النفطي التي تم الإعلان عنها في أي مكان هذا العام[1]. هذه الصفقة ليست حدثا معزولا فهي تأتي بعد سلسلة من الاتفاقيات بين بغداد وكبرى الشركات الأمريكية طوال العام الماضي، حيث وقعت شركة شيفرون اتفاقيات إطارية لدراسة فرص التنقيب والإنتاج والمشاريع الاستراتيجية للأنابيب، وتقوم شركة جي أي فيرنوفا بتوسيع اعمالها في قطاع الطاقة العراقي، وتواصل شركة HKN للطاقة تنمية استثماراتها في النفط في إقليم كردستان وصلاح الدين، وعلى الرغم من أن شركة إكسون موبيل خفضت تواجدها التشغيلي المباشر، إلا أنها لا تزال تمارس نشاطها من خلال التعاون التقني والمحادثات التجارية. وتشير هذه التحركات مجتمعة إلى عودة تدريجية لرؤوس الأموال الأميركية إلى صناعة كانت الشركات الصينية والروسية تهيمن على استثماراتها الأجنبية لسنوات[2].

لماذا حدث؟

ترى الحكومة التي يقودها علي الزيدي أن الاستثمار الأجنبي امرا ضروريا لزيادة القدرة الإنتاجية، وتحديث البنى التحتية، والحفاظ على نمو طويل الأمد، حيث كشفت أزمة مضيق هرمز الأخيرة أخطار الاعتماد على مجموعة محدودة من طرق التصدير وعززت الحاجة للاستثمار في جميع مراحل سلسلة الطاقة من الإنتاج الاولي إلى خطوط الأنابيب ومعالجة الغاز والبنى التحتية للطاقة. كما أن بغداد تسعى إلى استراتيجية استثمار أكثر توازنا، فالشركات الصينية شركاء لا غنى عنهم في قطاع النفط العراقي، ولكن الحكومة تريد دورا أكبر للشركات الأميركية والأوروبية أيضا، لتنويع مصادر رأس المال والتكنولوجيا وخبرة الإدارة والدعم الجيوسياسي. وهذا ليس التفافا بعيدا عن مجموعة مستثمرين تجاه آخرين بقدر ما هو محاولة لبناء بيئة استثمارية أكثر تنافسية وأكثر قدرة على الصمود.

ماهمية ذلك للعراق؟

بالنسبة للعراق، هذه الاتفاقيات تساوي أكثر من رأس المال الذي تجلبه، لان تنوع الشركاء الدوليين يزيد المنافسة ويحفز نقل التكنولوجيا، ويقلل الاعتماد على أي دولة واحدة في التمويل أو الخبرة التقنية. وإذا تم تنفيذ هذه المشاريع سيرتفع الإنتاج من الحقول الناضجة، ويتوسع استخدام الغاز، وتطور البنى التحتية للطاقة، وتتعزز مكانة العراق كأحد أكبر منتجي النفط في العالم. كما أنها تشير إلى ثقة متجددة بين شركات الطاقة الدولية في الإمكانات الطويلة الأمد لموارد العراق حتى في ظل استمرار عدم الاستقرار الإقليمي.

ما التوقعات المستقبلية؟

يكمن الاختبار الحقيقي فيما إذا كانت هذه الإعلانات ستترجم إلى استثمارات فعلية على ارض الواقع لذلك يجب ترقب فيما إذا كانت شركة كونوكو فيليبس ستبرم صفقة حصة كركوك رسميا وحولت شيفرون دراساتها في مجال التنقيب وخطوط الأنابيب من الورق إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، وقامت باقي الشركات الأميركية بتحويل مذكرات التفاهم إلى عقود ملزمة. ولا يقل عن ذلك اهمية قدرة بغداد على توفير اليقين التنظيمي، وتحسين مناخ الاستثمار، والحفاظ على سياسة طاقة متوازنة تحافظ على مشاركة المستثمرين الغربيين والآسيويين على حد سواء، لأن انتقال الصفقات من مرحلة الاتفاق الى مرحلة التنفيذ هو المؤشر الاوضح على استعادة العراق لثقة المستثمرين الدوليين بشكل فعلي.

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

حملة مكافحة الفساد تطال قطاع النفط

فريق تحرير IEO

مصدر الصورة: هيئة النزاهة الاتحادية

ماذا حدث؟

أطلقت الحكومة العراقية حملة واسعة لمكافحة الفساد، استهدفت سياسيين ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأعضاء في مجلس النواب العراقي. ووصلت التحقيقات إلى قطاع النفط العراقي بشكل مباشر، حيث أفادت التقارير الأخيرة باعتقال ما لا يقل عن ثمانية مسؤولين كبار من وزارة النفط وشركات النفط المملوكة للدولة. ومن أبرز المعتقلين علي معارج البهادلي نائب وزير النفط لشؤون التوزيع، وعدنان الجميلي نائب الوزير السابق لشؤون التكرير[3]. كما تم اعتقال عدد من كبار المدراء التنفيذيين في شركات النفط المملوكة للدولة في كركوك وبغداد والبصرة، مما يشير إلى أن التحقيق يتجاوز قيادة الوزارة ليتوسع إلى المستوى التشغيلي منها. رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي شجع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد مقابل مكافآت مالية، وسلط الضوء علنا على مصادرة مبالغ نقدية ضخمة خلال المداهمات[4]. كما أشار إلى أن الحكومة تعتزم استرداد الأصول العامة المسروقة ولن تكتفي بعزل الأفراد من مناصبهم[5].

لماذا حدث؟

رسميا تأتي هذه الحملة في أعقاب تحقيق قضائي موسع في قضايا الفساد وإساءة استخدام المنصب الحكومي، وأفادت التقارير الواردة أن اختراق شبكة الفاسدين في القضية جاء بعد اعتقال الجميلي، الذي قدم شهادة تورطت فيها شبكة واسعة من الفاسدين من كتل نيابية عدة.
كما يرى المراقبون أن هذه الحملة تمثل جهدا مدروسا من جانب الحكومة الجديدة لترسيخ مصداقيتها وإثبات التزامها بالمساءلة وتمييز نفسها عن الحكومات السابقة، إذ يحاول العراق تحسين موثوقية حوكمته ومناخ الاستثمار من خلال طمأنة شركائه الدوليين بأنه يتعامل مع المشكلات الأساسية في البلاد مثل الفساد بشكل جدي.

ما اهمية ذلك للعراق؟

تستهدف الحملة القطاع الأكثر حساسية من الناحية الاستراتيجية في العراق. فالنفط يدر ما يقارب 90% من الإيرادات الاتحادية، مما يجعل إخفاقات الحوكمة في هذا القطاع أكثر ضررا من الناحية المالية مقارنة بباقي قطاعات الدولة. وإذا سارت التحقيقات بشفافية وطُبقت بشكل منظم على جميع الانتماءات السياسية، فستكون لها آثار إيجابية على الحوكمة وتساعد في بناء المصداقية المؤسسية في قطاع لطالما ارتبط اسمه بالسعي وراء الريع وعمليات الشراء غير الشفافة. أما إذا كانت انتقائية، فإنها تخاطر بتعميق الاستقطاب السياسي مع ترك الجذور الهيكلية للفساد دون معالجة.

ما التوقعات المستقبلية؟

عمليات الاعتقال هي الجزء السهل من القضية، أما الاختبار الحقيقي لهذه الحملة فسيكون في وصول المتهمين إلى محاكمات وإدانات ذات مصداقية واسترداد فعلي للأموال المنهوبة. والسؤال الكبير هنا هو فيما إذا كان التدقيق سيشمل شبكات المشتريات في الشركات المملوكة للدولة والمدراء العامين فيها ولا يقتصر على المسؤولين الكبار المعينين من قبل الوزراء. كما ان أهمية هذه الحملة على المدى الطويل لا يقاس بعدد المسؤولين المعتقلين، بل بما ستحققه من تعزيز لسيادة القانون والمساءلة والإصلاح المؤسسي الذي سيمنع المسؤولين من سرقة مليارات الدنانير العراقية مستقبلا.

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

برنامج حكومة الزيدي: تحول نحو اصلاح قطاع الطاقة

فريق تحرير IEO

رئيس الوزراء علي الزيدي يقدم حكومته وبرنامجه الحكومي الى مجلس النواب في 14 أيار الماضي حيث حصل على موافقته، مصدر الصورة: مكتب رئيس الوزراء

ماذا حدث؟

وافق مجلس النواب العراقي في أيار 2026 على برنامج حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي، والذي حدد الأولويات الاستراتيجية للحكومة في السنوات الأربع المقبلة[6]. ويحتل فصل الطاقة مكانة بارزة في البرنامج حيث يغطي مجالات الكهرباء والنفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات والطاقة المتجددة ومشاركة القطاع الخاص. ويركز البرنامج بشكل خاص على إصلاح قطاع الكهرباء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وأمن الطاقة وتنويع الصادرات وتطوير الصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة. ورغم أن الوثيقة تعرض برنامجا طموحا إلا ان معظم أولوياتها الرئيسية في مجال الطاقة ليست جديدة. وتكشف مقارنة بسيطة لبرنامج الزيدي مع برنامج حكومة رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني عن استمرارية كبيرة في التوجه السياسي وان أولويات سياسة الطاقة لهذه الحكومة تبقى مشابهة لتلك التي كانت عند الحكومة السابقة.

لماذا حدث؟

لا تزال التحديات الأساسية التي يواجهها قطاع الطاقة في العراق دون تغيير إلى حد كبير. فما زالت البلاد تعاني من نقص مزمن في الكهرباء والاعتماد على الغاز المستورد، وعدم كفاية قدرات التكرير والبتروكيماويات، وتنوع محدود في الصادرات فضلا عن غياب قانون وطني للنفط والغاز. وشكلت هذه القيود الهيكلية أولويات متكررة للحكومات المتعاقبة بغض النظر عن القيادة السياسية. ولذلك فإن العديد من الالتزامات المتعلقة بالطاقة والواردة في برنامج الزيدي تمثل استمرارا فعليا للأهداف التي حددتها الحكومات السابقة او تحسينا لها. ومع ذلك يتضمن البرنامج الجديد إضافات اخرى ملحوظة، فهو يركز بشكل أكبر على الكفاءة الاقتصادية واسترداد التكاليف ونشر الشبكات الذكية، وإصلاح تعريفات الكهرباء والتكامل الإقليمي في مجال الطاقة. كما يطرح خططا لإنشاء مرافق لاستيراد وتصدير الغاز في ميناء الفاو الكبير، مما يعكس طموحا طويل الأجل لجعل العراق مركزا إقليميا للطاقة[7].

ما اهمية ذلك للعراق؟

لا تكمن أهمية البرنامج الجديد في أهدافه الرئيسية بقدر ما تكمن في نهجه السياسي، فحوالي 70% من الفصل المتعلق بالطاقة يعكس استمرارية استراتيجيات الحكومات السابقة، لكن برنامج الزيدي يوجه الانتباه الى حد ما نحو الجوانب الاقتصادية والحوكمة في هذا القطاع[8]. إن إدخال الشبكات الذكية وتحسين تحصيل الإيرادات واعتماد تسعير يعكس التكاليف، وإجراء إصلاح لقطاع الكهرباء قائم على الكفاءة، كل ذلك يدل على إدراك متزايد بأن التحديات التي يواجهها العراق في مجال الطاقة لا تعود فقط إلى نقص الاستثمار بل إلى الضعف المؤسسي وسوء إدارة الموارد. وإذا تم تنفيذ هذه الإصلاحات بفعالية، فمن شأنها أن تساعد في تحسين الاستدامة المالية، وتقلل من خسائر الشبكة الكهربائية، وتعزز أمن الطاقة وتهيئ بيئة أكثر جذبا للاستثمار الخاص.

ما التوقعات المستقبلية؟

والسؤال الأهم هنا ليس هل البرنامج يحدد الأولويات الصحيحة؟ بل هل المؤسسات العراقية قادرة على تحقيق تلك الاولويات. لقد وضع العراق في السابق عشرات الاستراتيجيات وخرائط الطريق وخطط الإصلاح المصممة بعناية على مدى السنوات العشر الماضية ومعظمها إما تم تجاهله أو تم تنفيذه جزئيا فقط. عمليا سيشكل إقرار قانون وطني للنفط والغاز والتقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغاز، وإصلاح تعريفات الكهرباء ونشر تقنيات الشبكات الذكية، المؤشرات الأولى لنية الحكومة فيما اذا كانت تعتزم تجاوز الالتزامات السياسية والقيام بإصلاح هيكلي حقيقي لاحقا . وفي نهاية المطاف، فإن التنفيذ — وليس الطموح — هو الذي سيحدد ما إذا كان برنامج مجلس الوزراء لعام 2026 سيصبح نقطة تحول لقطاع الطاقة في العراق أم أنه مجرد إضافة أخرى إلى قائمة طويلة من الاستراتيجيات التي لم تتحقق.

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

ما وراء هرمز: العراق يسعى لتأمين عائداته النفطية

فريق تحرير IEO

قافلة صهاريج تحمل زيت الوقود الثقيل العراقي متجهة الى ميناء بانياس في سوريا ، عقب استئناف التصدير البري في نيسان 2026، مصدر الصورة: وزارة النفط السورية

ماذا حدث؟

اتبع العراق استراتيجية ذات مسارين للحد من اعتماده على ممر تصدير نفطي واحد عبر موانئ البصرة ومضيق هرمز. وعلى الجبهة الشمالية أقنعت بغداد شركات النفط الدولية العاملة في إقليم كردستان باستئناف الإنتاج، بهدف رفع صادرات النفط الخام من كركوك وكردستان مجتمعة إلى أقصى حد ممكن عبر خط الأنابيب العراقي-التركي إلى جيهان. أما في الجبهة الغربية، فيستعد العراق لتصدير ما يقارب 50,000 برميل يوميا من النفط الخام عبر ميناء بانياس السوري على البحر الأبيض المتوسط[9]. وتمثل خطوة التصدير عبر سوريا إضافة دائمة إلى هيكل التصدير العراقي وليس مجرد استجابة مؤقتة للأزمة. إذ يأتي هذا الإجراء في أعقاب أربعة أشهر من الشحنات الناجحة للنافثا والوقود الثقيل عبر ميناء بانياس[10]. ويتزامن ايضا مع مناقشات أولية مع واشنطن حول إعادة تأهيل خط الأنابيب التاريخي بين العراق وسوريا.

لماذا حدث؟

كشف الصراع الأخير بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة عن نقطة ضعف واضحة كان مخططو الطاقة العراقيون قد أدركوا وجودها منذ فترة طويلة، لكنهم نادرا ما اتخذوا إجراءات بشأنها: فأكثر من 90% من صادرات العراق من النفط الخام تمر الى موانئ البصرة الجنوبية عبر مضيق هرمز. عمليا اشارت الاستراتيجيات الوطنية السابقة في مجال الطاقة إلى اهمية التنويع، لكن العوامل السياسية والمؤسسية إلى جانب الفساد تسببت في تأخير إصلاحات حقيقية وذات مغزى. وأدى الإغلاق الفعلي للمضيق إلى تغيير الحسابات بين عشية وضحاها وحول ما كان طموحا طويل الاجل إلى ضرورة تشغيلية، مما منح بغداد النفوذ السياسي لتسريع تطوير الممرين الشمالي والغربي في آن واحد.

مااهمية ذلك للعراق؟

إذا نظرنا إلى هاتين المبادرتين سنجد انهما تمثلان أكبر جهد ملموس بذله العراق لتنويع مصادر إمداداته منذ اندلاع أزمة مضيق هرمز. ويكتسب الممر الشمالي أهمية خاصة، إذ ان خط الأنابيب بين العراق وتركيا له تاريخ طويل من الانقطاعات، امتد آخرها من آذار 2023 إلى ايلول 2025 وكلف حقول كردستان وكركوك أكثر من عامين من عائدات التصدير. أما المسار السوري وعلى الرغم من تواضع حجمه في البداية، فإنه يوفر موطئ قدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويشير إلى التزام جاد بالحد من التعرض لمخاطر الممرات الضيقة. وبالنسبة لاقتصاد تعتمد 90 % من ميزانيته الاتحادية على موارده النفطية فإن كل ممر إضافي يمثل ضمانة مالية ضد أي انقطاع محتمل في المستقبل.

ما التوقعات المستقبلية؟

لا يزال الحد الأقصى على المدى الطويل لطموحات العراق في تنويع مصادر التصدير يتمثل في خط الأنابيب الاستراتيجي بين البصرة وحديثة والمصمم لنقل ما يصل إلى 2.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام الجنوبي باتجاه الشمال والغرب[11]. وبدون هذا الخط، لن تتمكن أكبر حقول الإنتاج في البلاد — التي تتركز في محافظة البصرة وتشكل حوالي 83% من الإنتاج الوطني — من الوصول إلى منافذ التصدير على سواحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر على نطاق واسع. وسيحدد التقدم المحرز في مشروع خط الأنابيب هذا والذي تم التخطيط له بالفعل، فيما إذا كانت حملة التنويع الحالية في العراق تمثل تحولا هيكليا أم أنها ستبقى مقيدة بالفجوة في البنى التحتية بين مناطق انتاج النفط الرئيسية في البلاد وممرات التصدير الناشئة.

المصادر والحواشي

1. ConocoPhillips, ConocoPhillips Reaches Agreement Supporting Redevelopment of Producing Oil Fields in Iraq, News Release, July 17, 2026, https://www.conocophillips.com/news-media/story/conocophillips-reaches-agreement-supporting-redevelopment-of-producing-oil-fields-in-iraq/.
2. Editorial Team. “Energy Developments in Context: Chevron’s Potential Entry Signals Shifting Investment Dynamics in Iraq’s Upstream Sector.” Iraq Energy Outlook, May 1, 2026.
3. STAFF OF IRAQ OIL REPORT. “Maarij arrested in widening corruption crackdown.” JUNE 30TH, 2026. https://www.iraqoilreport.com/news/maarij-arrested-in-widening-corruption-crackdown-47862/
4. Statement. Prime Minister Office. https://pmo.iq/?article=4431
5. “PM Ali Zaidy Leads A Meeting of Security and Auditing Institution”
6. Prime Minister Office of Iraq. “المنهاج الوزاري”. https://pmo.iq/?page=6
7. Prime Minister Office of Iraq. “المنهاج الوزاري”. https://pmo.iq/?page=6
8. Prime Minister Office of Iraq. “المنهاج الوزاري”. https://pmo.iq/?page=6
9. Haydar Karaalp and Emir Yildirim.“Iraq prepares to reopen Syrian land route for oil exports to bypass Gulf.” July 6, 2026.
10. Editorial Team, Iraq Energy Outlook. Energy Developments in Context: Iraq Opens Syrian Export Route to Relieve Fuel Bottlenecks. p26. Print.
11. Iraq News Agency. “ Oil Ministry Launches Basra-Haditha Pipeline Project with 2.5 Million BPD Capacity.” May 1, 2026. https://ina.iq/en/local/48295-oil-ministry-launches-basrahaditha-pipeline-project-with-25-million-bpd-capacity.html

AMERICAN UNIVERSITY OF IRAQ, SULAIMANI
زانکۆی ئەمریکی لە عێراق، سلێمانی | الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية

مكتب التحرير
مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية
الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية
حرم الجامعة الأمريكية في العراق
الطابق الثالث، المكتب 36
هاتف: 0535112008

للتواصل
البريد الإلكتروني: MOHAMMED.HUSSEIN@AUIS.EDU.KRD
هاتف: +9647701303105

جميع الحقوق محفوظة © مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية، 2026

الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو الجامعة الأمريكية في السودان.